الشراكة المتوسطية للتعاون
منظمة الأمن والتعاون بأوروبا

مجموعة تأليفيّة للوثائق والمعطيات المتّصلة بالموضوع

منظمة الأمن
والتعاون بأوروبا

تنويه

أشرف على إعداد هذه الكُتيب
مكتب الأمين العام
إدارة التعاون الخارجي
السيدة تارا رومبيرغ

مكتب الأمين العام
إدارة التعاون الخارجي
فالنرشتراس 6-6أ – 1010 فينا
الهاتف 431514360 + – الفاكس 431514366190+

هذا الكُتيب متوفُر أيضا في شكل PDF عل موقع واب منظمة الأمن والتعاون بأوروبا: osce.org
التصميم: red hot ‘n’ cool Vienna
صورة الغلاف: dollarphotoclub
صورة الغلاف الخلفي: Bianca Tapia

الشراكة المتوسطيّة من أجل التعاون
لمنظّمة الأمن والتعاون بأوروبا

الأردن

إسرائيل

الجزائر

المغرب

تونس

مصر

معالي الدكتور فرانك والتر شتاينمير، وزير الخارجية الألمانيّ لدى المجلس الدائم. فيينا،
2 جويلية/تموز 2015

Permanent Mission
of the Federal Republic of Germany
to the OSCE
Vienna

البعثة الدائمة لجمهوريّة ألمانيا الفيدراليّة
لدى منظّمة الأمن و التعاون بأوروبا
فيينا

مقدمة النسخة العربيّة

تمّ اصدار كتيّب „الشراكة المتوسطيّة من أجل التعاون لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا- مجموعة تأليفيّة للوثائق والمعطيات المتّصلة بالموضوع" في شهر ديسمبر/ كانون الأول لسنة 2014. ويتضمّن هذا الكتيّب لمحة شاملة حول علاقات التعاون العريقة والمثمرة القائمة بين المنظّمة والبلدان الشريكة بالمتوسّط: الأردن وإسرائيل والجزائر والمغرب وتونس ومصر. ويقدّم هذا الإصدار خلاصة ضافية للوثائق الأساسيّة والنتائج الرئيسيّة للمؤتمرات والتظاهرات ذات الصلة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا والمرتبطة ببرامج الشراكة، كما يحتوي على مجموعة مُنتقاة من إصدارات المنظّمة التي تعكس مدى الحوار والتعاون مع الشركاء المتوسطيّين.

وتترأّس ألمانيا، سنة 2015، الشراكة المتوسطيّة لمنظّمة الأمن والتّعاون بأوروبا وكلّها عزم على تقديم دفع جديد لهذه الشراكة الناجحة. كما يشكّل استقطاب اهتمام وانتباه السلطات الحكوميّة والمجتمع المدني وجمهور أعرض قيمة مضافة من شأنها المساهمة في تعزيز الشراكة المتوسطيّة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا والتّي تمثّل منتدى لتبادل الآراء والإطّلاع على التّجارب والأخذ بعين الإعتبار بأفضل الممارسات والمرتبطة بالمواضيع والمسائل ذات الإهتمام المشترك. ولهذه الغاية، ترعى ألمانيا هذا الإصدار باللغة العربيّة وتؤمن بأنّه سيساهم في توسيع دائرة الحوار وسيساعد على بعث قنوات إضافيّة من شأنها تحفيز تبادل الأراء بين الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وشركاءها المتوسطيّين خلال 2015.

ويتزامن هذا الإصدار، هذه السنة، مع الذكرى الأربعين لإتفاقيّة هيلسنكي لسنة 1975 وخاصّة فيما يتعلّق ببابها المرتبط بمنطقة المتوسّط، الذي أعلن فيه رؤساء الدول والحكومات بوضوح عن الصلة الوثيقة التي تربط الأمن في أوروبا بالأمن في منطقة المتوسّط ككلّ: فلنغتنم هذه الفرصة!

فيينا، أكتوبر / تشرين الأول 2015

سعادة السفير ابيرهارد بوهل،

المبعوث الدائم لألمانيا لدى منظمة الأمن والتعاون بأوروبا.
رئيس مجموعة الإتصال مع الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون.

توطئة مشتركة
مواقف وآراء معالي سفراء دول المتوسّط الشريكة في البرنامج 8
I. منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وشركائها المتوسطيّين
من أجل التعاون: تاريخ طويل 14
II. الوثائق التأسيسية 22
III. الذكرى العشرون لمجموعة التواصل مع الشركاء 41
IV. تحديد مجالات التعاون 42
V. أهم الاستنتاجات منذ إجتماع فلنيس 2011 49
VI. المجلس البرلماني لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا والشركاء
المتوسطيّين من أجل التعاون 58
VII. شبكة مسار المتوسّط الجديد 2 60
VIII. مختارات من منشورات منظمّة الأمن
والتعاون بأوروبا تتعلق بالشراكة مع دول البحر الأبيض المتوسّط. 62
XI. شراكة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا بالمنطقة
المتوسطيّة وعملية هلسنكي زائد + 40 70

توطئة مشتركة

قد لا يبدو ضروريًا التذكير بالعلاقة الراسخة بين منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وشركائها من دول المتوسّط التي انطلقت منذ بعث المنظّمة ثم تطورت وترسّخت عبر السنين. وتعود البداية إلى اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بروما سنة 1993 حينما دعت كلّ من الجزائر ومصر والمغرب وتونس وإسرائيل إلى دعم وتقنين العلاقة مع منظمة الأمن والتعاون بأوروبا فتمخض عن هذه الدعوة برنامج „شركاء المتوسّط من أجل التعاون" سنة 1995 (والتحق الأردن بصفته شريكا في البرنامج سنة 1998). وتوطّد هذا البرنامج مع إعلان قمّة إشبونة سنة 1996 وبيان مجلس الوزراء المنعقد بمدريد سنة 2007 المتعلق ببرنامج الشركاء من أجل التعاون لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا. كما ساهمت مختلف الوثائق التاريخيّة في وضع الإطار الملائم للمنظّمة من أجل تعزيز الحوار والتعاون مع منطقة البحر الأبيض المتوسّط. .

أكّدت التغيّرات العميقة والتاريخيّة التي شهدتها مناطق مختلفة من الضفّة الجنوبيّة للمتوسّط على مدى السّنوات الثلاث المنقضية على أهميّة برنامج الشّراكة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا والدور الذي يلعبه لمساعدة الشركاء على تحقيق الاستقرار وإرساء الديمقراطيّة. وبما أن مختلف الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا قد تمكّنت من تحقيق خطوات ناجحة في مجال التحوّلات الديمقراطية، فإنّها لم ترضى بمشاهدة ما يحدث في دول „الربيع العربي" دون تقديم العون اللازم بعد أن مهّدت رئاسة ليتوانيا للمنظّمة سنة 2011 لنقاش داخلي حول الألّيات التّي يمكن أن تساعد بها المنظمة شركائها من دول المتوسّط حيث قرّر المجلس الوزاري المنعقد بفلنيس أن:

„.... يزيد في دعم الشراكة بتوسيع النقاش وتكثيف المشاورات السياسية وتعزيز التعاون العملي وتبادل التجارب والخبرات المكتسبة من خلال تطوير مقاربة أمنية شاملة قائمة على التعاون وغير متجزئة وذلك في إطار الابعاد الثلاث لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا حسب الاحتياجات والأولويات التي يعبّر عنها الشركاء (مجلس الوزراء – 5/11 ديسمبر الصادر يوم 7 ديسمبر 2011)".

وبناء على ما تقدّم، وقع إعداد قائمة إثر اجتماع فلنيس 2011 شملت جملة المواضيع والمشاريع المستقبليّة التي من شأنها أن تحظى باهتمام شركاء المتوسّط من أجل التعاون وذلك بالتنسيق المباشر مع الشركاء. وعملت الأمانة العامّة للمنظّمة منذ ذلك التاريخ على بعث عديد من المشاريع بتمويل من صندوق الشراكة لتستجيب إلى مجالات الاهتمام المقترحة في إطار الابعاد الثلاث للمنظّمة.

ويؤكّد مخطط العمل المشترك لسويسرا وصربيا لسنتي 2014 و2015 على „ضرورة أن يُصبح التفاعل مع الشركاء أكثر واقعية يرتكز على إنجاز المشاريع". سعت الرئاستين

- صاحب السمو السفير كلود جيوردان، الممثل الدائم لموناكو لدى منظمة الامن والتعاون في أوروبا. - سعادة و فخامة السيد خوسيه باديا، مستشار الشؤون الخارجية والتعاون و وزير الشؤون الخارجية في إمارة موناكو.

فخامة السيد إيفا داشيتش، نائب الأول لرئيس الوزراء و وزير الشؤون الخارجية في صربيا. - سعادة السيد السفير فوك زوجيك، الممثل الدائم لصربيا لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلسها الدائم في فيينا من ٥١ جويلية 2014.

المتعاقبتين إلى تعميق الحوار والتعاون مع الشركاء من دول المتوسّط وذلك خاصّة فيما يتعلق بتنفيذ الإجراءات التي وقع الاتفاق عليها في اجتماعات ومؤتمرات الشركاء وأيضا التعريف بمبادرات المسار الثاني.

ترأست دولتان متوسطتيتان، سنة 2014، منتدى التعاون الأمني (مالطا وموناكو) وهو ما يؤكّد مرة أخرى على أهمية المنطقة المتوسطية التي أشار إليها السيد جوزي باجية مستشار العلاقات الخارجية والتعاون ووزير الشؤون الخارجية بإمارة موناكو في كلمته التي ألقاها أمام منتدى التعاون الأمني في سبتمبر 2014: „من البديهي أن تعمل موناكو على تعزيز البعد المتوسّطي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا مواصلة بذلك العمل الذي تمّ إنجازه خلال رئاسة مولدوفا ومالطا. يُحتم علينا مبدأ شمولية الأمن وعدم قابليته للتجزئة أن نُعير كل الاهتمام للأحداث التي تشهدها مناطق تحيط بفضاء منظمة الأمن والتعاون بأوروبا".

تكاثفت كل هذه الجهود والمبادرات لتُفضي إلى المصادقة على البيان الوزاري لبازل حول التعاون مع الشركاء المتوسّطين الذي يرسم الطريق نحو المستوى التالي للتعاون بين منظمة

السيد ديدييه بورخالتر، وزير الخارجية السويسري و السيد لامبرتو زانيا، أمين عام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدى المجلس الوزاري في بلغراد.

الأمن والتعاون بأوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وسيستمر في المساهمة في عملية هلسنكي زائد 40 على مستوى العلاقات مع شركائنا.

في هذا الإطار وبمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس مجموعة الاتصال المتوسطية التي سنحتفل بها في نهاية هذه السنة، يصدر هذا الكُتيب في الوقت المناسب. فبعد الكلمات المُلهمة لسفراء الدول المتوسطية الستة الشريكة في البرنامج، يُلقي هذا الإصدار الضوء على العلاقة التي تربط منظمة الأمن والتعاون بأوروبا بشركائها المتوسطيين منذ بدايتها بما في ذلك النصوص التنظيمية والترتيبية المتعلقة بالشراكة وقائمة محيّنة لأنشطة التعاون المُنجزة مع الشركاء المتوسّطيين وعرض لأهم الاستنتاجات المستخلصة من الانشطة التي أشرفت عليها منظمة الأمن والتعاون منذ اجتماع فلنيس 2011. كما يُركّز الكُتيب على الدور الذي يلعبه المجلس البرلماني لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا في ترسيخ الحوار مع البلدان المتوسّطية ودعم الشبكة المتوسطية الجديد/ المسار الثاني التي وقع بعثها بروما في 18 سبتمبر 2014 وكذلك دعم عملية هلسنكي زائد 40 ومدى تأثيرها على الشراكة مع المنطقة المتوسطية. وأخيرا، يحتوي هذا الكُتيب على مختارات من منشورات منظمة الأمن والتعاون بأوروبا يمكن أن يستفيد منها الشركاء في دول المتوسّط.

وحيث نسعى إلى تعزيز شراكتنا بما في ذلك عملية هلسنكي زائد 40، نأمل أن يكون الحوار بين منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والدول المتوسطية موجّها نحو تحقيق نتائج ملموسة. وإذ يسرّنا ويُشجعنا هذا الالتزام المتنامي، نعتقد أن الوقت قد حان للاستفادة المثلى من كلّ آليات التعاون ولحسن متابعة التوصيات المنبثقة عن نقاشاتنا الدوريّة وعن المؤتمر السنوي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا مع البلدان المتوسطية. كما يهدف هذا الكُتيب إلى تقديم الأدوات لدعم وتطوير الشراكة المتوسطية من أجل التعاون.

طوماس غريمنغر،
رئيس المجلس الدائم

فوغ زوكيتش،
رئيس مجموعة الاتصال مع شركاء المتوسط للتعاون

كلود جيواردن،
رئيس منتدى التعاون الأمني

لامبارتو زانير،
الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا

الجزائر: الاستفادة المثلى للإمكانيّات التي تُوفّرها الشراكة.

منذ إنشاء مجموعة الاتصال المتوسطيّة خلال قمة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا المنعقدة ببودابيست سنة 1994 تطوّر البُعد الأوروبي وازدهر على الرّغم من كون المسار التطوّري لم يكن مسترسلا وتقلّب عديد المرات تحت تأثير الأحداث والأزمات التي برزت هنا وهناك.

الآن وبعد مُضي عقدين من الزمن، اكتسبت الشراكة المتوسّطية مرحلة من النضج جعلتها تشكّل قاعدة أساسية للحوار والتعاون من أجل إحلال السلم والاستقرار في المنطقة الأورومتوسطية وفي غيرها من المناطق.

إن إنجازات الشراكة إيجابية، فالحوار السياسي يساعد على بناء التفاهم المشترك حول المجالات والمواضيع المطروحة التي ترتبط بالأبعاد الأمنية الثلاث لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا وأطراف الشراكة – من المسار الأول والمسار الثاني – حيث يرتفع عددهم السنة تلو الأخرى ويعملون على دعم جودة مساهماتهم. فمن خلال مساهمتهم المشتركة في أنشطة ومشاريع منظمة الأمن والتعاون بأوروبا تمكّن ممثّلون عن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وخبراء وجامعيون من تبادل التجارب ومن التعلّم من بعضهم البعض. يجب إذا أن يستفيد الشركاء من „صندوق تجارب منظمة الأمن والتعاون بأوروبا" واستغلالها عندما تتوفّر الفرصة لذلك.

في هذا الإطار، نثمّن لدعم الذي ما فتئت تقدّمه منظمة الأمن والتعاون بأوروبا لشركائها خاصة منها الجزائر في مجال التدريب. لعل أهم مثال عن ذلك المشاركة المستمرة للضبّاط في دورات تكوينيّة في مجال إدارة الأمن الحدودي بأكاديمية دوشانبي، وهو ما يمكن اعتباره من ضمن البرامج الناجحة التي نأمل في توسيعها في مجالات أخرى لأنشطة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

وقد تمّ هذا التطور الإيجابي بفضل وعي متنام، خاصّة في صفوف الدول الأعضاء. ومن أجل تحقيق النجاح، يجب على حوار الشراكة أن يتمحور حول المسائل المتعلّقة بالمصالح المشتركة، كما ينبغي على التعاون أن يأخذ بعين الإعتبار إحتياجات وأولويّات الشركاء - من هنا تم إعتماد قرار المجلس الوزاري عدد 5/11 المتعلّق بالشركاء من أجل التعاون وذلك باجتماع فيلنيوس سنة 2011.

وبالإضافة إلى هذه الإنجازات، هنالك أيضا مجموعة من الإشكاليّات التّي تتجاوز الشراكة المتوسطيّة من أجل التعاون لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا في حدّ ذاتها. وفي هذا الإطار نذكّر بالصراعات طويلة المدى الدائرة بالمنطقة، وعلى رأسها الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويجب علينا العمل سويّا على تظافر الجهود لإنهاء تلك الصراعات بطريقة عادلة ودائمة. ومن المهمّ كذلك أخذ جملة من التدابير الإيجابيّة فيما يخصّ مناهج العمل لتحسين التفاعل مع الشركاء فيما يتعلّق بالحوار السياسي، وذلك من أجل الاستفادة من الإمكانيّات المتاحة والموضوعة على ذمّة هذه الشّراكة. وفي هذا الإطار، يمكن ملائمة شكل مشاركة الشركاء في هيئات صنع القرار الخاصة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خاصّة المجلس الوزاري، من أجل إعطاء الشركاء نسبة تمثيل أعلى وأعمق.

كما أنه من الضروري بناء جسور تواصل بين المجموعة المتوسطية للإتصال والمجلس الدائم والمنتدى من أجل التعاون الأمني، وذلك من أجل معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك أو تلك التي لها أهميّة خاصّة لدى الشركاء المتوسطيين. بالإضافة إلى ذلك، بات من الضروريّ إنشاء آليّة متابعة لعمل مجموعة الإتصال والمؤتمر المتوسطي السنوي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا. وعلى الرغم من أننا نرحّب بفكرة أخذ منظمة الأمن والتعاون بأوروبا روح قرار فيلنيوس آنف الذكر بعين الإعتبار، وذلك في إطار أنشطتها التوعويّة والداعمة، إلا أنّنا نرى أنه من المهمّ التخلّي عن مقاربة „الحلّ الأوحد" كما نرى أنّه من الضروري ملائمة تعاوننا مع واقع كل بلد وشبه إقليم.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي إشراك الشركاء إشراكا كاملا وفعّالا في عمليّة صياغة القرارات والبيانات المتعلّقة بهم. إن مستقبل الشراكة المتوسطيّة واعد، إذ لديها القدرة على المساهمة الفعليّة في مجابهة التحديّات المشتركة، شريطة أن يتمّ إعتبار الشركاء كمتعاونين متساوين لديهم القدرة على تقديم قيمة مضافة للعلاقة.

سعادة السفير محمد بنحُسين، مندوب الجزائر الدائم لدى منظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

مصر: التطلّع إلى شراكة أكثر ديناميكيّة قائمة على المشاريع.

أخذت الذكرى العشرين للمجموعة المتوسطيّة للإتصال منعطفا هامّا عندما ذكّرتنا الأحداث الأخيرة، مرّة أخرى، بالصلة الوثيقة بين أمن ورفاه ضفّتي المتوسّط، وبالدور الهام الذي بإستطاعة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا أن تلعبه فيما يتعلّق بتحقيق أمن شامل لفائدة المنطقة المتوسطيّة وذلك من خلال تعزيز الحوار المنتظم والتعاون المشترك.

وتعتبر مصر الشراكة المتوسطيّة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا آداة رئيسيّة من شأنها زيادة تعزيز أواصرالتعاون بين شمال وجنوب المتوسّط. ومن خلال العدد الكبير لأعضائها ومكانتها الجيوسياسيّة الفريدة من نوعها، تُمثّل منظمة الأمن والتعاون بأوروبا منبرا لا يُقدّر بثمن يهدف إلى تبادل الأفكار والمعارف والخبرات في شتّى المجالات الواقعة تحت تفويضها. وفي هذا الصدد، نرحّب بالمبادرات التي تمّ تقديمها من قبل الرئاسة الصربيّة للمجموعة المتوسطيّة للإتصال والهادفة إلى توسيع نطاق الحوار مع الشركاء المتوسطيّين، إضافة إلى المبادرات الهامّة المُقدّمة من قبل الأمين العام لمنظمةالأمن والتعاون بأوروبا خلال زيارته الأخيرة للقاهرة، والتي كان الغرض منها بدء تعاون مع شركاء متوسطيّون في مناطق جديدة والإستفادة من إمكانيّة تحقيق مزيد من التعاون مع منظّمات إقليميّة من جنوب المتوسّط كجامعة الدول العربيّة.

كما نؤمن بأن الذكرى الأربعين المقبلة لإتفاقيّة هلسنكي ومسار الأمن والتعاون المنبثق عنها فرصة سانحة لمناقشة أفكار جديدة لمزيد تحسين الشراكة المتوسطيّة. وبإمكاننا القيام بهذا عن طريق إحياء وتوسيع نطاق الحوار حول كلّ المشاكل المتكرّرة وتلك التي تشهد أهميّتها تزايدا في الآونة الأخيرة كمكافحة الإرهاب والمسائل المتعلّقة بأفضل الطرق للتعامل مع التحدّيات المشتركة للدول الأعضاء بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولشركائها المتوسطيّين.

و ينبغي تقاسم مسؤوليّة مواجهة هذا التحدّي بالتساوي بين كلّ من الطرفين.وتتطلّع مصر إلى شراكة أكثر ديناميكيّة قائمة على المشاريع مع منظمة الأمن والتعاون بأوروبا خلال السنوات القادمة، إذ تكون تلك الشراكة ذات فائدة لكلّ من ضفّتي المتوسّط بالإضافة إلى مساهمتها الفعّالة في تحقيق هدف الأمن الشامل من خلال الحوار والتعاون.

سعادة السفير خالد شمعة، مندوب مصر الدائم لدى منظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

إسرائيل: التعاون بين الشركاء المتوسطيين ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا ليس تعاونا أحادي المسار.

تعتبر الذكرى العشرين لبعث مجموعة الاتصال المتوسطية شهادة على إزدهار ونجاح منظمة الأمن والتعاون بأوروبا. إذ تمكّن مقاربتها الفريدة من نوعها المتصلة بسياسة الأمن الشامل المرتكز على الأبعاد الثلاثة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا - بعد سياسي عسكري، وبعد إقتصادي بيئي وبعد إنساني -الشركاء المتوسطيّين الست من العمل سويّا على حلّ المشاكل المشتركة التي تواجهها المنطقة. ولا وجود لأي منظّمة دوليّة أو إقليميّة أخرى في العالم تشجّع على مثل هذا الحوار المُتفتّح والبنّاء بين بلدان واقعة في منطقة تعاني من هذا الكمّ من الصراعات والإضطرابات.

ومنذ سنة 1994، تطوّر منتدى الشركاء المتوسطيّين من أجل التعاون ليصبح مجموعة من الدول القويّة والمتعاونة فيما بينها ذات برنامج ديناميكيّ يهدف إلى التعاون الإقليميّ. وقد قطعت مجموعة الاتصال المتوسطية أشواطا كبيرة خلال العشرين سنة الأخيرة، لتصبح أكثر مشاركة في عمليّة تطوير السياسات الأمنيّة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا. ولقد أثبتنا أننا شريك هامّ في عمليّة تنفيذ مهام المنظّمة وفي تحقيق أهدافها المنشودة. وتجلّت مشاركتنا في مساهمة خبراء بارزين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجموعات عمل وإجتماعات خبراء، إلى جانب البدء في برامج ومشاريع موجّهة نحو تحقيق النتائج لفائدة شعبنا.

لا يُعتبر التعاون بين الشركاء المتوسطيين ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا تعاونا أحادي المسار. إنها شراكة حقيقيّة حيث يُرحّب بالمبادرات الجديدة الناتجة عن المشاغل الإقليميّة المشتركة وتُسمع أصوات الشركاء. وتظلّ إسرائيل مُلتزمة بدعم المبادئ الأساسيّة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، وتسعى لإيجاد برنامج تعاون قائم على تبادل الأفكار والتجارب.

وقد تم الوصول منذ ثلاث سنوات إلى مرحلة بارزة في العلاقات بين إسرائيل ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا. و لأول مرّة، تم تنظيم مؤتمربحيفا سنة 2014 حول الدور الحاسم الذي يلعبه القضاء في محاربة الإتّجار بالبشر، بالتعاون مع إسرائيل ومنظّمة الأمن والتعاون بأوروبا والمنظّمة الدوليّة للهجرة، وبحضور المندوب الخاصّ والمنسّق المُكلّف بملفّ الإتّجار بالبشر في منظمةالأمن والتعاون بأوروبا.

وقد شجّع نجاح ذلك المؤتمر كلّ من إسرائيل ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا ومكتب ا لأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديريّة التنفيذيّة للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتّحدة مؤخّرا على التعاون وتوحيد جهودهم من أجل تنظيم مؤتمر دوليّ حول إستخدام الوسائل القانونيّة في مكافحة الإرهاب بتل ابيب. ونأمل أن يصبح هذا المؤتمر تظاهرة سنويّة. ويعتمد النجاح المستقبلي لمجموعةالاتصال المتوسطية على إحداث برنامج قائم على مشاغل المنطقة وعلى تنفيذه من خلال إلتزامات متبادلة.

وتبقى مكافحة الإرهاب المسألة المحوريّة لعمل منظمة الأمن والتعاون بأوروبا بالنسبة لسنة 2015. كما تتطلّب التغيّرات الطارئة على طبيعة التهديدات الإرهابيّة أن نكون مستعدّين لتوفير إستجابات ملائمة للتحدّيات الجديدة، ما من شأنه أن يؤثّر حتما على بيئتنا الأمنيّة المستقبليّة. وإزاء العمليّات الجيوسياسيّة الجارية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبالساحة العالميّة، فإنه لا يمكننا ان نبقى مكتوفي الأيدي. ومن المهمّ للغاية إشراك الشركاء المتوسطيّين في عمليّة إنشاء وتطوير السياسة الأمنيّة لمنظمة لأمن والتعاون بأوروبا مثلما نصّت عليه إتفاقيّة هيلسنكي.

وتتطلّع إسرائيل لمواصلة تعزيز مشاركتها في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا خلال السنوات القادمة وبإعتبارها شريكا من أجل التعاون.

هنيئا للمجموعة المتوسطيّة للإتصال بمناسبة ذكراها العشرين.
„مازلتوف"

سعادة السفير زفي هايفتز، مندوب إسرائيل الدائم لدى منظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

الأردن: لا يمكن الفصل بين أمننا.

بعد مرور 40 سنة لا تزال إتفاقيّة هيلسنكي وثيقة مرجعيّة حول توفّق الدول، عن طريق المساواة والشراكة والتعاون والإندماج والشفافيّة وتظافر الجهود، في تحقيق وإرساء „ الأمن الجماعي" بالكامل.

ويواجه العالم اليوم تصاعد تهديدات وتحدّيات أمنيّة جديدة تفوق قدرة أيّ دولة مشاركة على التصدّي لها بمفردها. ودون تعاون وشراكة لا يمكن التغلّب على تلك التهديدات والتحدّيات التي تتراوح بين الإحتياجات الأساسيّة وتلك المتعلّقة بالتطوير وبين الإحتياجات المتعلّقة بالأمن، لكن الكلمات المفتاتيح في عمليّة إيجاد حلّ لكلّ منها كانت وستظلّ التعاون والشراكة. وسيساهم الحوار وتفهّم مشاغل بعضنا البعض بطريقة أفضل في إستنباط حلول لمشاكلنا تكون أفضل وأكثر إستدامة.

ولم يسهم برنامج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل حوار مماثل مع الشركاء المتوسطيّين في خلق تفهّم أفضل للتحدّيات التي يواجهها الشركاء فحسب، بل ساعد أيضا على تحديد المجالات المشتركة بيننا وبينهم. وأصبح من الواضح أن أمن منطقة المتوسّط يمثّل مشكلة مجاورة لا يمكن فصلها عن أمن منطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا ككلّ.

وتُعتبر الروابط التاريخيّة والثقافيّة التي طالما ربطت المنطقتين مفهوم أمن مشترك في كلّ من أوروبا والمتوسّط. ومن هذا المنطلق، أضحى من الجليّ أنّ منطقة المتوسّط تنعم بالرخاء والإستقرار والأمن وتحظى بعلاقات إقتصاديّة وسياسيّة وثيقة مع أوروبا هو الحلّ الذي يخدم مصالح جميع الأطراف.

ويولي الأردن أهميّة فائقة إلى الشراكة مع منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، وسيبقى وفيّا لإلتزاماته تجاه مواصلة العمل على توسيع دائرة الحوار وتكثيف تعاوننا مع منظمة الأمن والتعاون بأوروبا فيما يتعلّق بالمسائل السياسيّة والأمنيّة.

سعادة السفير حسام الحسيني، مندوب الأردن الدائم لدى منظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

المغرب: التفكير في حاضر ومستقبل شراكة مثمرة.

تقع المملكة المغربية على بعد أربعين كيلومترا فقط من أوروبا وهي ملتزمة بتحسين الروابط التي تجمعها بمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا في كل المجالات المتعلّقة بالمصالح المشتركة. وتودّ بعثتي أن تنتهز هذه الفرصة لتؤكّد إلتزامها القوي بالشراكة المتوسطيّة ولتثني على التقدّم الذي تم تحقيقه في هذا الصدد.

ويتابع بلدنا بإهتمام كبير تنفيذ مقاربة الأمن الشامل من قبل منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، تلك المنظّمة التي تنهض بقيم الحوار والتعاون والتفاهم المتبادل بين الدول الأعضاء والدول الشريكة لها من فانكوفر إلى فلاديفوستوك.

نحن نؤمن بشدّة أن الحوار السياسي بين منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وشركائها قد تم تطويره إلى الأحسن منذ البدء في عمليّة هيلسنكي. ويقدّم هذا الحوار دليلا على أن الصلة بين أمن منطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وأمن الدول المجاورة لها، خاصّة منطقة المتوسّط، وثيقة جدّا مثلما تم التنصيص عليه في إتفاقيّة هيلسنكي وتمّ التأكيد عليه في إعلان أستانا سنة 2010.

ومنذ المراحل الأولى لعمليّة هيلسنكي، أسهم المغرب في الحوار السياسي من خلال تقديم مبادرات تهدف إلى تعزيز الأمن الإقليمي وتقوية قدرات الدول الأعضاء والشريكة حتّى تجابه بصفة فعّالة ومستديمة التهديدات التي يواجهها سلم وأمن منطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والمناطق المجاورة لها.

وفي عالمنا المعاصر، الذي يتميّز بالترابط بين الدول، ولحسن الحظ تشمل الشراكة المثمرة بين منظمة الأمن والتعاون بأوروبا كل الجوانب الرئيسيّة لأنشطة المنظّمة، مما يمكّن بلدنا من الإنتفاع بأشكال محدّدة من التعاون وبأفضل التجارب خاصة تلك المتعلّقة بمعالجة الأسباب الجذريّة لأكثر التهديدات العالميّة أهميّة والتحديات الجديدة بين الحدود التي تواجهها منطقتنا وخاصّة: الإرهاب والجريمة المنظّمة الدوليّة وتدهور البيئة والهجرة غير الشرعيّة وتجارة المخدرات والأسلحة والتطرّف.

وقد منع الوضع السياسي بالشرق الأوسط الشراكة المتوسطيّة من إستغلال إمكانيّاتها إستغلالا كاملا. وبالرغم من ذلك الوضع، يؤمن المغرب بأن منظمة الأمن والتعاون بأوروبا هي الآن، وأكثر من أي وقت مضى، أحد الأعمدة الهامّة للحوار المثمر ومنتدى ضروريّ لتقاسم المبادئ المتعلّقة بالمصالح المشتركة في إطار مفهوم الأمن الشامل وغير القابل للتجزئة.

وفي هذا الصدد، فإننا نؤمن بأنّ مفهوم الأمن الشامل يتطلّب إدراج دول، ضمن الشركاء المتوسطيّين، مثل ليبيا وفلسطين، ونكرّر دعوتنا لها. وإنّه لمن المهم جدّا تعزيز الشراكة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكلّ دول المتوسط دون إقصاء وذلك بهدف بناء ثقة متبادلة من أجل مجابهة بفعاليّة التهديدات والتحدّيات الدوليّة بمنطقتنا.

إنّ المغرب لعلى ثقة بأنّ التعاون مع الشركاء المتوسطيّين يمكن له أن يتدعّم في المستقبل. وستواصل بعثتي التعاون مع منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، كما كان عليه الحال في الماضي، من خلال تقديم إقتراحات ملموسة وذلك في نطاق المصلحة المشتركة.

كما نؤمن بشدّة أنّه بإستطاعة منظمّة الأمن والتعاون بأوروبا الإسهام في تعزيز الدمج بين ضفّتي المتوسط، وهذا يخدم مصالح كلّ من الدول المشاركة بمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا والدول الشريكة لها وذلك من أجل تقوية التعاون الحاليّ والمُضيّ به قدما من حسن إلى أحسن.

سعادة السفير علي المحمدي،مندوب المغرب الدائم لدى منظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

تونس: الشراكة المتوسطيّة لمنظمةا لأمن والتعاون بأوروبا - تونس تتطلّع الى شراكة مستقبليّة.

كيف ترون الشراكة المتوسطيّة الحاليّة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا؟

تعتبر الشراكة المتوسطيّة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا مربحة لجميع الأطراف. فإلى جانب البعد الجغرافي الذي يجعل تونس وبلدان المنظّمة جيرانا، فإننا نتقاسم القيم العالميّة من ديمقراطيّة ومشاركة سياسيّة ومساواة بين الجنسين وحريّة المعتقد وحماية حقوق الإنسان. كما إنّنا نواجه نفس التحدّيات فيما يتعلّق بتعزيز الأمن والمحافظة على البيئة والتفاهم المتبادل بين ثقافاتنا. ومنذ سنة 2011، عملت تونس على توطيد علاقاتها مع المنظّمة وهي تهدف، الآن، إلى تنويع مجالات تعاونها وتعزيز عمليّة بناء القدرات الخاصّة بها.

ما هي، في رأيكم، الجوانب الإيجابيّة للشراكة؟

تمثّل شراكة تونس مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكثر من مجرّد خيار: إنها تعبير عن بعد إستراتيجي إبتدعناه كمفهوم. ولقد قرّرنا توحيد جهودنا من أجل حلّ المشاكل الكبرى المدرجة حاليّا بجدول أعمالنا. وإنّ الجانب الأكثر أهميّة للشراكة هو إرادة المنظّمة وشركاؤها المتوسطيّين في العمل كفريق وفي المشاركة في حوار مفتوح حول ايجاد حلول للمشاكل المشتركة في إطار الأبعاد الثلاث لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا. كما يمثّل العمل كفريق آداة مهمّة في ذلك المسار، إذ بغضّ النظر عن تنوّعنا، فنحن نؤمن بأنّ مصيرنا المشترك. كما نؤمن بأنّ مسألة الأمن ليست شئنا وطنيّا، إنّما هي تحدّ إقليمي وبين إقليمي وعالمي يجب علينا التعامل معه سويّا، وذلك بتبنّي مقاربة أمنيّة شاملة.

ما هي مقترحاتكم فيما يتعلّق بتحسين الشراكة؟

أودّ أن أعبّر رضا تونس عن الديناميكيّة الجديدة التي انتهجتها شراكتنا مع منظمة الأمن والتعاون بأوروبا. ونحن عازمون على بذل أقصى جهودنا وتسخير جميع إمكانيّاتنا من أجل المساهمة الإيجابيّة في تعزيز مسار الشراكة المتوسطية للمنظّمة. كما نأمل وبشدّة أن يتعاون الشركاء المتوسطيّون في التعامل مع موضوع تقييم الإحتياجات. كما نؤمن أيضا بأن الشراكة تستحقّ قيادة أكثر ديناميكيّة.

كيف ترون مستقبل شراكتكم مع منظمة الأمن والتعاون بأوروبا ؟

أثق بأنّها ستكون شراكة مثمرة تأخذ بعين الاعتبار التحدّي العابر للحدود المتعلّق بالأمن الدولي، فليس لدينا خيار سوى العمل سويّا وتعزيز تبادل آراءنا ووجهات نظرنا حول كيفيّة جعل منطقتنا والعالم بأسره أكثر أمنا وسلاما وإزدهارا.

سعادة السفير غازي جمعة، مندوب تونس الدائم لدى منظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

ا. منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وشركائها المتوسطيّين من أجل التعاون: تاريخ طويل.

"تعود علاقة المغرب بمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا إلى المراحل الأولى من إتفاقيّة هيلسنكي. ومنذ ذلك الحين، دأبنا بنشاط على تقديم إجراءات رامية لتحسين نوعيّة شراكتنا"

سفير المغرب عمر زنيبر، 2007

تعود العلاقة بين منظّمة الأمن والتعاون بأوروبا والشراكة المتوسطيّة من أجل التعاون إلى مؤتمر الأمن والتعاون بأوروبا والذي تمّ تنظيمه في سبعينات القرن العشرين. و قد إعترفت إتفاقيّة هيلسنكي لسنة 1975 أنه " يجب إدراج الأمن في أوروبا في السياق الأشمل للأمن العالمي، كما أنه مرتبط بشدة بأمن المتوسط ككل، و بالتالي فلا ينبغي حصر عملية تطوير الأمن على أوروبا وإنما يتعين تعميمها لتشمل مناطق أخرى في العالم، خاصة منطقة المتوسط". وقد صرحت البلدان الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون بأوروبا في هيلسنكي عن نواياها في " مواصلة تحسين علاقاتها مع بلدان المتوسط غير المشاركة"[1] وعلى تعزيز التعاون خاصة في مجالي الإقتصاد و البيئة وتوسيع دائرة الحوار "لتشمل جميع دول المتوسط بهدف الإسهام في تحقيق السلم وتعزيز الأمن". وعلى الفور، وفي إطار المتابعة لإتفاقية هيلسنكي، تمت دعوة الدول غير الأعضاء للمشاركة في عدد من الإجتماعات المحددة التي تمحورت حول مشاكل المتوسط والمتعلقة في أغلبيتها بالمجالات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والعلمية والثقافية (فاليتا سنة 1979؛ و البندقية سنة 1984؛ و بالما دي ميورقة سنة 1990؛ و فاليتا سنة 1993).

ومنذ ذلك الحين وقع تأكيد أهمية البعد المتوسطي تقريبا في كل وثيقة نهائية خاصة بقمة أو بمجلس وزاري لمنظمةالأمن والتعاون بأوروبا ومؤتمر الأمن والتعاون بأوروبا، وغالبا ما يشار إلى أهمية تعزيز الأمن في "المناطق المتاخمة"كعامل للاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا. وفي ميثاق باريس لسنة 1998، أكدت الدول الأعضاء أنها"ستواصل مجهوداتها لدعم الأمن و التعاون بالمتوسط باعتبارهماعاملين مهمين للاستقرار في أوروبا". و في وثيقة قمة هيلسنكي لسنة 1992 تم الإشارة إلى أنه "سيتم الدأب على دعوة الدول المتوسطية غير المشاركة للإسهام في أعمال الشراكة المتوسطيّة من أجل التعاون".

مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على الشراكة.

في بداية التسعينات من القرن العشرين، و بما أنه تم المزيد من إضفاء الطابع المؤسسي على مؤتمر الأمن و التعاون بأوروبا (و ذلك بعد ان تحولت من " مؤتمر" إلى "منظمة" خلال قمة بودابست لسنة 1994، وبالتالي تغيرت العلاقات بين منظمة الأمن والتعاون بأوروبا و بين دول جنوب المتوسط.

وخلال المجلس الوزاري الذي انعقد بروما سنة 1993، طلبت كل من الجزائر ومصر واسرائيل والمغرب وتونس (الأردن أصبح عضوا في الشراكة المتوسطية من أجل التعاون في شهر ماي / أيار 1998) علاقة أكثر وثاقة بمؤتمر الأمن والتعاون بأوروبا مما أدى إلى اتخاذ قرار من طرف اللجنة الخامسة والعشرون لكبار المسؤولين التي انعقدت ببراغ في 8 مارس / آذار سنة 1994 والقرار القاضي بدعوة بلدان المتوسط لسلسلة من أعمال مؤتمرالأمن والتعاون بأوروبا وذلك من أجل بناء علاقات أكثر متانة (اجتماعات المجالس الوزارية ومؤتمرات واجتماعات منتظمة مع

الترويكا وندوات تطرح قضايا منفردة وإجتماعات مخصصة يُتناول من خلالها مواضيع محددة). وقد أُعطيت لدول المتوسط إمكانية الحصول على كل الوثائق الرسمية لمؤتمرالأمن والتعاون بأوروبا والحق في تقديم آراءها إلى الرئيس المباشر.

وقد تم تطوير العلاقة بين منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والشراكة المتوسطيّة من أجل التعاون بشكل كبير، وذلك عن طريق القرار حول المتوسط الذي وقع إعتماده خلال قمة بودابست المُنعقدة في ديسمبر/كانونالأول سنة 1994 والذي تضمن إحداث " مجموعة إتصال مفتوحة وغير رسمية وذلك على مستوى الخبراء...في إطار المجلس الدائم" من أجل إقامة حوار مع الشراكاء المتوسطيين من أجل التعاون وتسهيل تبادل المعلومات ذات المصلحة المشتركة وخلق الأفكار. وقد أتاحت مداولات مجموعة الإتصال، التي إبتدأت عملها سنة 1995، الفرصة لكل من البلدان الأعضاء والشراكاء المتوسطيين من أجل التعاون لمواصلة الحوار من خلال الإجتماع حول طاولة

1 لقد وقع إستخدام مصطلح "الشراكة المتوسطية من أجل التعاون" لأول مرة بموجب قرار المجلس الدائم عدد 94 لسنة 1995.

واحدة من أجل مناقشة و تبادل أفكار في خصوص عدد من المسائل المتعلقة بضفتي المتوسط.

كما رحب إعلان قمة لشبونة لسنة 1996 و دعم تعميق الحوار والتعاون مع بلدان المتوسط. وقد وعدت الدول الأعضاء بالنظر في "تعميم تجربة المنتدى من أجل التعاون الأمني على الدول الشريكة الواقعة في منطقة المتوسط المجاورة حسب الموارد المتاحة.

وبإعتماد ميثاق الأمن الاوروبي خلال قمة إسطنبول لسنة 1999، عبرت الدول الأعضاء عن إستعدادها لمواصلة تطوير الشراكة عن طريق إعلان جاهزيتها لـ" العمل على نحو أوثق مع الشركاء من أجل التعاون لدعم معايير ومبادئ منظمة الأمن والتعاون بأوروبا ". وقد شجعت تلك الدول الشريكة من أجل التعاون بشكل خاص على الإعتماد على خبرة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا "فيما يتعلق بضبط هياكل وآليات الإنذار المبكر الدبلوماسيةالوقاية ومنع نشوب الصراعات بمنطقة المتوسط بمنطقة المتوسط".

كما تم التأكيد على أهمية العلاقة مع الدول الشريكة من أجل التعاون في سياق العديد من إجتماعات المجالس الوزارية المنعقدة خلال تسعينات القرن العشرين: براغ سنة 1992، وروما سنة 1993، و كوبنهاغن سنة 1997 و أوسلو سنة 1998.

وفي سنة 2003 أشارت إستراتيجية مجابهة التهديدات التي تواجه الأمن الإستقرار خلال القرن الواحد والعشرين إلى تزايد خطورة التهديدات الناشئة من المناطق المجاورة، وإلى وجوب تكثيف التعاون مع الدول الشريكة من أجل التعاون من خلال "التحديد المبكر لمجالات المصالح المشتركة" وعن طريق دعوة الشركاء لـ" المشاركة، بصفة أكثر إنتظاما، في إجتماعات المجلس الدائم والمنتدى من أجل التعاون الأمني، وذلك بصفة ملاحظين". كما شجعت الإستراتيجية الدول الشريكة من أجل التعاون على المشاركة في عمليات تبادل المعلومات القائمة وذلك في إطار إجراءات منظمة الأمن والتعاون بأوروبا خاصة فيما يتعلق ببناء الثقة والأمن من أجل مجابهة التهديدات المتأتية من خارج منطقة المنظمة.

وخلال سنة 2007 ومع إعلان مدريد الوزاري المتعلق بشركاء منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، عبرت الدول الأعضاء عن مواصلة دعمها لـ" جهود الشركاء من أجل التعاون في تعزيز معايير ومبادئ منظمة الأمن والتعاون بأوروبا في مناطقهم" وشجعتهم على "المضي قدما نحو تطبيقها الطوعي"، كما دعت الشركاء "إلى الإبلاغ عن تطبيقها خلال إجتماعات المنظمة المعدة للغرض".

"تثني وبصفة خاصة على التركيز الشديد للمنظمة فيما يخص المسائل المتعلقة بالتسامح وعدم التمييز. إن منظمة الأمن والتعاون بأوروبا آداة رئيسية للنهوض بالمبادرات في ذلك المجال الذي يعد مجال إهتمام مشترك"

سفير مصر إيهاب فوزي، 2007

إطار سياسي واسع النطاق.

إن أهم العناصر المكونة للشراكة المتوسطية الحالية لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا نذكر: مجموعة الإتصال والمؤتمر المتوسطي السنوي لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا والإجتماعات الأسبوعية للمجلس الدائم والمنتدى من أجل التعاون الأمني والإجتماع السنوي للمجلس الوزاري وبعض التظاهرات السنوية لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا والمنتدى السنوي البرلماني حول المتوسط والزيارات التي يقوم بها الأمين العام و الرئيس المباشر.

- لمزيد من التفاصيل حول مجموعة الإتصال، أنظر الباب الثالث من هذا الكتيب.

- يتيح المؤتمر المتوسطي السنوي لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا فرصة لتبادل الآراء على أعلى مستوى، ولتوليد أفكار وإستنباط طرق من أجل تقوية العلاقات بين منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والشركاء المتوسطيين من أجل التعاون. كما تسجل تلك المؤتمرات حضور منظمات دولية وبرلمانيين وأكاديميين ومنظمات غير حكومية. وقد إنعقدت أول تظاهرة جانبية خلال ندوة متوسطية لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا بتل آبيب سنة 2007 بمشاركة منظمات غير حكومية، مما أضفى إنتعاشة على الحوار وأعطى زخما من التوصيات والأفكار حول كيفية تعزيز التسامح وعدم التمييز بين الدول الأعضاء ، والأهم من ذلك بين الدول الشريكة من أجل التعاون. وقد تم تنظيم تظاهرة جانبية أخرى بالمجتمع المدني سنة 2008 وذلك على هامش المؤتمر المنعقد بعمان. وقد إنعقد المؤتمر المتوسطي لمنظمة الامن والتعاون أوروبا يومي 27 و 28 أكتوبر/تشرين الأول سنة 2014 بنيوم، البوسنة والهرسك، وكان محوره الرئيسي "الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ومجابهة الإرهاب بمنطقة المتوسط.

مجلس وزاري ببازل سنة 2014 (بحضور الإدارة الفيدرالية السويسرية للشؤون الخارجية)

مشاركون في المؤتمر المتوسطي لسنة 2014 التي إنعقدت بنيوم بالبوسنة و الهرسك في 27 و 28 أكتوبر/تشرين الأول 2014. (فدران بريبيلوفيتش)

- يُدعى الشركاء المتوسطيين للمشاركة في الإجتماعات الأسبوعية للمجلس الدائم والمنتدى من أجل التعاون الأمني. وقد قدمت الرئاسة الإسبانية للمنظمة لسنة 2007 ترتيب مقاعد جديد بالمجلس الدائم وذلك من أجل استيعاب الشركاء بالطاولة الرئيسية، كما جعلت دعوتهم للمجلس دعوة دائمة.

2014 وضعت كل من مالطا وموناكو المتوسط في قلب رئاستهما للمنتدى من أجل التعاون الأمني. وقد تم عقد إجتماع مشترك بين المنتدى من أجل التعاون الأمني والمجلس الدائم تطرق إلى التهديدات العابرة للحدود في منطقة المتوسط وذلك في 27 نوفمبر/تشرين الثاني سنة 2014.

- تمكن الإجتماعات السنوية للمجلس الوزاري للدول الشريكة من أجل التعاون من المشاركة والخوض في إجتماعات رفيعة المستوى مع الترويكا الوزارية للمنظمة والأمين العام للمنظمة وذلك على هامش تلك الإجتماعات السنوية. كما تعطي إجتماعات المجلس الوزاري فرصة تنظيم تظاهرات جانبية خاصة بالمجتمع المدني والخبراء، كمؤتمر المجتمع المدني للبلدان المتوسطية الشريكة من أجل التعاون الذي إنعقد بفيلنيوس- ليتوانيا – يومي 4 و ديسمبر/كانون الأول سنة 2011. وفي سنة 2014، وقع تنظيم جلسة عامة خاصة مع الشركاء ببازل خلال اليوم الثاني من المجلس الوزاري و ذلك من قبل الرئاسة السويسرية وقد تمحورت تلك الجلسة بالخصوص حول مكافحة الإرهاب.

وبالإضافة إلى ذلك، إعتمد المجلس الوزاري المنعقد ببازل الإعلان المتعلق بالشركاء المتوسطيين من أجل التعاون (أنظر الصفحة 40).

- كما تمت دعوة الشركاء المتوسطيين إلى المشاركة في تظاهرات سنوية لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا كالمؤتمر السنوي للمراجعة الامنية والمنتدى الإقتصادي وإجتماع تطبيق البعد الإنساني. وقد تم تنظيم تظاهرات خاصة خلال تلك الإجتماعات و ذلك لفائدة الشركاء.

- كما تعد الجلسات السنوية والشتوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا إلى جانب المنتدى البرلماني السنوي حول المتوسط من أهم العناصر (أنظر الباب السادس من هذا الكتيب).

- كما تلقى الشركاء من أجل التعاون زيارات من قبل الرئيس الحالي أو الأمين العام للمنظمة. و في فبراير/ شباط 2014، أدى الأمين العام السيد لامبرتو زانيير زيارة مثمرة إلى القاهرة – مصر – حيث تحدث مع شخصيات حكومية رفيعة المستوى و ممثلين عن المجتمع المدني.

وفي قرار المجلس الوزاري عدد 233 المؤرخ في يونيو/ حزيران 1998، تمت دعوة الشراكة المتوسطية من أجل التعاون، وذلك عن طواعية، إلى إرسال ملاحظين إلى بعثات المراقبة الإنتخابية التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، و تقديم المساعدة لصالح البعثات الميدانية لمنظمة الأمن والتعاون والتعاون بأوروبا. وبالإضافة إلى ذلك يمكن تنظيم زيارات إلى المنشآت العسكرية، خاصة لفائدة الشركاء.

وعلى الرغم من أن القليل من الشركاء من أجل التعاون إستعمل تلك الآليات حتى الآن، إلا أن إسرائيل وفرت دعما هائلا لإحدى أنشطة المنظمة الحيوية سنة 2014، وذلك من خلال تقديم دعم مالي لفائدة بعثة المراقبة الخاصة بأوكرانيا.

> "في سنة 2013 سعينا بجدية إلى تعميق مشاركتنا في الأبعاد الأمنية الثلاثة لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا خاصة حول مسائل مكافحة الإرهاب والإتجار بالبشر والوقاية من العنف ضد المرأة، بالإضافة إلى التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة"
>
> **سفير إسرائيل زفي هايفتز، 2013**

عدد من مجالات التعاون.

في ديسمبر/كانون الأول 2003، صادقت الدول المشاركة على قرار المجلس الدائم عدد 571 المتعلق بـ" دعم الحوار والتعاون بين الشركاء من أجل التعاون وإيجاد سبل تبني معايير ومبادئ وإلتزامات منظمة الأمن والتعاون بأوروبا مع الآخرين"، متخذة بذلك قرارا حول تحديد مجالات إضافية للتعاون مع الشركاء ومشجعة إياهم على التطبيق الطوعي لإلتزامات منظمة الامن والتعاون بأوروبا وعازمة على العمل على إجراءات تهدف لتطبيقات مستقبلية لفائدة الشركاء. وقد أشار التقرير بوضوح حول نتائج هذه العملية، والذي تم إرفاقه بوثيقة المجلس الوزاري المنعقد بصوفيا سنة 2004، أنه "ينبغي على التعاون و التفاعل مع الدول الشريكة أن يظل طوعيا و أن يكون مدفوعا بطلب". كما حدد التقرير بعد ذلك عدد من المجالات التي يمكن من خلالها مواصلة التعاون كمكافحة الإرهاب، الذي تمت المصادقة عليه من قبل خطة عمل بوخارست من أجل مكافحة الإرهاب وذلك خلال المجلس الوزاري لسنة 2011 والذي تم انتقاؤه كمجال ذا صلة على مستوى العلاقة مع الشركاء؛ والمشاكل الحدودية؛ والأنشطة الإقتصادية والبيئية والتي تلقت لاحقا دفعا هاما من خلال ورشة العمل التي وقع تنظيمها من قبل المنظمة ومنظمة حلف شمال الأطلسي بفالنسيا – إسبانيا – يومي 10 و11 ديسمبر/كانون الأول سنة 2007 والتي تمحورت حول "ندرة المياه و تدهور الأراضي و التصحر بمنطقة المتوسط"؛ والطاقة المستدامة، والتي حظيت بإهتمام كبير خلال المؤتمر المتوسطي لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا المنعقد بروما سنة 2012 ومراقبة الانتخابات وحرية وسائل الإعلام والتعليم والتكوين. ونتيجة لذلك، وإبتداءا من سنة 2005 تضمن عدد متزايد من القرارات التي تمت المصادقة عليها خلال إجتماعات المجالس الوزارية إشارة إلى الشركاء ودعاهم إلى "تطبيق التدابير ذات الصلة تطبيقا طوعيا."

ومع إحداث صندوق الشراكة في سنة 2007، تم إنشاء آداة جديدة لتمويل الأنشطة الموجهة بشكل خاص إلى الشركاء المتوسطيين. وخلال سنة 2013، بلغ مجموع التعهدات المتلقاة من قبل الدول المشاركة والشركاء من أجل التعاون منذ بدء نشاط الصندوق 1.675.686 يورو. كما تم إنشاء برنامج تعيين خاص لفائدة الديبلوماسيين الشبان من دول الشريكة من أجل التعاون و ذلك بمساعدة من صندوق الشراكة.

"نحن نؤمن بأن السبيل الذي سلكناه يعد بأفاق واعدة"

سفير إسرائيل زفي هايفتز، 2013

الإنتفاضات العربية والشراكة المتوسطية لمنظمةالامنوالتعاونبأوروبا.

لقد عززت الموجة الإنتقالية التي شهدها جنوب المتوسط منذ سنة 2011 معنى الشراكة المتوسطية لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا. وأكدت الحاجة إلى دعم وملائمة الشراكة الحالية من أجل تسهيل المسار الذي يتخذه الشركاء للوصول إلى الديمقراطية والإستقرار. و في يوم 28 مايو/أيار 2012 إنعقد مؤتمر دولي بروما حيث بحث فيه المشاركون عن السبل التي من خلالها يمكن بناء تعاون فعال في المتوسط في أعقاب الربيع العربي، وعن دور المنظمة في هذا الصدد. ولقد نظمت هذه التظاهرة من قبل معهد الشؤون الدولية، ومعهد العلاقات بين إيطاليا وبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط والأقصى بالاضافة الى وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية. وقد إنعقدت تلك التظاهرة بناءا على إقتراح من وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية خلال المجلس الوزاري المنعقد بفيلنيوس سنة 2011.وقد أتاحت كل أحداث سنة 2011 الدراماتيكية التي جدت بعدد من البلدان

الرئيس المباشر لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا، وزير الشؤون الخارجية الليتواني، السيد أودرونيوس أزوباليس يحي السفير التونسي السابق، السيد محمد سمير قوبعة خلال فعاليات المجلس الوزاري الثامن عشر للمنظمة المنعقد بفيلنيوس في 6 ديسمبر/كانون الأول 2011. (إلتا)

مشاركون في المؤتمر المتوسطي للمنظمة المنعقد ببودفا، مونتينيغرو، يومي 10 و 11 أكتوبر/تشرين الأول 2011.

المتوسطية الشريكة من أجل التعاون، والمسارات الإنتقالية القائمة حاليا بالمنطقة فرصا فريدة للشركاء المتوسطيين للمنظمة وذلك لإستعمال الوسائل المتاحة من قبل المنظمة في إطار أبعادها الثلاثة. وبالاعتماد على إعلان أستان االتذكاري لسنة 2010، والذي أشار فيه رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بالمنظمة إلى ضرورة "تعزيز مستوى تفاعلنا مع شركائنا من أجل التعاون"، قرر المجلس الوزاري لسبة 2011 المنعقد بفيلنيوس، والذي كان على إقتناع بالصلة الوثيقة بين أمن منطقة المنظمة والأمن في مناطق الشركاء من أجل التعاون، "مواصلة تعزيز الشراكة عن طريق توسيع نطاق الحوار وتكثيف الإستشارات السياسية ودعم الشراكة العملية و زيادة تبادل الخبرات وأفضل الممارسات المكتسبة من خلال التعاون وتطوير الأمن الشامل الغير قابل للتجزئة وذلك في إطار الأبعاد الثلاثة لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا على مستوى الأبعاد الثلاثة للمنظمة ووفقا للاحتياجات والأولويات المحددة من قبل الشركاء" (المجلس الوزاري، 5 ديسمبر/كانون الأول 2011).

وفي إستجابة لـ"الربيع العربي" أكدت المنظمة مرارا وتكرارا وبوضوح إستعدادها لمشاركة خبرتها في مجال تسهيل الإنتقال الديمقراطي مع الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون. و قد كان دعم الإنتقال الديمقراطي والإصلاحات السياسية من خلال التعاون الإقتصادي بمنطقة جنوب المتوسط محور المؤتمر المتوسطي لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا الذي إنعقد بروما – إيطاليا - سنة 2012. وإحتلت التوعية ونشر قواعد السلوك التابعة للمنظمة والمتعلقة بالجوانب السياسية العسكرية للأمن، إلى جانب حوكمة القطاع الأمني ودور القوات المسلحة في المجتمعات الديمقراطية التي احتلت مكانة أعلى على جدول الأعمال.

وقد أعطى النجاح الكبير لبعثة مراقبة الإنتخابات التي تم تشكيلها من قبل الجمعية البرلمانية لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا من أجل الإنتخابات البرلمانية التونسية التي أقيمت في 23 أكتوبر/تشرين الأول سنة 2011، مثالا واضحا على إسهامات البرلمانيين في التطور الديمقراطي بالمنطقة. لكن في المقابل، لا تزال تلك الإمكانات الشاملة في حاجة إلى تحقيقها من خلال طرق أكثر ملموسة.

وإثر مؤتمر المجتمع المدني الذي عقد بفيلنيوس والذي نظم بالتعاون بين مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ورئيس منظمة الامن والتعاون بأوروبا ، طور مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان برنامجا موجها للشركاء المتوسطيين من أجل التعاون بعنوان "زيادة التفهم على مستوى البعد الإنساني". وقد ركز هذا البرنامج على زيادة الإلتزام تجاه الشركاء المتوسطيين لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا، مما مكن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان من مواصلة زيادة وإضفاء الطابع الرسمي على آليات إلتزام البلدان المشاركة لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا والشركاء المتوسطيين من أجل التعاون (أنظر الخانة بالصفحة 19).

وقد أعطت التغيرات والأحداث الأخيرة بالعالم العربي زخما جديدا للشراكة المتوسطية لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا. وطرحت الأزمات الإقليمية الجارية سؤالا هاما، ألا هو إمكانية إستعمال مسار منظمة الأمن والتعاون بأوروبا /هيلسنكي كنموذج أو مصدر إلهام من أجل دعم الأمن والديمقراطية والتنمية بشمال إفريقيا والشرق الأوسط.[2]

2 أنظر تقرير "الشراكة المتوسطية لمنظمةالامنوالتعاونبأوروبا و الإنتفاضات العربية" الصادر عن ورشة العمل التي تم تنظيمها من قبل معهد السلام الدولي بفيينا في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2011 (CIO.GAL/252/11).

”يشهد التقرير المُعد من قبل بعثة المراقبة على النجاح النموذجي للإنتخابات في تونس. ويؤكد نجاح هذه التجربة الجديدة بالكامل على مصداقية تعاون منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والشركاء المتوسطيين من أجل التعاون على عدة أصعدة. (...) كما برهنت على أن أفضل طريقة لتفادي النزاعات ولإرساء مناخ من السلم بالمتوسط يتم عبر تعزيز المبادرات الديمقراطية ودعم حماية حقوق الإنسان بالمنطقة وفقا لمبادئ الأمن الشامل التي تنادي بها المنظمة“

سفير تونس السابق، محمد سمير قوبعة، 2011

مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

شركاء متوسطيين من أجل التعاون.

بالإعتماد على قرار فيلنيوس القاضي بمواصلة تطوير تعاون المنظمة مع شركائها المتوسطيين من أجل التعاون، زاد مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان من إلتزامه تجاه الشركاء، وذلك وفقا لتفويضه.

وبما أنه المؤسسة الرئيسية لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا المكلفة بالبعد الإنساني يهدف المكتب إلى مساعدة الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون للمنظمة من خلال مشاطرة خبرته الخاصة وخبرة الدول الأعضاء مع الشركاء ذوي الصلة بتلك البلدان، بما في ذلك الهياكل الحكومية والمجتمع المدني. ويدعم المكتب جهود البلدان الأعضاء من أجل مزيد تطوير التعاون مع الشركاء المتوسطيين من خلال الإنخراط في تعاون عملي التوجه. كما يدعم المكتب، بناءا على طلب الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون من خلال مشاريع مصممة خصيصا لمجالات الإنتخابات وإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح وعدم التمييز إلى جانب الحوار وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات ونقل المعارف بين البلدان الأعضاء في المنظمة والشركاء المتوسطيين من أجل التعاون.

كما يوفر المكتب بناءا على الطلب الدعم التشريعي على مستوى البعد الإنساني وذلك في شكل مراجعات تشريعية شاملة للنصوص التشريعية. وتُتبع كل مراجعة بإجتماعات تشاورية مع السلطات الحكومية الرئيسية بما في ذلك من وزارات وبرلمانات ذات صلة، ومع ممثلين عن المجتمع المدني من أجل مناقشة التوصيات والآثار العملية للمراجعات القانونية لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن بين أمورالاخرى التي يركز عليها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الدعم التشريعي في مراجعة التشريعات المتعلقة بالإنتخابات وحرية التجمع السلمي وإستقلالية السلطة القضائية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأحزاب السياسية ومكافحة الإرهاب والعنف المنزلي. وكنتيجة لذلك، وبناءا على الطلب، يوفر مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، لفائدة المشرعين والأطراف المعنية الأخرى التابعة للدول الشريكة من أجل التعاون لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا آراءا قانونية تشمل مجموعة من التوصيات الملموسة كحرية التجمع وتنظيم الأحزاب السياسية وحرية الدين أوالمعتقد. كما يتعاون المكتب مع لجنة البندقية التابعة للمجلس الأوروبي في إيجاد آراء قانونية مشتركة. وتمكن التوصيات الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون من تطوير وتنفيذ تغييرات تشريعية وفق إلتزامات البعد الإنساني لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا وحسب معايير دولية أخرى متعلقة بحقوق الإنسان مطبقة في بلدانهم.

وبالإعتماد على برنامج"زيادة التفاهم على مستوى البعد الإنساني" الذي أطلق إثر مؤتمر فيلنيوس وبطلب من السلطات التونسية نفذ مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان مشروع "دعم الهياكل الديمقراطية ضمن الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا (المرحلة الأولى)" وذلك إبتداءا من يوليو/ تموز 2012 إلى حدود يوليو / تموز 2013. كما تم تنفيذ مشروعين آخرين في إطار هذا المشروع المخصص التابع لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي إطار تلك المشاريع ركز مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان على دعم تونس في القيام بإصلاحات إنتخابية وتشريعية جوهرية وفي ترسيخ المؤسسات الديمقراطية وزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة. ومنذ سنة 2012 راجع المكتب العديد من النصوص التشريعية التونسية، وعقد إجتماعات تشاورية مع ممثلين عن وزارة العدل وحقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية والداخلية، بالإضافة إلى الهيئة المكلفة بالإشراف على الإنتخابات والمجلس الوطني التأسيسي (أنظر قائمة آراء مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الصفحة 71).

كما أسهم المكتب في مؤتمرات وأنشطة تكوينية وورش عمل خبراء بتونس وببلدان متوسطية شريكة أخرى تمّ تنظيمها من قبل السلطات الوطنية ومنظمات دولية ومحلية، شملت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمعهد الوطني الديمقراطي والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية والمدرسة التونسية للسياسة.

كقاعدة لتبادل الممارسات الجيدة ونقل المعارف من منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ترجم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان عددا من إصداراته الرئيسية إلى اللغة العربية ونشرها على نطاق واسع، خاصة على موقعه الإلكتروني.*

وقد إبتدأت المرحلة الثانية من المشروع في يوليو / تموز 2013 و ستتواصل إلى حدود ديسمبر / كانون الأول 2015، و ذلك بهدف مزيد توسيع إلتزام المكتب تجاه الشركاء المتوسطيين من أجل الشراكة في مجالات الإنتخابات ودعم المشاركة البرلمانية والمشاركة السياسية للمرأة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتسامح وعدم التمييز.

* بما في ذلك الطبعة السادسة لـ دليل مراقبة الإنتخابات، الذي يعطي وصفا مفصلا لمنهجية المراقبة الخاصة بمنظمة الأمن و التعاون بأوروبا و مكتب المؤسسات الديمقراطية و حقوق الإنسان (أنظر http://www.osce.org/odihr/elections/68439 و قائمة الإصدارات بالصفحة 67 من هذا الكتيب).

العدد الإجمالي للأنشطة	22
1. عدد الآراء المتحصل عليها	7
2. عددالآراء المتحصل عليها	2
3. عدد الإجتماعات الثنائية	6
4. عدد الإجتماعات الموسعة	5
5. عدد الإصدارات المُترجمة و المطبوعة	2
6. عدد الإصدارات التي وقع نشرها	710
عدد الخبراء التابعين لمكتب المؤسسات الديمقراطية و حقوق الإنسان	84
عدد المنتفعين	272

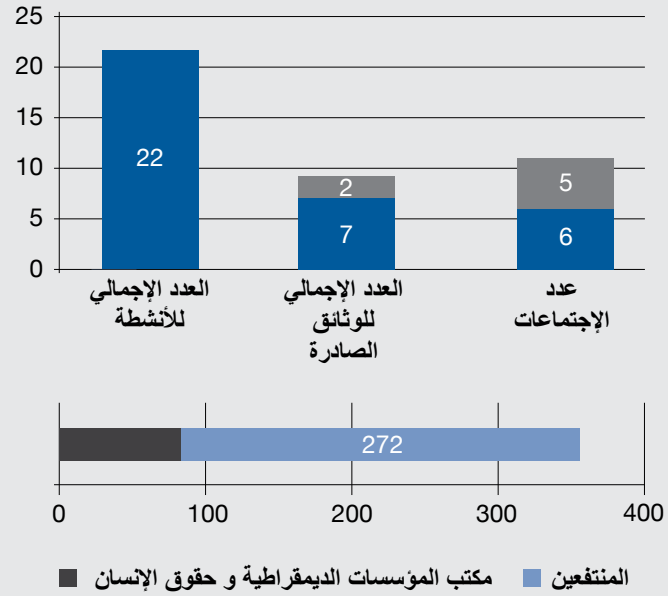

مشاركون من مصر والمغرب وتونس في دورة تكوينية إمتدت على أربعة أيام و تمحورت حول الممارسات الجيدة لمراقبة الإنتخابات، منظمة من قبل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ببودفا، مونتينيغرو، في 15 أكتوبر / تشرين الأول 2011. (كارلو أكامي)

ترجم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان عدد من الإصدارات إلى اللغة العربية لتُستعمل كقاعدة من أجل تبادل الخبرات والممارسات الجيدة و نقل المعارف من منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون. (بارتوليمي موراكي)

وبلغ العدد الجملي للأنشطة التي تم القيام بها منذ يوليو / تموز 2012، بمشاركة الأطراف المعنية التونسية، الإثنان والخمسون نشاطا. وفي هذا الصدد، تم إشراك 159 خبيرا تابعا لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إشراكا فعالا في عمليات تطوير و / أو تنفيذ الأنشطة. وفي هذا الإطار، إنتفع 806 طرفا متوسطيا معنيا مباشرة من وسائل وخبرات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

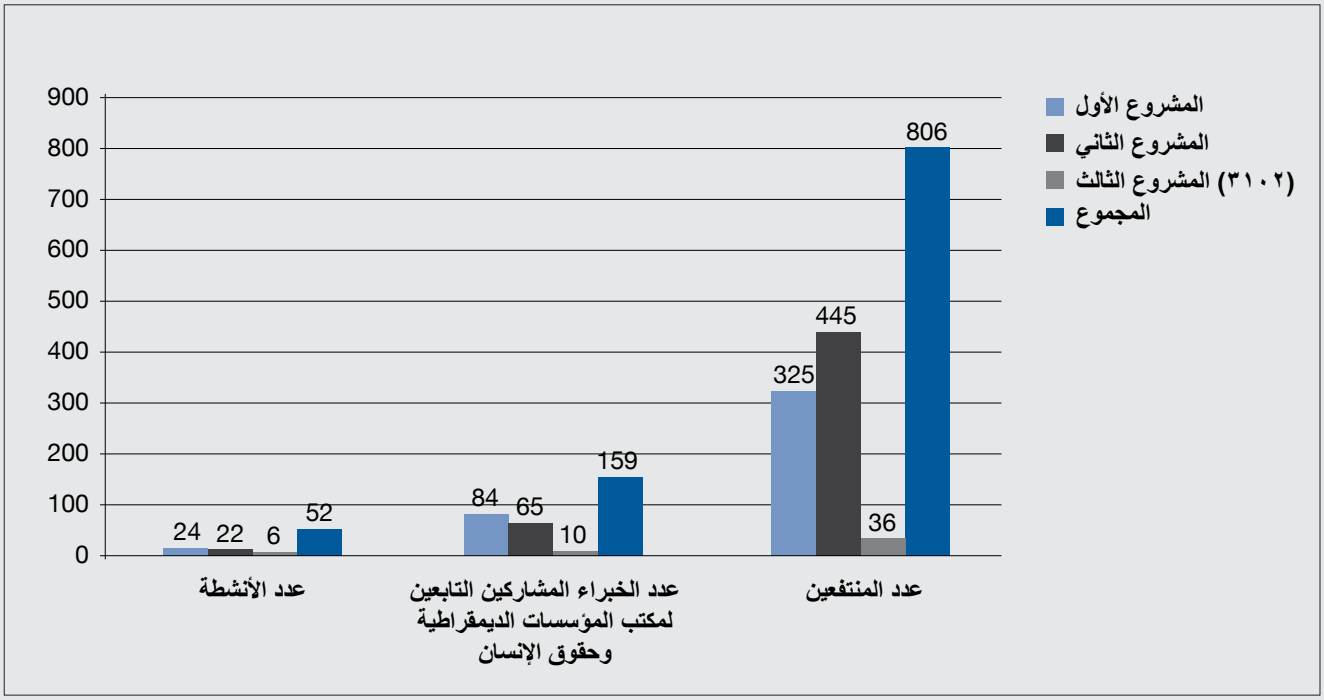

II. الوثائق التأسيسية

الإطار الزمني للوثائق التأسيسية الرئيسية

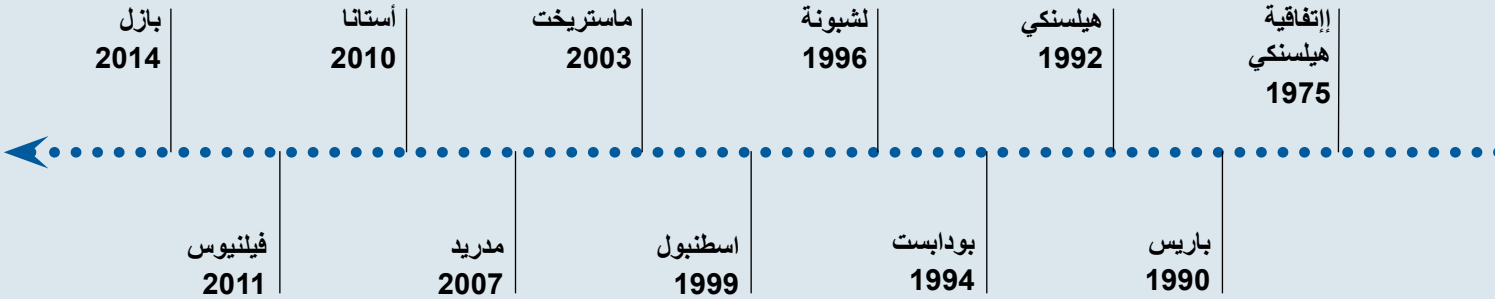

إتفاقية هيلسنكي لسنة 1975

مسائل متعلقة بالأمن و التعاون في المتوسط

إن الدول الأعضاء،

إنطلاقا من وعيها بالجوانب الجغرافية والتاريخية والثقافية والإقتصادية والسياسية لعلاقتها بالدول المتوسطية غير المشاركة،

وإقتناعا منها بوجوب وضع الأمن في أوروبا في سياقه الأوسع ألا وهو الأمن العالمي و بإعتباره جزء لا يتجزأ بالأمن في منطقة المتوسط ككل، و بالتالي ينبغي عدم حصر عملية تعزيز الأمن على أوروبا بل يجب توسيع نطاقها لتشمل مناطق أخرى من العالم و خاصة منطقة المتوسط،

وإيمانها منها بأن تعزيز الأمن و تكثيف التعاون في أوروبا من شأنه إنعاش المسارات بمنطقة المتوسط بصورة إيجابية، وتعبيرا عن نواياها في الإسهام في إرساء السلم والأمن والعدالة بالمنطقة، وهو ما فيه مصلحة مشتركة بالنسبة للدول المشاركة والدول المتوسطية غير المشاركة،

وإعترافا منها بأهمية علاقاتها الإقتصادية المتبادلة مع الدول المتوسطية و وعيا منها بالمصلحة المشتركة الناتجة عن مواصلة تنمية التعاون،

وملاحظة منها بكل تقدير الإهتمام الذي عبرت عنه الدول المتوسطية غير المشاركة منذ إفتتاح المؤتمر و وأخذا منها بعين الإعتبار لإسهاماتها بشكل جدي،

تعلن عن نيتها في:

- النهوض بتنمية علاقات حسن الجوار مع الدول المتوسطية غير المشاركة وذلك وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تقوم عليها علاقاتهم، وإعلان الأمم المتحدة الخاص بمبادئ القانون الدوليا لمتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وبالتالي وفي هذا السياق إرساء علاقاتها بالدول المتوسطية وفقا لروح المبادئ المنصوص عليها بالإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية للعلاقة بين الدول الأعضاء ؛

- السعي عن طريق مواصلة علاقاتها بالدول المتوسطية غير المشاركة في زيادة الثقة المتبادلة من أجل دعم الأمن والإستقرار بمنطقة المتوسط ككل؛

- تشجيع بمعية الدول المتوسطية غير المشاركة لتنمية التعاون المثمر بالنسبة للطرفين وذلك في مختلف مجالات النشاط الإقتصادي، خاصة من خلال توسيع نطاق التبادلات التجارية، على أساس الوعي المشترك بضرورة توفر الإستقرار والتقدم في العلاقات التجارية، والمصالح الإقتصادية المتبادلة، والتفاوت في مستويات التنمية الإقتصادية وبالتالي النهوض بتقدمهم الإقتصادي ورفاهيتهم؛

- الإسهام في تنمية متنوعة لإقتصادات البلدان المتوسطية غير العضوة في المنظمة، وفي نفس الوقت أخذ أهداف التنمية الوطنية الخاصة بها بعين الإعتبار، والتعاون معهم خاصة في قطاعات الصناعة والعلوم والتكنولوجيا، وذلك في سعيهم لتحقيق إستغلال أفضل لمواردهم وهكذا تكون قد دعمت تنمية إقتصادية أكثر تناغما؛

- التكثيف من جهودها وتعاونها، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف مع الدول المتوسطية غير العضوة، الموجهة لتحسين بيئة المتوسط، خاصة المحافظة على الموارد البيولوجية والتوازن البيئي للبحر، وذلك عن طريق تدابير ملائمة تتضمن الوقاية والسيطرة على التلوث؛ ولبلوغ تلك الغاية، وفي ظل الوضع الراهن، يجب التعاون من خلال منظمات دولية مختصة وخاصة في إطار برنامجالأمم المتحدة للبيئة؛

- دعم مواصلة الإتصال والتعاون مع الدول المتوسطية غير العضوة في مجالات أخرى ذات صلة.

ومن أجل تحقيق الأهداف المذكورة آنفا، تعلن الدول الأعضاء عن نيتها في الحفاظ وتوسيع نطاق الإتصال والحوار الذي بودر به من قبل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، مع الدول المتوسطية غير الأعضاء وذلك لضم كل الدول المتوسطية بهدف الإسهام في إرساء السلم وتقليص من عدد القوات المسلحة بالمنطقة وتعزيز الأمن والتخفيف من حدة التوترات بالمنطقة وتوسيع نطاق التعاون، ذلك لأن جميع الأطراف لها مصالح مشتركة من تلك الغايات، هذا إلى جانب الغرض الرامي إلى تحديد أهداف مشتركة أخرى.

وستسعى الدول المشاركة، في إطار جهودها متعددة الأطراف، إلى تشجيع التقدم والمبادرات الملائمة وإلى البدأ في تبادل الرؤى المتعلقة بتحقيق الأهداف المذكورة آنفا.

ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة لسنة 1990

مبادئ توجيهية للمستقبل

(...)

المتوسط
نعتبر أن التغيرات السياسية الجوهرية التي طرأت على أوروبا كان لها إنعكاس إيجابي على منطقة المتوسط. و لهذا سنواصل جهودنا لتعزيز الأمن والتعاون بالمتوسط وذلك بإعتبارهما عاملان أساسيان للإستقرار بأوروبا.

ونرحب بتقرير إجتماع "بالما دي ميوركة" الذي دار حول المتوسط وندعم النتائج المنبثقة منه.

نعبر عن قلقنا بشأن التوترات القائمة بالمنطقة، ونجدد عزمنا على تكثيف جهودنا فيما يخص إيجاد حلول عادلة ودائمة ومجدية من خلال الوسائل السلمية، للمشاكل الحيوية العالقة وذلك بإحترام مبادئ إتفاقية هيلسنكي.

كما نود دعم ظروف ملائمة من أجل تنمية وتنوع متناغمين في العلاقات مع الدول المتوسطية غير العضوة. وسيتم السعي إلى تحقيق تعاون مُطور مع تلك الدول وذلك بهدف دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية وبالتالي تطوير الإستقرار بالمنطقة. ولبلوغ تلك الغاية، سنسعىجاهدين معا وبالتعاون مع تلك الدول إلى تضييق الهوة الإقتصادية، بشكل كبير بين أوروبا و جيرانها المتوسطيين.

وثيقة مؤتمر الأمن والتعاون بأوروبا المنعقد بهيلسنكي سنة 1992: تحديات التغيير

X: المتوسط

1. تعترف الدول الأعضاء بأن التغيرات التي طرأت على أوروبا لها صلة بمنطقة المتوسط وأن التطورات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية بتلك المنطقة لها تأثير على أوروبا. وفي هذا السياق، ستسعى لجنة كبارالمسؤولين لربط المسائل المتعلقة بالتعاون بمنطقة المتوسط بالأهداف الخاصة بمسار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. كما ستدرس، عند الإقتضاء، ضوابط عملية من أجل إسهامات محتملة للدول المتوسطية غير العضوة في مسار منظمة الأمن و التعاون بأوروبا.

2. يُشَجع الرئيس المباشر للجنة كبارالمسؤولين على دعم الإتصال مع الدول المتوسطية غير العضوة وذلك من أجل إنشاء تبادل فعال للمعلومات.

3. ستتم دعوة الدول المتوسطية غير العضوة إلى مؤتمرات مراجعة مستقبلية وذلك لتقديم إسهامتها فيما يخص الأمن والتعاون بالمتوسط.

4. سيتم تنظيم ندوة متوسطية تابعة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا تحت إشراف لجنة كبار المسؤولين وذلك خلال السنة التي تلي إجتماع المتابعة هذا. وتعقد هذه الندوة على إمتداد فترة زمنية لا تتعدى خمسة أيام عمل. وستقرر لجنة كبار المسؤولين تاريخ ومكان وجدول أعمال تلك الندوة.

5. بإستطاعة الدول المتوسطية غير الأعضاء أن تحضر هذه الندوة وسيتم توجيه دعوات لها في هذا الصدد.

6. يمكن لجدول أعمال الندوة أن يتضمن محاور كالبيئة أو الاتجاهات الديمغرافية أو التنمية الإقتصادية ومجالات أخرى متعلقة بالتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والدول المتوسطية غير الأعضاء، عاكسا بذلك الإطار العام لمبادئ التعاون بمنطقة المتوسط كما هو منصوص عليه بإتفاقية هيلسنكي والوثائق الأخرى التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون بأوروبا. لن تصدر عن الندوة وثيقة تتضمن تعهدات مُلزمة للدول غير الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

اللجنة الخامسة والعشرون لكبار المسؤولين 1994

براغ، في الثالث من مارس / آذار 1994

إن لجنة كبار المسؤولين،

- وبعد إطلاعها على مطالب خمس دول متوسطية من الغير الدول الأعضاء (الجزائر ومصر وإسرائيل والمغرب وتونس)، والتي تشارك مبادئ وأهداف منظمة الأمن والتعاون بأوروبا من أجل شراكة وثيقة وهيكلية مع أنشطة المنظمة؛ (...)

- و بتعهدها بمواصلة تطوير العلاقات بين منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والدول المتوسطية من غير الدول الأعضاء االآنفة الذكر، قررت ما يلي:

1. ستتم دعوة كل من الجزائر ومصر وإسرائيل والمغرب وتونس، وذلك بصفة منتظمة، إلى حضور إجتماعات المجلس الوزاري التابع لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا وإلى مؤتمرات المراجعة. لن تشارك تلك الدول في إعداد والمصادقة على القرارات، لكن سيكون بإستطاعتها تقديم إسهامات فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأمن والتعاون بالمتوسط.

2. ستتم دعوتها إلى حضور إجتماعات منتظمة مع ترويكا منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، وذلك من أجل تسهيل حوار أكثر هيكلة حول التطورات داخل المنظمة وتوضيح المسائل المتعلقة بالمصالح المشتركة والتي من الممكن أن تطور قُدما. وفي هذا السياق، يمكن للترويكا أن تقدم إقتراحات فيما يخص الدعوات التي توجه على أساس القضايا المنفردة، إلى الدول المذكورة آنفا، لحضور إجتماعات هياكل منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وتنظيم ندوات مخصصة من أجل مناقشة المشاكل التي تواجهها المنطقة المتوسطية.

3. كما يمكن دعوتها على أساس قضايا منفردة، إلى حضور ندوات وإجتماعات مخصصة أخرى متعلقة بمواضيع تكون لها فيها مصلحة خاصة.

4. ستمكن من الحصول على جميع الوثائق الرسمية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، وذلك تحت مسؤولية الرئيس المباشر وبمساعدة الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

5. سيكون لها الحق في تقديم رؤاها حول مسائل الإهتمام المتبادل لرئيس المؤتمر المباشر الذي سيعممها على جميع الدول المشاركة.

وستتولى لجنة كبار المسؤولين مراجعة القرار المذكور بإنتظام ،و ذلك على ضوء التجربة، مع الأخذ بعين الإعتبار مدى إلتزام الدول آنفة الذكر بمبادئ وأهداف منظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

وثيقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا المنعقد ببودابست سنة 1994: نحو شراكة حقيقية في حقبة جديدة.

X: االمتوسط

1. لقد كان للدول المتوسطية غير المشاركة علاقة طويلة المدى مع منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وأظهرت إهتماما كبيرا بعمله. مؤكدة قناعتها بأن تعزيز الأمن والتعاون بالمتوسط أمر مهم بالنسبة للإستقرار في منطقة منظمةالأمن والتعاون بأوروبا. كما رحبت الدول المشاركة بالإتفاقيات المبرمة مؤخرا والمتعلقة بعملية السلام بالشرق الأوسط.

(...)

سيتم إحداث مجموعة إتصال، على مستوى الخبراء، مفتوحة وغير رسمية في إطار المجلس الدائم بفيينا. ستجتمع تلك المجموعة بصفة دورية لإجراء حوار مع تلك الدول المتوسطية غير العضوة من أجل تسهيل تبادل المعلومات حول المصالح المتبادلة وتوليد الأفكار. (...)

(ج) سينظم / ستنظم الرئيس(ة) المباشر(ة) خلال فترة ولايته(ها) إستشارات عالية المستوى بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ممثلة بالترويكا والأمين العام، والدول المتوسطية غير الأعضاء.

(د) من أجل أخذ الإقتراحات المقدمة من قبل مجموعة الإتصال والندوات والإستشارات عالية المستوى، سيدعو الرئيس المباشر، و ذلك في غضون السنة وعند الإقتضاء، ممثلين عن تلك الدول المتوسطية غير الأعضاء لحضور إجتماعات المجلس الدائم والدائرة حصريا حول "مشاكل المتوسط"، أو لحضور فعاليات المجلس الأعلى عندما تكون "مشاكل المتوسط" على جدول أعماله. كما بإستطاعة رئيس المنتدى من أجل الأمن والتعاون، بموافقة جماعية من الدول الأعضاء، أن يدعو ممثلين عن تلك الدول المتوسطية غير العضوة لحضور إجتماعات تتمحور حول "مشاكل المتوسط".

الجلسة العامة التاسعة والأربعون للمجلس الدائم 1995

قرار المجلس الدائم عدد 94المؤرخ في 5 ديسمبر / كانون الأول 1995

القرار عدد 94

إن المجلس الدائم،

يقرر أن مصطلح "شركاء من أجل التعاون" سيستعمل من هنا فصاعدا للإشارة إلى اليابان و جمهورية كوريا، و أن مصطلح "شركاء متوسطيين من أجل التعاون" سستعمل للإشارة إلى الجزائر و مصر و إسرائيل و [الأردن] و المغرب و تونس. لا تعدل تغييرات الأسماء في العلاقة الخاصة بين تلك الدول ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا المنصوص عليها بالقرارات السابقة للمنظمة.

وثيقة لشبونة لسنة 1996: إعلان قمة لشبونة

24. نلتزم بمواصلة تطوير الحوار مع شركائنا المتوسطيين من أجل التعاون (...). و في هذا السياق، يعتبر تعزيز الأمن والتعاون بالمتوسط أمرا مهما لتحقيق الإستقرار بمنطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا. كما نرحب بالإهتمام المتواصل الذي أظهره الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون (...)وبتعميق الحوار والتعاون معهم. وندعوهم للمشاركة في أنشطتنا عندالإقتضاء، بما في ذلك الإجتماعات. (...)

IV. تعزيز التدابير المتفق عليها و تطوير أخرى جديدة

(...)

تأخذ الدول الأعضاء بعين الإعتبار:

(...)

- توسيع نطاق تجربة المنتدى من أجل الأمن والتعاون ليشمل الدول المتوسطية الشريكة من أجل التعاون، وذلك بناءا على الطلب، و بحسب الموارد المتاحة.

الجلسة العامة المائة والتاسعة والستون للمجلس الدائم 1998

قرار المجلس الدائم عدد 227 المؤرخ في ٧ مايو / آيار 1998

القرار عدد 227

إن المجلس الدائم،

بعد الإطلاع على طلب الحكومة الأردنية المقدم للرئيس المباشر بتاريخ 13 مايو / آيار 1998،

- يرحب بالأردن كشريك متوسطي من أجل التعاون، و ذلك إبتداءا من تاريخ هذا القرار

الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر المتوسطي التابع لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا المنعقد بموناكو يومي 28 و 29 أكتوبر / تشرين الأول سنة 2013.

الجلسة العامة المائة والثانية والسبعون للمجلس الدائم 1998

قرار المجلس الدائم عدد 233 المؤرخ في 11 يونيو / حزيران 1998

القرار عدد 233

إن المجلس الدائم،

بالنظر إلى النقاشات التي تمت مع الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون في إطار مجموعة الإتصال ، وفي ضوء الإهتمام المتواصل الذي أبداه الشركاء المتوسطيون فيما يتعلق بمعرفة المزيد عن أنشطة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، ورغبة الدول الأعضاء في تحسين مستوى التفاعل بين الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون وعمل منظمتنا؛

يقرر ما يلي:

- تتلقى منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، وذلك على أساس الحالات المنفردة ووفقا للضوابط التي سيتم وضعها من قبل البعثات والأمانة العامة، ممثلين مرسلين من قبل الشركاء من أجل التعاون لإجراء زيارات قصيرة الأجل؛

- يقوم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بتدابير من أجل إدراج مراقبين مرسلين من قبل الشركاء من أجل التعاون في عمليات مراقبة أو الإشراف على الإنتخابات التي يتم تنظيمها من قبل منظمة الأمن و التعاون بأوروبا، كما يضع الضوابط الملائمة لمثل تلك المشاركات.

الجلسة العامة عدد 176 للمجلس الدائم لسنة 1998

قرار المجلس الدائم عدد 241 المؤرخ في 11 يوليو / تموز 1998

القرار عدد 241

7. يدعو كل من الشركاء من أجل التعاون والشركاء المتوسطيين من أجل التعاون لحضور مثل تلك الإجتماعات. وتتمّ دعوتهم للإسهام في الإجتماعات المتعلقة بتعاونهم وعلاقاتهم بمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا في مجال البعد الإنساني ذو الصلة.

III. المسائل العامة

(...)
يدعو كل من الشركاء من أجل التعاون والشركاء المتوسطيين من أجل التعاون والمنظمات والمؤسسات الدولية، إلى جانب المنظمات غير الحكومية إلى ضمان مشاركة مناسبة في إجتماعات منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والمخصصة لمسائل البعد الإنساني.

ميثاق منظمة الأمن و التعاون بأوروبا من أجل أمن أوروبي، إسطنبول 1999

48. نعترف بالإرتباط المتبادل بين أمن منطقة منظمة الامن والتعاون بأوروبا وأمن الشركاء من أجل التعاون، كما نقر بإلتزامنا تجاه دعم العلاقات والحوار معهم. ونشير بالخصوص إلى العلاقات طويلة المدى التي تجمعنا بشركائنا المتوسطيين و هم الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن والمغرب وتونس. ونعترف بالإشراك المتزايد و بدعم عمل المنظمة من قبل شركائنا من أجل التعاون. (...) ونرحب برغبتهم في النهوض بتطبيق معايير ومبادئ المنظمة، بما في ذلك المبدأ الأساسي الذي يتمثل في حل النزاعات عبر الطرق السلمية. ولتحقيق هذا الهدف، سندعو بإنتظام الشركاء من أجل التعاون إلى المشاركة بصفة متزايدة في عمل المنظمة كلما تطورالحوار.

49. يجب على إمكانات مجموعة الإتصال والندوات المتوسطية أن تُكتشف وتُستغل بالكامل. وتبعا لتفويض بودابست، يراجع المجلس الدائم التوصيات الصادرة عن مجموعة الإتصال والندوات المتوسطية. كما سنشجع الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون على إتباع خبرتنا في مجال وضع الهياكل والآليات المتعلقة بالإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب الصراعات بمنطقة المتوسط.

الجلسة العامة عدد 307 للمجلس الدائم لسنة 2000

قرار المجلس الدائم عدد 379 المؤرخ في 9 نوفمبر / تشرين الثاني 2000

القرار عدد 379
وضع توصيات متعلقة بطلبات الشراكة المستقبلية

إن المجلس الدائم،

بالنظر إلى الإهتمام المتنامي بوضع الشراكة مع منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، يكلف فريق عمل مفتوح وغير رسمي بوضع توصيات، في فترة زمنية لا تتعدى شهر يونيو / حزيران من السنة المقبلة، تتعلق بأخذ طلبات الشراكة المستقبلية بعين الإعتبار.[3]

3 أبرزت الوثيقة الناتجة، و المعروفة بإسم تقرير لادسوس (إعلان المجلس الدائم عدد 344/01/تعديل رقم 3 المؤرخ في 28 جوان/ حزيران 2001) فكرة "الوئام" التي ينبغي أن يضبط أي قرار متعلق بهذا الموضوع، مختارة بذلك مقاربة مفتوحة و مرنة عوضا عن تحديد مقياس صارم للشراكة. ينبغي التعامل مع طلبات الشراكة الجديدة المحتملة على أساس الحالات المنفردة.

إعلان بوخارست الوزاري لسنة 2001

IV. العمل مع منظمات أخرى في إطار التعاون الأمني

(...)

28. ستوسع كل من الدول المشاركة ووالأمانة العامة دائرة الحوار مع شركاء من خارج منطقة منظمة الأمن و التعاون بأوروبا، كالشركاء المتوسطيين من أجل التعاون (...) و منظمة التعاون الإسلامي و جامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي والدول التي لها حدود متاخمة لمنطقة منظمة الامن والتعاون بأوروبا و ذلك لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المكتسبة من الجهود المبذولة في مكافحة الإرهاب من أجل تنفيذها داخل منطقة الامن والتعاون باوروبا.

الجلسة العامة عدد 484 للمجلس الدائم لسنة 2003

قرار المجلس الدائم عدد 571/تصحيح رقم 1 المؤرخ في 2 ديسمبر / كانون الأول 2003

مزيد من الحوار والتعاون مع الشركاء من أجل التعاون والبحث عن أفاق أوسع لتبادل معايير ومبادئ وإلتزامات منظمة الأمن والتعاون بأوروبا مع الآخرين.

(...)
يقرر:

- تحديد مجالات التعاون والمزيد من التفاعل مع الشركاء المتوسطيين والآسيويين من أجل التعاون لمنظمةالأمنوالتعاون بأوروبا وذلك لتعزيز الأمن المشترك.
- تشجيع الشركاء من أجل التعاون على تطبيق معايير ومبادئ وإلتزامات منظمة الأمن والتعاون بأوروبا تطبيقا طوعيا، وذلك كوسيلة لزيادة التفاعل مع المنظمة؛
- البحث عن مجالات أوسع لتبادل معايير ومبادئ وإلتزامات منظمة الأمن والتعاون بأوروبا مع المناطق المتاخمة؛
- مواصلة عملها المتعلق بوضع إجراءات خاصة بالطلبات المستقبلية للشراكة؛
- إعداد تقرير حول نتائج تلك الأعمال حتى يقع تقديمه لإجتماع المجلس الوزاري للمنظمة لسنة 2004.

كما يطلب المجلس الدائم من منتدى التعاون الأمني الإسهام في تلك الأعمال، وذلك في إطار إختصاصاته وتفويضه (...).

المجلس الوزاري المنعقد بماستريخت سنة 2003

إستراتيجية منظمة الأمن والتعاون بأوروبا في مجابهة تهديدات الأمن والإستقرار في القرن الواحد والعشرين 2003

(...)

إستجابة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا

(...)

23. بإعتبار تنامي أهمية التهديدات الناشئة أو النامية بالمناطق المتاخمة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، ستكثف المنظمة تعاونها مع شركائها المتوسطيين والآسيويين من أجل التعاون من خلال تحديد نقاط الإهتمام والمشاغل المشتركة وتنسيق العمل معه. سنشجعهم على تطبيق مبادئ وإلتزامات المنظمة تطبيقا طوعيا وسنتعاون معهم في هذا الصدد كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وكخطوة أولى تجاه حوار موسع، سندعو كل شركائنا من أجل التعاون إلى مشاركة أكثر إنتظاما، وذلك بصفة مراقبين، في إجتماعات المجلس الدائم ومنتدى التعاون الأمني. كما ستبحث المنظمة سبلا من شأنها أن تساعد على مشاركة معايير ومبادئ وإلتزامات وقيم المنظمة مع مناطق أخرى خاصة في المجاورة لمنطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا . وسيتم تطوير الإتصال مع المنظمات الموجودة بتلك المناطق.

(...)

مجابهة تهديدات معينة ذات طبيعة سياسية عسكرية

(...)

51. تتمثل إحدى الطرق في التعامل مع الأخطار المتأتية من خارج منطقة منظمةالأمن والتعاون بأوروبا في بحث إمكانيات تعميم المبادئ والمعايير والتدابير ذات الصلة المضمنة بالوثائق السياسية العسكرية للمنظمة على المناطق المجاورة. وتهتم المنظمة على وجه الخصوص بتشجيع شركائها من أجل التعاون وشركائها المتوسطيون من أجل التعاون على المشاركة في عدد من عمليات تبادل المعلومات الحالية وفي المساعي الأخرى التي تندرج ضمن تدابير المنظمة المتعلقة ببناء الثقة والأمن. وسيتم تشجيع تبادل الإنذار المبكر المشترك.

المجلس الوزاري المنعقد بمدريد سنة 2007

الإعلان الوزاري المتعلق بالشركاء من أجل التعاون لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا

1. نحن، وزراء الشؤون الخارجية للدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، نرحب بالإلتزام المتنامي للشركاء من أجل التعاون تجاه المنظمة، ومع الملاحظة أن تم إرساء قاعدة متينة على مر السنين من أجل تعزيز هذه الشراكة. كما يجب علينا مزيد الإعتماد على إتفاقية هيلسنكي لسنة 1975 ووثيقة هيلسنكي لسنة 1992 ووثيقة بودابست لسنة 1994 وميثاق الأمن الأوروبي لسنة 1999 وإستراتيجية منظمة الأمن والتعاون بأوروبا في مجابهة تهديدات الأمن والإستقرار في القرن الواحد والعشرين لسنة 2003 وقرار المجلس الوزاري عدد 17 لسنة 2004 والمتعلق بالمنظمة وشركائها من أجل التعاون، والوثائق والقرارات الأخرى ذات الصلة التي تبرز أهمية الحوار والتعاون مع الشركاء من أجل التعاون، باحثين بذلك عن فضاء أوسع لمشاركة معايير ومبادئ وإلتزامات المنظمة معهم.

2. لا نزال قلقين بشأن تهديدات الأمن والإستقرار داخل وحول منطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا . ونؤكد مجددا على الترابط بين أمن منطقة منظمةالأمن والتعاون بأوروبا وأمن الشركاء من أجل التعاون. كما نشجع على بذل مزيد من الجهود لتعزيز العلاقات بين الشركاء من أجل التعاون والدول المشاركة من أجل تطوير قدرتنا على الإستجابة للتهديدات الأمنية الجديدة و التقليدية.

3. نساند الجهود المبذولة من قبل الشركاء من أجل التعاون في دعم معايير ومبادئ وإلتزامات منظمةالأمن والتعاون بأوروبا بمناطقهم، كما نشجعهم على المضي قدما نحو تطبيقها تطبيقا طوعيا. وندعو الشركاء من أجل التعاون لرفع تقارير، حول تطبيقهم لتلك المعايير والمبادئ والإلتزامات، تقدم في إجتماعات المنظمة المناسبة للغرض. كما نؤيد دعم الندوات والمؤتمرات المتوسطية السنوية التي تُقام مع الشركاء الآسيويين من أجل التعاون إلى قنوات تواصل فعالة بين الدول واقعة في مناطق مختلفة. كما نشجع الشركاء على مواصلة المشاركة في مسائل ذات صلة مشتركة بين المنظمة ومناطقهم. ونؤيد

أيضا المشاركة المتنامية لتجربة المنظمة فيما يخص الدبلوماسية الوقائية وتدابير بناء الثقة إلى جانب مواصلة التفاعل مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة.

4. نشجع رئاسة المنظمة على الاستفادة الكاملة من إمكانية دعوة الشركاء من أجل التعاون لحضور إجتماعات هياكل صنع القرار والهياكل الفرعية وذلك على أساس الحالات المنفردة، وتقديم إسهامات شفاهية و / أو كتابية وفقا للائحة الإجراءات الخاصة بالمنظمة. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود المبذولة من قبل رئاستي المجلس الدائم ومنتدى التعاون الأمني لتسهيل الحضور المنتظم للشركاء من أجل التعاون خلال إجتماعات الهيئتين.

5. سنعمل على إبقاء الشركاء من أجل التعاون، وذلك من خلال مجموعات الإتصال الخاصة بكل طرف، على إطلاع بالنقاشات المتعلقة بقرارات المجلس الوزاري ذات الصلة. وندعو رؤساء مجموعات الإتصال لإعلام المجلس الدائم بالأحداث المستجدة و بتقديم تقارير سنوية إلى المجلس الوزاري. ووفقا لروح الفقرة 49 من ميثاق الأمن الأوروبي. كما نشجع أيضا المجلس الدائم على دراسة التوصيات الصادرة عن مجموعة الإتصال والندوات الأوروبية وندوات المنظمة التي تمت بالإشتراك مع الشركاء الآسيويين من أجل التعاون.

6. ننطلق من تفهم أن مواصلة التزام المنظمة تجاه الشركاء من أجل التعاون سيتم بحسب الموارد المتاحة وبإجتناب إزدواجية الجهود من قبل المنظمات الدولية.

7. نلاحظ بتقدير نتائج مؤتمر المنظمة الذي عقد بمنغوليا سنة 2007 والذي دارت فعالياته حول تعزيز التعاون الأمني بين المنظمة والشركاء الآسيويين من أجل التعاون. وندعو إلى دراسة قابلية تطبيق التوصيات والإقتراحات الصادرة عن ذلك المؤتمر. كما نتطلع إلى مؤتمر المنظمة القادم الذي سيجمعها بالشركاء الآسيويين من أجل التعاون.

8. كما نتطلع على حد السواء إلى الندوة المتوسطية لسنة 2007 حول محاربة التعصب والتمييز ودعم الإحترام والتفاهم المتبادل لتي ستدور فعالياتها بتل أبيب – إسرائيل – في يومي 18 و 19 ديسمبر / كانون الأول 2007.

9. نرحب بمبادرة رئاسة مجموعة الإتصال والداعية لتنظيم أول إجتماع مشترك لمجموعة الإتصال من أجل تقييم وضع التعاون بين منظمة الامن والتعاون باوروبا وشركائها من أجل التعاون.

رؤساء بعثات الشركاء المتوسطيين خلال إجتماعهم بترويكا منظمة الأمن و التعاون بأوروبا ضمن فعاليات المجلس الوزاري للمنظمة المنعقد بمدريد في ٣٠ نوفمبر / تشرين الثاني سنة 2007. (فيلكس كورشادو)

10. نشجع الشركاء من أجل التعاون على زيادة تفاعلهم مع الدول المشاركة والهياكل التنفيذية لمنظمة الامن والتعاون باوروبا وذلك في اطار الأبعاد الثلاثة للمنظمة. وفي هذا السياق، بإستطاعتها تبادل المعلومات حول الممارسات الجيدة والدروس المكتسبة عبر خلق فرص تشريك خبراء من الشركاء من أجل التعاون في أنشطة منظمة الامن التعاون باوروبا. ونحن جاهزون لدراسة الطلبات المقدمة من قبل الشركاء من أجل التعاون بشأن طلب المساعدة في المجالات التي إكتسبت فيها المنظمة خبرة خاصة.

11. نرحب بقرار المجلس الدائم المتعلق بإحداث صندوق شراكة، مما سيسهل مزيد دعم إلتزامات الشركاء من أجل التعاون. كما نشجع الدول المشاركة والشركاء من أجل التعاون على الإسهام فيه.

12. بالرجوع الى قرار المجلس الدائم عدد 233 المؤرخ في 11 جوان / حزيران 1998، ندعو الشركاء من أجل التعاون إلى إرسال مراقبين للمشاركة في بعثات مراقبة الإنتخابات، كما ندعو مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والجمعية البرلمانية للمنظمة إلى اتخاذ تدابير من أجل ضمهم لعملية مراقبة الإنتخابات المنظمة من قبل منظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

13. نرحب بمبادرة الجمعية البرلمانية للمنظمة الرامية لعقد منتدى برلماني سنوي حول المتوسط، ونشجعها على بحث إمكانية عقد منتديات آسيوية. كما نشجع الشركاء من أجل التعاون على المشاركة في تلك التظاهرات.

14. نشجع رئاسة منظمة الامن والتعاون باوروبا ورئاسة مجموعة الإتصال إلى جانب الأمين العام على مواصلة دعم الحوار مع الشركاء من أجل التعاون وعلى تسهيل إتصالهم بالهياكل التنفيذية للمنظمة وذلك من أجل مجابهة التهديدات المشتركة التي تواجه الأمن والإستقرار ودعم التطبيق الطوعي لمعايير ومبادئ وإلتزامات المنظمة.

15. بالرجوع إلى قرار المجلس الدائم عدد 430 المؤرخ في 19 جويلية/ تموز 2001، لا نزال مستعدين للأخذ بعين الإعتبار طلبات الشراكة المستقبلية المقدمة أو التي ستقدم من قبل البلدان المهتمة بالأمر.

القرار عدد 812: إحداث صندوق للشراكة 2007

قرار المجلس الدائم المؤرخ في نوفمبر / تشرين الثاني 2007

إن المجلس الدائم،

بعد الإعتراف بالأهمية المتنامية للتعاون الراسخ بين منظمة الأمن والتعاون بأوروبا و شركائها من أجل التعاون،

بالرجوع إلى قرار المجلس الدائم عدد 571/التعديل عدد 1، والمتعلق بمواصلة الحوار والتعاون مع الشركاء من أجل التعاون وبحث سبل توسيع مشاركة معايير ومبادئ وإلتزامات منظمةالأمن والتعاون بأوروبا مع أطراف أخرى،

وبالرجوع إلى قرار المجلس الوزاري عدد 17 لسنة 2004 المؤرخ في 7 ديسمبر / كانون الأول 2004، والمتعلق بمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا وشركائها من أجل التعاون والمبرز لأهمية تقرير إعلان المجلس الدائم عدد 366 لسنة 2004 تعديل عدد 4،

ورغبة منه في دعم إلتزام الشركاء من أجل التعاون،

قرر ما يلي:

1. إحداث صندوق مخصص مُمول بالكامل من المساهماتالخارجة عنا لميزانية، والمشارليها في ما يلي بصندوق الشراكة، وذلك من أجل مزيد تعميق العلاقات مع الشركاء المتوسطيين والآسيويين من أجل الشراكة. ويهدف هذا الصندوق إلى تمويل:

- مشاركة الممثلين عن الشركاء من أجل التعاون، بعد إستشارة هؤلاء الشركاء، في النشاطات المتعلقة بالبرامج الحالية للمنظمة كمؤتمرات و ندوات وورش عمل وإجتماعات منظمة الأمن والتعاون بأوروبا ، أو المؤتمرات والندوات وورش العمل والإجتماعات التي لها صلة بمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا والتي يتم عقدها من قبل الرئاسة أو رئاسة منتدى التعاون الأمني

أو هيكل تنفيذي، هذا إلى جانب البرامج التدريبية والزيارات والإحاطات والدورات التدريبية التي تنظم وفق لائحة إجراءات المنظمة (وثيقة المجلس الوزاري عدد 1 لسنة 2006)؛

- النشاطات المتعلقة بالبرامج الحالية لمنظمةالأمنوالتعاونبأوروبا كمؤتمرات وندوات وورش عمل وإجتماعات المنظمة، أو المؤتمرات والندوات وورش العمل والإجتماعات التي يتم عقدها من قبل الرئاسة أو رئاسة منتدى التعاون الأمني أو هيكل تنفيذي على تراب الدول الأعضاء والتي يتم اقامتها لتشجيع الشركاء من أجل التعاون على التطبيق الطوعي لمعايير ومبادئ وإلتزامات والممارسات الجيدة لمنظمةالأمن والتعاون بأوروبا، هذا إلى جانب البرامج التدريبية والزيارات والإحاطات والدورات التدريبية التي تنظم وفق لائحة إجراءات المنظمة (وثيقة المجلس الوزاري عدد 1 لسنة 2006)؛

- المساهمة في تكاليف الندوة المتوسطية لمنظمةالأمن والتعاون بأوروبا ومؤتمر المنظمة بالإشتراك مع الشركاء الآسيويين من أجل التعاون؛

2. كما يقرر وجوب إنشاء وإدارة هذا الصندوق وفقا للنظام المالي لمنظمةالأمنوالتعاون بأوروبا ونظامها الإداري في التنظيم المشترك. وذلك وفقا لمبادئ حسابات التمويل المطبقة من قبل المنظمة. سيكون هذا الصندوق صندوقا على مدار السنة، مع تحديد رصيد يرحل إلى السنة التي تليها، بالاظافة الى تحديدفترة لنشاطه، ويكون ذلك تحت اشراف المانحين ؛

3. دعوة الأمين العام إلى:

- بصفته مدير الصندوق، يتولي إدارة الصندوق وفقا للنظام المالي؛

- رفع تقارير إلى المجلس الدائم حول كيفية عمل هذا الصندوق، وذلك إما مرة في السنة أو بطلب من المجلس الدائم؛

- وضع ضوابط عمل لصندوق الشراكة، وإطلاع الدول المشاركة والشركاء المتوسطيون والآسيويون من أجل التعاون على تلك الضوابط عن طريق مذكرة تعميم؛

4. لن يتم إستخدام أموال الصندوق لتمويل تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل والإجتماعات والأنشطة التي لها صلة بمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا خارج المنطقة التابعة للمنظمة دون قرار واضح من قبل هيئة صنع القرار التابعة لمنظمةالأمن والتعاون بأوروبا ؛

5. تشجيع الدول الأعضاء والشركاء من أجل التعاون على المساهمة في صندوق الشراكة.

> ” نثمن إهتمام منظمة الأمن والتعاون بأوروبا بتعزيز تعاونها السياسي والفني مع الشركاء المتوسطيين الهادف إلى بناء ثقة متبادلة. هذا الإتجاه لايمكن أن يكون الا نذير خير لمستقبل كل من المنطقتين الأوروبية والمتوسطية ”
>
> **سفير الأردن شهاب أ. مادي، 2007**

الضوابط التشغيلية لصندوق الشراكة 2008

قرار الأمانة العامة عدد 20 لسنة 2008 المؤرخ في 31 جانفي/ كانون الثاني 2008

1. يتم إستخدام أموال صندوق الشراكة وبصفة حصرية في الأهداف المنصوص عليها بقرار المجلس الدائم عدد 812 ويتم تمويله حصريا بالمساهمات الخارجة عن الميزانية. يضمن الأمين العام أن الأموال تستعمل وفق الإمتثال الدقيق لأحكام ذلك القرار.

2. تم إنشاء صندوق جديد لادارة المشاريع تم إدراجه بنظامالإدارة المتكاملة للموارد. ينبغي على كل المتعهدين بالتبرع أن يحمل رقم المشروع 1100689 "المشروع الرئيسي – صندوق الشراكة".

3. إن مدير ادارة المشاريع، المعين من قبل الأمين العام، السيد فابرتزيو سكاربا، وهو مسؤول سامي عن التعاون الخارجي، والذي سيكون مسؤولا عن ادارةالمشاريع وسيتواصل مع المانحين فيما يخص جمع التبرعات ورفع التقارير. يكون مدير ادارة المشاريع جهة الإتصال الأساسية بالنسبة لمدراء المشاريع الفردية المسؤولون عن المشاريع المختصة في نطاق عمل الصندوق.

4. يتم إقتراح وتقديم المشاريع المختصة لمدير ادارة المشاريع من قبل الأمانة العامة والمؤسسات والعمليات الميدانية. وعند الحصول على موافقة مدير ادارة المشاريع، الذي سيتأكد من المطابقة لأحكام قرار المجلس الدائم عدد 812، بشأن المشروع المختص. سيتم تحويل ذلك المشروع إلى نظامالإدارة المتكاملة للموارد وسيتحصل على رقم أوحد. كما سيتم وضع معلومات متعلقة بتلك المشاريع على ذمة الشركاء من أجل التعاون، وذلك إثر تحميلها في قاعدة بيانات المشروع. يكون مدراء المشاريع الفردية مسؤولين بالكامل عن الإدارة اليومية لمشاريعهم. كما يبكون مدراء المشاريع الفردية مسؤولين عن إعداد التقارير المالية المؤقتة والنهائية والتقارير المفصلة المزمع توزيعها على المانحين من طرف مدير ادارةالمشاريع.

5. المانحون :

   بإمكانهم تقديم مساهمات غير مقتصرة على أي أنشطة محددة وتهدف إلى تمويل الأنشطة المنصوص عليها بقرار المجلس الدائم عدد 812؛ أو

   بإمكانهم رصد مساهمات لمشروع/مشاريع مختص(ة) من أجل تمويلها عن طريق الصندوق.

6. وكما هو منصوص عليه بقرار المجلس الدائم عدد 812، يرفع الأمين العام تقاريرا إلى المجلس الدائم حول سير عمل الصندوق، وذلك مرة في السنة أو بطلب من المجلس الدائم.

" نؤكد مرة أخرى دعوتنا لإضفاء ديناميكية جديدة على صندوق الشراكة ولتشريكه في تنفيذ المشاريع المختصة من أجل دعم المجتمع المدني، الذي يعتبر الضامن الرئيسي للحريات ولحقوق الإنسان، وذلك من خلال تنظيم ورش عمل وندوات ودورات تدريبية بالبلدان المتوسطية المعنية بالأمر، مع تسريع وتبسيط عملية صناعة القرار المتعلقة بعقد تلك التظاهرات"

سفير تونس محمد سمير قوبعة، 2011

المجلس الوزاري المنعقد بأثينا سنة 2009

القرار عدد 1 لسنة 2009، تعزيز عملية كورفو

4.(...)

يدعو الرئيس، بعد التشاورالوثيق مع الدول الأعضاء، شركاء منظمة الأمن والتعاون بأوروبا المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، إلى جانب ممثلين عن المجتمعات الأكاديمية ومجتمعات المنظمات غير الحكومية للمساهمة على أساس مخصص في النقاشات.

إعلان أستانا التذكاري:نحو امن مشترك 2010

10. نعترف بأن أمن منطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا مرتبط إرتباطا وثيقا بأمن المناطق المتاخمة له، خاصة المتوسط وآسيا. وبالتالي يجب علينا رفع مستوى التفاعل مع شركائنا من أجل التعاون.

شريف عبد العظيم من الجمعيةالمصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، يقدم التوصيات النهائية للمؤتمر المتوسطي من أجل المجتمع المدني ،تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون بأوروبا /مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل المجتمع المدني ،لأودرونيوس أزوباليس، وزير الشؤون الخارجية الليتواني و الرئيس المباشر للمنظمة، فيلنيوس، ليتوانيا، 5 ديسمبر / كانون الأول 2011. (شيف شارما)

المجلس الوزاري المنعقد بفيلنيوس سنة 2011

القرار عدد 5 لسنة 2011، الشركاء من أجل التعاون

إن المجلس الوزاري،

بالرجوع إلى إتفاقية هيلسنكي لسنة 1975، و التي تقر بالصلة الوثيقة بين السلم والأمن بأوروبا وبين العالم ككل،

وبالرجوع إلى إستراتيجية منظمة الأمن والتعاون باوروبا لمجابهة التهديدات التي تواجه الأمن والإستقرار في القرن الحادي والعشرين، المصادق عليها سنة 2003 خلال إجتماع المجلس الوزاري الحادي عشر المنعقد بماستريخت والتي تنص على أن المنظمة ستكثف تعونها مع شركائها المتوسطيين والآسيويين من أجل التعاون، وذلك من خلال التحديد المبكر لمجالات الإهتمام والمشاغل المشتركة وفيما بينهم للتنسيق.

وإنطلاقا من قناعتنا الراسخة بأن أمن منطقة منظمة الامن والتعاون باوروبا يرتبط إرتباطا وثيقا بأمن مناطق الشركاء من أجل التعاون، وتأكيدا على إلتزامنا بتكثيف حوارنا وتعاوننا مع الشركاء المتوسطيين والآسيويين من أجل التعاون وبغاية تعزيز قدراتنا على الإستجابة لتلك الإحتياجات والأولويات المحددة من قبل الشركاء بالإعتماد على معايير ومبادئ وإلتزامات منظمة الامن والتعاون باوروبا،

وإعترافا منا بعمليات الإنتقال الديمقراطي والتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي شهدتها بعض البلدان المتوسطية الشريكة سنة 2011،

وتثنية على عمليات الإصلاح الطوعي التي قامت بها بعض البلدان المتوسطية الشريكة،

وإعترافا بأن كل بلد مختلف عن الآخر وأن لديه الحق في تنمية النموذج السياسي الخاص به، مع إحترام القيم العالمية من حقوق الإنسان والكرامة،

وحرصا منا على أن بإمكان تجربة منظمة الأمن والتعاون باوروبا في مختلف المجالات أن تكون مهمة وذات فائدة للشركاء، وفي الآن ذاته آخذين بعين الإعتبار مسؤوليتهم الأولى في اتخاذ خيارات سياسية وطنية إلى جانب موروثهم السياسي والاجتماعي والثقافي والديني و وفقا لاحتياجاتهم وأهدافهم و أولوياتهم الوطنية،

وتأكيدا منا على جاهزية منظمة الامن والتعاون باوروبا من خلال هياكلها التنفيذية وفي نطاق التفويضات الخاصة بكل هيكل منها على حدة و وفقا للإجراءات المتعارف عليها، وعند الحاجة، لمساعدة الشركاء من أجل التعاون على التطبيق الطوعي لمعايير ومبادئ والتزامات المنظمة،

وإعترافا بالدور المهم الذي يلعبه المجتمع المدني في الشراكة من أجل التعاون، ودعم بالديمقراطية وسيادة القانون وكل جوانب حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وترحيبا منا بالتقدم المُحقق خلال السنوات القليلة الماضية من خلال الحوار والتعاون مع شركائنا المتوسطيين والآسيويين من أجل التعاون، بما في ذلك تعزيز المشاركة في إجتماعات وأنشطة المنظمة التي تشمل تنفيذ مشاريع متبادلة وملموسة،

وبالرجوع إلى قرار المجلس الدائم عدد 571 المتعلق بمواصلة الحوار والتعاون مع الشركاء من أجل التعاون وبحثا عن توسيع نطاق مشاركة معايير ومبادئ والتزامات منظمةالامن والتعاو باوروبا مع أطراف أخرى، وقرار المجلس الوزاري عدد 17 لسنة 2004 المتعلق بمنظمة الامن والتعاون بأوروبا وشركائها من أجل التعاون، إلى جانب إعلان مدريد الوزاري المتعلق بشركاء المنظمة من أجل التعاون،

وبالرجوع إلى إعلان أستانا التذكاري لسنة 2010، والذي أبرز أهمية الرفع من مستوى التفاعل مع الشركاء من أجل التعاون،

وتأكيدا لدعم تعاون الجمعية البرلمانية للمنظمة مع الشركاء بما في ذلك من خلال عقد منتداها البرلماني السنوي حول المتوسط، وملاحظة منا للعمل المنجز من قبل الجمعية البرلمانية للمنظمة في هذا الصدد،

1. يقرر المجلس المضي قدما في الشراكة من أجل التعاون من خلال توسيع نطاق الحوار وتكثيف الاستشارات السياسية وتعزيز الشراكة العملية ومواصلة مشاركة الممارسات الجيدة والخبرات المكتسبة من خلال تطويرالتعاون في مجال الأمن الشامل باعتباره غير قابل للتجزئة وذلك في اطار أبعاد المنظمة الثلاثة ووفقا للاحتياجات والاولويات المحددة من قبل الشركاء؛

2. يشجع الهياكل التنفيذية للمنظمة، وذلك وفقا لتفويضاتها وإجراءاتها المتعارف عليها، على الاشتراك في تعاون موجه نحو العمل مع البلدان الشريكة ووذلك في اطارأبعاد المنظمة الثلاثة لمنظمة الامن والتعاون باوروبا ، مع الأخذ أيضا بعين الاعتبار المؤتمرات السنوية للشركاء وذلك عن طريق توفير آراء الخبراء وتبادل المعلومات المتعلقة بالممارسات الجيدة والتجارب بناء على طلب الشركاء على أساس قرارات المنظمة ذات الصلة كما يدع الشركاء إلى رفع مستوى مشاركتهم في أنشطة المنظمة؛

3. يقرر المجلس ، في سياق الشراكة، تكثيف الجهود لدعم معايير ومبادئ والتزامات منظمة الأمن والتعاون باوروبا وذلك من خلال تنسيق الاتصالات مع منظمات إقليمية ودولية أخرى ذات صلة، وخاصة الأمم المتحدة وعلى وجه التحديد من خلال

تبادل الممارسات الجيدة والتجارب ومن خلال المشاريع والأنشطة المشتركة المتعلقة بالأبعاد الثلاثة، وذلك عند الاقتضاء؛

4. تدعو كل من رئاسة المنظمة ومجموعات الاتصال والامين العام إلى تعزيز ومواصلة إقامة حوار منتظم عالي المستوى مع الشركاء من أجل التعاون وذلك لدعم التفاهم المتبادل ولضمان دعم ومساعدة سياسية عالية المستوى لفائدة الشركاء من أجل التعاون، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم وأولوياتهم؛

5. يدعو الهياكل التنفيذية للمنظمة، وذلك ضمن نطاق تفويضها، لتسهيل مشاركة أوسع بالنسبة للمسؤولين وممثلي المجتمع المدني التابعين للشركاء من أجل التعاون وذلك خلال تظاهرات المنظمة ذات الصلة ومن خلال استخدام أموال صندوق الشراكة عند الاقتضاء؛

6. يكلف الأمين العام، بالتشاور مع رئاسة المنظمة، للبحث في الخيارات الممكنة من أجل تعاون موجه نحو العمل وقائم على تحقيق النتائج مع الشركاء، وذلك بالتنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة، ومع تقديم اقتراحات من قبل المجلس الدائم، عند الاقتضاء، من أجل مواصلة العمل؛

7. يطلب من المجلس الدائم أن يبقي المسألة قيد النظر و أن يأخذ بعين الاعتبار الخيارات المتعلقة بالالتزامات المستقبلية مع الشركاء من أجل التعاون وذلك بناء على طلبهم؛

8. يشجع الدول المشاركة والشركاء من أجل التعاون على مشاركة تجاربهم وعلى المساهمة في أنشطة المنظمة بأبعادها الثلاث بما في ذلك الإسهام في صندوق الشراكة عند الاقتضاء من أجل دعم الالتزامات مع الشركاء من أجل التعاون؛

9. يؤكد مجددا على استعداده للأخذ بعين الاعتبار طلبات الشراكة المستقبلية المحتملة المقدمة من قبل البلدان المهتمة بالأمر، وذلك توافقا مع قرار المجلس الدائم عدد430 المؤرخ في يوليو/ تموز 2001.

قائمة المشاريع المستقبلية ومواضيع حول التعاون المستقبلي مع الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون، ملحق للمجلس الوزاري المنعقد بفيلنيوس سنة 2011

المشاريع التي لا تتطلب قرارا صادرا عن المجلس الدائم

1. القيام بزيارات دراسية حول الطاقة المتجددة [مكتب الأنشطة الاقتصادية والبيئية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا]

2. اقامة طاولة مستديرة حول الطاقة المستدامة [مكتب الأنشطة الاقتصادية والبيئية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا]

3. اقامة ورش عمل مشتركة حول مشاكل البيئة والامن بمنطقة جنوب المتوسط (مشروع فالنسيا) [مكتب الأنشطة الاقتصادية والبيئية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا]

4. اقامة ورشة عمل إقليمية حول تطبيق وسائل مكافحة الإرهاب العالمية برعاية منظمة الأمن والتعاون بأوروبا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة [إدارة التهديدات العابرة للحدود / وحدةالعملضدالإرهاب]

5. اقامة ورشة عمل إقليمية حول تطوير تنفيذ وسائل مكافحة الإرهاب العالمية على الاستعمال الإرهابي للمواد المتفجرة المنظمة من قبل منظمة الأمن والتعاون بأوروبا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة [إدارة التهديدات العابرة للحدود / وحدةالعملضدالإرهاب]

6. القيام برحلة عمل حول أمن وثائق السفر [إدارة التهديدات العابرة للحدود / وحدةالعملضدالإرهاب]

7. اقامة ورشة عمل إقليمية حول تطبيق قرار مجلس الامن عدد 1540 لسنة 2004 لفائدة منطقة المتوسط تنظم من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح [مركزمنعنشوبالصراعات / منتدى التعاون الأمني]

8. عناصر من أجل تطوير نظام مراقبة فعال يتعلق بتصدير الأسلحة الصغيرة والخفيفة بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي

المحمولة [مركزمنعنشوبالصراعات / منتدى التعاون الأمني]

9. التعاون من أجل منع الاتجار بالبشر بمنطقة المتوسط [مكتبالممثلالخاصوالمنسقلمكافحةالاتجاربالبشر]

10. الترجمة إلى اللغة العربية الورقة العرضية لمكتب الممثل الخاص والمنسق لمكافحةالاتجاربالبشر رقم 4: "عمل غير محمي، إستغلال خفي: الإتجار بهدف الإستعباد المنزلي" [مكتب الممثل الخاص والمنسق لمكافحة الاتجار بالبشر]

11. مؤتمر تقييم الإحتياجات [إدارة التهديدات العابرة للحدود / وحدة مسائل الشرطة الاستراتيجية]

12. برامج العدالة الجنائية وسيادة القانون [إدارة التهديدات العابرة للحدود / وحدة مسائل الشرطةالاستراتيجية]

13. المشاركة في تظاهرات مقدمة من قبل كلية موظفي إدارة الحدود [إدارة التهديدات العابرة للحدود / الوحدة الحدودية]

14. تطوير وسيلة تقييم ذاتي من أجل زيادة جاهزية الشعوب لتبعات الأزمات العابرة للحدود [إدارة التهديدات العابرة للحدود / الوحدة الحدودية]

15. تظاهرة متابعة لورشة عمل الخبراء حول تعيين / ترسيم الحدود لسنة 2011 [إدارة التهديدات العابرة للحدود / الوحدة الحدودية]

16. استراتيجية المرأة الناشطة من أجل المشاركة السياسية [قسم النوع الإجتماعي]

17. رحلة دراسية للإطلاع على وسائل مكافحة العنف المنزلي [قسم النوع الإجتماعي]

18. المرأة والسلام والأمن: تطبيق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحمد عدد 1325 [قسم النوع الإجتماعي]

19. خلق فرص للتمكين الإقتصادي للمرأة [قسم النوع الإجتماعي]

20. إجتماع خبراء حول الصحافة المدمجة للنوع الإجتماعي في مجتمعاتمابعدالصراع [قسم النوع الإجتماعي]

21. تنظيم تظاهرات بين المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة [قسم النوع الإجتماعي]

المشاريع التي تتطلب قرارا صادرا عن المجلس الدائم

22. مؤتمر حول قواعد السلوك الخاصة بمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا موجهة للشركاء المتوسطيين + اطلاق الترجمة الى اللغة العربية [مركزمنعنشوبالصراعات / منتدى التعاون الأمني]

مشاركتان بجلسة عمل حول زيادة المشاركة السياسية التي تشمل تشريك المرأة والشباب خلال مؤتمر البلدان المتوسطية الشريكة من أجل المجتمع المدني التابعة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا /مكتب المؤسسات الديمقراطية و حقوق الإنسان من أجل المجتمع المدني المنعقد بفيلنيوس، ليتوانيا يوم 4 ديسمبر / كانون الأول سنة 2011. (فيليمير أليك)

23. مراجعة تشريعات الشرطة والعدالة الجنائية [إدارة التهديدات العابرة للحدود /وحدة مسائل الشرطة الاستراتيجية]

24. تعزيز أعمال الشرطة الديمقراطية من خلال نموذج أعمال شرطة المجتمعات المحلية [إدارة التهديدات العابرة للحدود / وحدة مسائل الشرطة الاستراتيجية]

25. تطوير تعليم أفراد الشرطة من أجل إصلاح قطاع الشرطة الاستراتيجي [إدارة التهديدات العابرة للحدود / وحدة مسائل الشرطةة الاستراتيجية]

الإعلان حول التعاون مع الشركاء المتوسطيين، المصادق عليه خلال المجلس الوزاري المنعقد ببازل سنة 2014

وثيقة المجلس الوزاري عدد 9 لسنة 2014

1. نحن وزراء الشؤون الخارجية للدول المشاركة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، نقر بأن التطورات الدولية الأخيرة والقائمة تعطي أفضل دليل على أن أمن منطقة المنظمة مرتبط إرتباطا وثيقا بأمن المناطق المجاورة لها، و التي تشمل المتوسط ككل، كما سبق وأن أقرته اتفاقية هيلسنكي وتم التأكيد عليه مجددا في إعلان أستانا لسنة 2010. وستميز الذكرى الأربعون لتوقيع اتفاقية هيلسنكي لسنة 1975 واعترافها بالبعد المتوسطي وعلاقته بالأمن والإستقرار في أوروبا.

2. نلاحظ أن التغيرات الطارئة على منطقة المتوسط تعكس عملية عميقة ومعقدة قد يكون لها عواقب كبيرة على الأمن وحقوق الإنسان داخل منطقة المنظمة وخارجها. كما لاحظنا أن هذه التغيرات تتيح فرصا للتنمية والتعاون وتوسع من نطاق التحديات المتنوعة والمعقدة التي تعتبر الكثير منها ذات طبيعة عابرة للحدود.

3. و في هذا السياق، نؤكد إيماننا الراسخ بترابط وقيمة الشراكة المتوسطية للمنظمة، وتبعا للحاجة لمزيد تعزيز وتطوير الحوار الحالي من أجل مجابهة التحديات المشتركة كالإرهاب والاتجارغيرالمشروع في المخدرات والجريمة المنظمة وغسيل الأموال والإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والمساواة بين النوعين الاجتماعيين وأمن الطاقة والبيئة والأمن ومسائل أخرى متسقة مع مقاربة المنظمة الشاملة للأمن.

4. كما ندعو إلى تعزيز الحوار والتعاون مع الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون وذلك بالنسبة لضمان حق حرية الفكر والضمير والدين أو المعتقد والوقاية من التعصب وكره الأجانب والعنف والتمييز على أساس الدين أو المعتقد، الذي يشمل المسيحيين والمسلمين واليهود و أعضاء الطوائف الدينية الأخرى إلى جانب غير المؤمنين، والنهوض بحوار الأديان والثقافات، ومحاربة التعصب والتمييز ضد الأفراد أو الجماعات الدينية أو العقائدية، ودعم إحترام وحماية أماكن العبادة والمواقع الدينية والمعالم الدينية والمقابر والأضرحة ضد التخريب والتهديم.

5. ونحتفي بالذكرى العشرون لبعث مجموعة الإتصال مع الشركاء المتوسطيين، والتي هي بمثابة المنتدى الرئيسي للحوار المنتظم بين الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والشركاء المتوسطيين من أجل التعاون في إطار عمل المنظمة، ولهذا ينبغي تدعيمه . كما نعتبر أن إقامتنا لهذا الحوار قيمة في حد ذاته ويجب أن يكون جزءا أساسيا في علاقاتنا مع الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون.

6. كما نؤكد جاهزية منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، من خلال هياكلها التنفيذية ومن خلال أنشطة جمعيتها البرلمانية وذلك كل حسب تفويضه وحسب الموارد المتاحة لديها بالإضافة إلى الإجراءات المتعارف عليها لدعم الشركاء المتوسطيين، عند الطلب، من أجل التعاون وفقا للإحتياجات والأولويات التي يحددونها، كما هو منصوص عليه بقرار المجلس الوزاري عدد 5 لسنة 2011 والمتعلق بالشركاء من أجل التعاون.

7. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون الواسع والملموس حول النتائج التي تم تحقيقها بين الأمانة العامة للمنظمة والشركاء المتوسطيين، وذلك في اطار الأبعاد الامنية الثلاثة لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا، كما ندعو لتواصلها وإمكانية تنوعها وتوسيع مجالها عند الاقتضاء وذلك حسب الموارد المتاحة.

8. ونؤكد مجددا على إدانتنا للإرهاب بكل أشكاله وتجلياته وعلى رفضنا لتعريف الارهاب على أساس عرقي أو إثني أو قومي أو ديني. و نجدد عزمنا على محاربته بما أنه يشكل واحدا من أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين، كما أنه غير مطابق للقيم والمبادئ الأساسية التي تشترك فيها كل من الدول المشاركة في منظمة الامن والتعاون باوروبا و الشركاء من أجل التعاون على حد السواء. ونرحب ايضا بالحوار المتعلق بالجهود المبذولة لمنع و مكافحة الإرهابوالتطرف العنيف وللقضاء على تدفق المقاتلين والإرهابيين الأجانب وتطوير وتنفيذ التتبعات العدلية وإستراتيجيات إعادة التأهيل والإدماج وذلك في تطبيق كامل لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عدد 2170 و 2178، وخاصة المقاتلين والإرهابيين الأجانب الذين تم تعريفهم بموجب هذين القرارين، وضمان أن أي شخص يشارك في تمويل أو تخطيط أو إعداد أو تنفيذ أعمال إرهابية أو في سبيل دعم أعمال إرهابية يتم تقديمه إلى العدالة، ولضمان عدم إتاحة التمويل أو الأصول المالية أو الموارد الإقتصادية، بشكل مباشر أو غير مباشر لتمويل الأعمال الإرهابية. نجدد إلتزامنا بمنع تنقل العناصر أو المجموعات الإرهابية من خلال مراقبة حدودية فعالة ومراقبة إصدار أوراق الهوية ووثائق السفر.كما نرحب بمعالجة موضوع الحرب على الإرهاب خلال الإجتماع الحادي والعشرين للمجلس الوزاري لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا.

9. نشجع الشركاء المتوسطيين على الإستغلال الطوعي وبشكل أفضل للفرص الحالية من أجل دفع التعاون ومواصلة الاستفادة من وسائل ومبادئ و معايير والتزامات لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا.

10. تتيح عملية هيلسنكي + 40 فرصة تعزيز الحوار مع الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون. ونشجع الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون على المساهمة بطريقة فعالة في عملية هيلسنكي + 40 فيما يخص بالمسائل ذات الصلة بالنسبة للشركاء، وخاصة فيما يتعلق بالأخذ بعين الإعتبار الخيارات الإضافية من أجل تنمية علاقات المنظمة مع الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون.

11. إننا نحيط علما بمبادرات الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني، التي تتيح قنوات إضافية لدعم وتوسيع نطاق الحوار والتعاون الحالي بين منظمة الامن والتعاون بأوروبا وشركائها المتوسطيين من أجل التعاون.

12. كما نؤكد عل أهمية تنسيق وتعاون المنظمة مع منظمات دولية أخرى وفقا لمنبر التعاون الأمني لسنة 1999 وطبقا لروح الشراكة المتوسطية لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا.

جلسة عامة خلال المجلس الوزاري الذي انعقد ببازل سنة 2014، (منظمة الأمن و التعاون في أوروبا)

III. الذكرى العشرون لبعث مجموعة الاتصال مع شركاء المتوسط من أجل التعاون.

تعتبر مجموعة الاتصال الطرف الرئيسي في إرساء حوار منتظم بين الشركاء وهم يجتمعون بمعدل سبع مرات في السنة على الأقل وذلك على مستوى السفراء. ويترأس هذا الحوار الرئيس المقبل نتظمة الأمن والتعاون بأوروبا (صربيا في 2014 وألمانيا في 2015). الى جانب الحوارات المنتظمة التي تقوم بها الرئاسة، فان أجندة اعمالها عادة ما تشمل عروضا حول أنشطة منظمة الامن والتعاون بأوروبا يشرف عليها ممثلون عن الهياكل التنفيذية للمنظمة. وعروضا أخرى ذات صلة تقوم بها المنظمات الشريكة ذات البعد المتوسطي بالاضافة الى القيام بالتحضيرات للمؤتمرات ومتابعة الاحداث والانشطة الهامة.

استمرار المتابعة اليومية لاجتماعات مجموعة الاتصال من خلال الاجتماعات الفنية وذلك على مستوى نقاط الاتصال فيينا مما يسمح بإجراء مشاورات غيررسمية حول الانشطة الملموسة خاصة فيما يخص التحضيرات للاجتماعات.

منذ عام 2012 ناقشت مجموعة الاتصال المتوسطية عدة مواضيع ذات أهمية كبرى بالنسبة لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا وشركائها المتوسطيون خاصة منها المواضيع المتعلقة بالابعاد الثلاث للمنظمة.

شملت المواضيع الأولى في بعدها (السياسي - العسكري) الجانب السياسي - العسكري الأمني والتحديات في مكافحة الإرهاب وخاصة عمليات الاختطاف من أجل الفدية وتبادل الخبرات في مجال الحوار والوساطة في السياق الإقليمي.

أما المواضيع الثانية في بعدها (الاقتصادي والبيئي) فقد تمحورت بالأساس حول مكافحة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة والطاقة المستدامة وإدارة المياه.

و قد ركزت مجموعة الاتصال على المواضيع الثالثة في بعدها (الإنساني) على تأثيرات الربيع العربي على الجزائر والمغرب والانتقال الديمقراطي بتونس والحوكمة الرشيدة والتسامح وعدم التمييز والتعاون بين مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والشركاء المتوسطيون.

اما من بين القضايا الرئيسية التي وقع طرحها في المنطقة المتوسطية الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. وفي ماي 2014 سنحت الفرصة لمجموعة الاتصال الاستماع مطولا لمحنة اللاجئين السوريين والتحديات التي تواجهها البلدان المضيفة لهم.

وفي السنوات الأخيرة، شمل عمل فريق الاتصال المتوسطي متابعة مناقشات القرار الوزاري فيلنيوس 2011 الذي يتعلق بالشركاء من أجل التعاون والمسار الثاني لمبادرة المتوسط الجديد ودور الشركاء المتوسطيون في عملية هلسنكي + 40 .

وداباست في 1994

مؤتمر بوداباست : وثيقة 1994

الفصل العاشر: البحر الأبيض المتوسط

2.أ- سيقع إنشاء مجموعة اتصال غير رسمية على مستوى الخبراء ضمن المجلس الدائم فيينا. وسيلتقي هذا الفريق بشكل دوري لإجراء حوار مع الحكومات المتوسطية غير المشاركة وذلك لتسهيل تبادل المعلومات ذات الاهتمام المشترك ولتوليد الأفكار.

IV. تحديد نطاق التعاون

جدول محاورالتعاون والمشاريع المضافة للميزانية المنجزة مع الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون

قضايا متعددة الأبعاد	
محاور التعاون	مشاريع التعاون
الاتجار بالبشر **يؤثر الاتجار بالبشر تقريبا كل بلدان منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وكذلك الدول الشريكة للمنظمة، إمّا كدول المصدر أو كدول الوجهة (آي ستوك فوتو).**	• **المؤتمر من أجل التعاون لمكافحة الاتجار بالبشر بمنطقة البحرالأبيض المتوسط** **مشروع عدد:1101229** أتمم في سنة 2013: تم إحداث هذا المؤتمر بروما في 08 فيفري 2013. و قد تمّ فيه تسليط الضوء على المجالات التي يمكن فيها تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والشركاء المتوسطيين من أجل التعاون في مجال الاتجار بالبشر وحماية الضحايا. وقد قام مكتب الممثل الخاص والمنسّق لمكافحة الاتجار بالبشر بتجميع القضايا والتحديات الرئيسية المستمدة من المدخلات والناقاشات التي أثيرت في المؤتمر في شكل منشور وهو عبارة عن تقرير متوفر على الموقع الالكتروني لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا وهو مسجل في الرابط التالي: http://www.osce.org/secretariat/108481. اجتماع متابعة على مستوى الخبراء „الاتجار بالبشر في المتوسط: تعزيز الإلتجاء إلى العدالة" المنعقد في 10 ماي 2013 بفيينا. • **اجتماع متابعة على مستوى الخبراء „ التعاون لتعزيز منع الاتجار بالبشر واستغلال العمّال بمنطقة البحر الأبيض المتوسط"** **مشروع عدد 1101389** تم إنجازه في سنة 2013: انعقد هذا الاجتماع في 07 أكتوبر 2013. • **الاتجار بالبشر: فنون بصرية فريدة من نوعها لآداة تدريب تفاعلية على الحدود وتعزيز القوانين والعاملين في مجال العدالة الجنائية.** العمل على مواصلة تطوير المسألة حتى يتم دعمها من قبل المانحين.

قضايا متعددة الأبعاد

محاور التعاون	مشاريع التعاون
حرية الإعلام 	• **زيارة دبلوماسي من دولة شريكة من أجل التعاون** **مشروع عدد: 1101184** أنجز في سنة 2012 : تم القيام به تحت طلب دولة إسرائيل. يسمح هذا المشروع لدبلوماسي اسرائيلي بزيارة الأمانة العامة للمنظمة ومكتب الممثل عن حرّية الإعلام من 19 فيفري حتى 31 مايو 2012 من أجل تعزيزمعرفة الدبلوماسي حول عمل المنظمة.
المسار الثاني: شبكة نيو ماد New-Med research network	• **مبادرة المسار الثاني حول المتوسط لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا.** يهدف هذا المشروع إلى تسهيل وتعزيز التفاعل مع المسار الثاني بين الدول المشاركة في المنظمة والشركاء المتوسطيين من أجل التعاون من خلال تشريك الفاعلين في المسار الثاني للتعرف على التحديات القائمة والأساليب المبتكرة. كما يهدف هذا المسار إلى تعزيز وتوسيع الحوار بين منطقة المتوسط ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا. **بدأ تنفيذ هذا المشروع في نوفمبر 2013.** بصدد الإنجاز: ورشة عمل إفتتاحية انعقدت بتورين من 4-5 جوان 2014 كما سيقع تنظيم مؤتمر بروما يوم 18 سبتمبر 2014.

البعد السياسي العسكري

محاور التعاون	مشاريع التعاون
مدونة قواعد السلوك 	• **مؤتمرإقليمي بشأن مدونة قواعد السلوك لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا الخاصة بالأبعاد السياسية والعسكرية للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط** **مشروع عدد: 1101386** انعقد هذا الحدث من 11 إلى 13 سبتمبر 2013 بمالطا. مثلت حوكمة إدارة القطاع الأمني ودور القوات المسلحة في المجتمعات الديمقراطية محور نقاش مؤتمر منظمة الأمن والتعاون بأوروبا الذي دارحول مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية والعسكرية للأمن والذي دام ثلاثة أيام. ضمّ هذا المؤتمر كبار المسؤولين من القوات المسلحة وكبار الممثلين عن وزارات الخارجية إضافة إلى جامعة الدول العربية والأكاديميين وممثلين عن البرلمانات الوطنية من 21 دولة من أجل تبادل الخبرات الإقليمية للقانون الإنساني الدولي وإصلاح قطاع الأمن وحقوق العاملين بالقوات المسلحة والرقابة البرلمانية على قوات الأمن

البعد السياسي العسكري

محاور التعاون	مشاريع التعاون
التهديدات العابرة للحدود بصفة عامة	• **معالجة التهديدات الناشئة العابرة للحدود في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال تبادل المعلومات والتعاون.** **العمل على مواصلة تطوير المسألة حتى يتم دعمها من قبل المانحين.**
مكافحة الإرهاب لمجابهة التهديدات العابرة للحدودي دليل"مكافحة الإرهاب والتصدي للتطرف والتعصب العنيف المؤدّي للإرهاب": مقاربة الشرطة المجتمعية، فيينا في 17 مارس 2014. (متوفر أيضا باللغة العربية) (ميكي كرول).	• **ورشة عمل الخبراء شبه الإقليمية حول تعزيز التعاون لمكافحة الإرهاب في حوض البحر الأبيض المتوسط في حين تنفيذ الصكوك القانونية العالمية ضد الارهاب** مشروع عدد 1101242 أنجز في 2013: انعقد هذا الحدث بمالاقا من 17 إلى 18 سبتمبر 2013. وساهمت ورشة العمل في زيادة الحوار والتعاون في مجال تبادل المعلومات بشأن الإرهابيين والشبكات الإرهابية، وتم خلالها تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات في مجال مكافحة الإرهاب ونقاط القوة والضعف في بناء القدرات فيما يتعلق بالأنظمة القانونية للعدالة الجنائية، والآليات والهياكل الضرورية لمكافحة الإرهاب • **ورشة عمل خبراء االبحر الأبيض المتوسط الإقليمية لمكافحة إرهاب جرائم الخطف من أجل الفدية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرا والجريمة و منظمة الأمن و التعاون الأوروبي : تعزيز تنفيذ الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب** مشروع عدد 1101494 أنجز في 2013: تم تنظيم هذا الحدث من طرف منظمة الأمن والتعاون بأوروبا و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بفاليتا، مالطا من 16 إلى 17 سبتمبر 2014. كان الهدف الأساسي من ورشة العمل هو تبادل المعلومات والممارسات الجيدة، وتعزيز التعاون من أجل تفعيل منع وإحباط عمليات الخطف التي ترتكب من قبل الإرهابيين في المنطقة، في حين تنفيذ الآليات العالمية ذات الصلة الرامية لمكافحة الإرهاب . كما ناقش الخبراء عدد من المبادرات والمقترحات حول كيفية وضع التفويض الوارد في الصكوك العالمية موضع التنفيذ جنبا إلى جنب مع قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار رقم 2133 (2014)، إلى جانب توفير الأساس لمعالجة قضايا الاختطاف من أجل الفدية. • **تطوير وحدة التعليم الإلكتروني في مواجهة استخدام الإنترن لأغراض إرهابية لصالح الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وشركاء ها خلال الفترة الممتدة من2015 إلى 2017** سيوفر مشروع التعليم الجوانب الأكثر الصلة بمكافحة استخدام الإرهابيين للإنترنت مثل التوظيف والتطرف وتدريبية أعضاء جدد وجمع وتحويل الأموال، وتنظيم الأعمال الإرهابية والتحريض على العنف الإرهابي. العمل على مواصلة تطوير المسألة حتى يتم دعمها من قبل المانحين.

البعد السياسي العسكري

محاور التعاون	مشاريع التعاون
الامن الحدودي وتدريب الشرطة مشارك تونسي يقدم عرضا بكلية موظفي إدارة الحدود (BMSC) (إيلونا كازاريان)	• **ندوة حول تطويرأداة التقييم الذاتي للدول للترفيع من الجهوزية لمواجهة انعكاسات آثارالكوارث والأزمات عبر الحدود.** **المشروع عدد 1101344** أنجزفي سنة 2013: عقدت الندوة في فيينا من 13إلى 14جوان 2013 تم فيها نشر أداة التقييم الذاتي في كتيب في 25 نوفمبر 2013 وهو متوفرأيضا باللغة الفرنسية. • **ورشة عمل حول أمن الحدود ومكافحة الأنشطة الإجرامية عبر الحدود في منطقة البحر الأبيض المتوسط.** **المشروع عدد 1101536.** العمل على مواصلة تطوير المسألة حتى يتم دعمها من قبل المانحين. • **ندوة تدريبية لنشر التوعية حول منظمة الطيران المدني الدولي(ICAO). دليل المفاتيح العامة(PKD)** العمل على مواصلة تطوير المسألة حتى يتم دعمها من قبل المانحين • **التدخل السريع على إثر الحوادث الخطيرة العابرة للحدود في البيئة البحرية.** العمل على مواصلة تطوير المسألة حتى يتم دعمها من قبل المانحين.
مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات تدريب الأمن الحدودي التابع لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، البوسنة والهرسك، في 5 أكتوبر 2007.	• **تدريب أمنيين جزائريين حول مكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة** **المشروع عدد 1101354** تمثل المشروع في برمجة دورة تدريبية لمدة أسبوعين لمجموعة مختارة من12 ضابط جزائري يعملون في إدارات عملياتية معنية بمكافحة تهريب المخدرات. كما يهدف المشروع إلى توفير معرفة متقدمة وتطوير مهارات وأدوات التخطيط لتعزيز المستوى المهني لتنفيذ عمليات البحث عن المخدرات بما في ذلك المباني السكنية ومحطات المطارات والعربات وغيرها من وسائل النقل. العمل على مواصلة تطوير المسألة حتى يتم دعمها من قبل المانحين.

البعد السياسي العسكري

مسائل التعاون	مشاريع التعاون
مكافحة الاتجار بالأسلحة 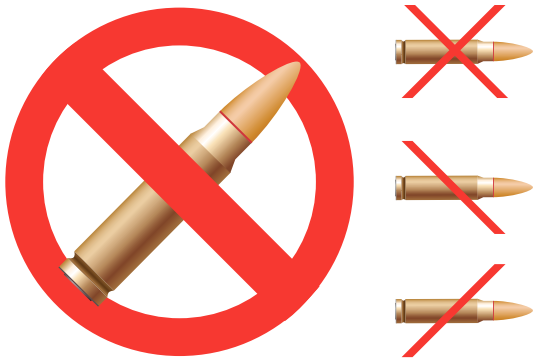	• **المشاركة في مؤتمر منظمة الأمن والتعاون بأوروبا ومنظمة الأمم المتحدة حول أدوات تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة ورشة عمل إقليمية لاحقة** **المشروع عدد1101268** ورشة عمل قائمة: تم انعقاد فعاليات مؤتمرواسع النطاق على مستوى منظمة الأمن والتعاون بأوروبا حول تعقب الأسلحة في فيينا في22-23 ماي 2013 كما انتظمت ورشة عمل خاصة بكل من كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان في اسطنبول، تركيا في 12-13ماي 2014. • **تدريب على المستوى الوطني لفائدة الدولة التونسية حول عناصر نظام فعّال لمراقبة تصدير الأسلحة الصغيرة والخفيفة بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي المحمولة** **المشروع عدد1101509** ورشة عمل قائمة: مائدة مستديرة على المستوى الوطني بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة تمت في تونس يومي 20-21 أكتوبر 2014 لتقييم حاجيات تونس في هذا المجال. • **ورشة عمل إقليمية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح حول الإجراءات المتعلقة بتنفيذ قرارمجلس الأمن عدد 1540/2004 لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.** العمل على مواصلة تطوير المسألة حتى يتم دعمها من قبل المانحين.

البعد الاقتصادي والبيئي

مسائل التعاون	مشاريع التعاون
الأمن الاقتصادي منسق الأنشطة الاقتصادية والبيئية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا. هليل بورداكول يجيتيقودن (ميكي كرول)	• **سياسات هجرة اليد العاملة مع الأخذ بعين الإعتبار النوع الإجتماعي: رفع الوعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الشرقية** **المشروع عدد 1101513** العمل على مواصلة تطوير المسألة حتى يتم دعمها من قبل المانحين

البعد الاقتصادي والبيئي

مسائل التعاون	مشاريع التعاون
الطاقة المتجددة وأمن الطاقة رحلة دراسية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا إلى محطة Gemasolar للطاقة الشمسية المركّزة في فوينتيس دي بالأندلس في سبتمبر 2011. (منظمة الأمن والتعاون بأوروبا/ إيرينا لاريما).	• **ورشة عمل على مستوى الخبراء بشأن قضايا الطاقة المستديمة في جنوب البحرالأبيض المتوسط** **المشروع عدد 1101266** أنجزفي سنة 2013: تمّ عقد ورشة عمل في فيينا يوم 29 أفريل 2013. وهدفت الورشة إلى تعزيز الحوار حول قضايا متصلة بالطاقة المستديمة في جنوب البحر الأبيض المتوسط بهدف التوصل إلى استكشاف وتحديدالمجالات المحتملة حيث يمكن للهياكل التنفيذية للمنظمة الانخراط في التعاون الموجّه مع الشركاءالمتوسطيين في مجال الطاقة. • **زيارة دراسة حول استراتيجيات الطاقة المستدامة** العمل على مواصلة تطوير المسألة حتى يتم دعمها من قبل المانحين.
البيئة والأمن	• **ورشات عمل تشاركية حول البيئة والأمن في جنوب البحرالأبيض المتوسط"متابعة فالنسيا"** **المشروع عدد 1101102** ورشة عمل قائمة: عقدت ورشة العمل الأولى في عمّان،الأردن من 18 إلى 22 جوان 2012 وتمّ عقد اجتماع ثاني في فيينا في 11 ديسمبر2014.

البعد الإنساني

مسائل التعاون	مشاريع التعاون
بناء الديمقراطية المشاركون في مؤتمرالشركاء المتوسطيون بمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا حول المجتمع المدني. فيلنيوس،ليتوانيا، 4 ديسمبر 2011. (فليمير أليك)	• **برنامج منظمة الأمن والتعاون بأوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان : تعزيز وتمتين الهياكل الديمقراطية بتونس وبالشركاء المتوسطيين لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، المرحلة II-I** **برنامج: عدد 1300609** ورشة عمل قائمة: تمّ تنفيذ 52 نشاطا منذ سنة 2012 استفاد منها 806 مشارك.أهداف المرحلة الثانية: 1. صانعوا القرار والسياسات والمشرّعون والخبراء المحلّيون وممثلوا الأحزاب السياسية والوكالات الدورية والمجتمع المدني (مؤسسات الفكر والمنظمات غيرالحكومية والأوساطا لأكاديمية) من الدول المتوسطية الشريكة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا. 2. ممثلون عن إدارة الانتخابات الوطنية وهيئات رسمية أخرى مشاركة في تنظيم الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك مجموعات المراقبين المستقلين عن الأحزاب من الدول المتوسطية الشريكة.

بالإضافة إلى ذلك، وفي كل سنة، يتم إعداد مشروع خاص في إطارصندوق الشراكة،المسمى بـ :"مشروع سفر" (مشروع عدد 1101491 سنة 2014)، يهدف إلى دعم مشاركة الممثلين عن الدول الشريكة من أجل التعاون للأحداث المذكورة بالمجلس الدائم PC.DEC/812(انظرالصفحة 33).

كلّية موظفي إدارةا لحدود التابعة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا والشركاء المتوسطيون من أجل التعاون

تمّ افتتاح كلية موظفي إدارة الحدود (BMSC) التابعة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا يوم 27 ماي 2009 في دوشانبي، طاجيكستان. وتعمل الكلية على تعزيز التعاون والقدرات من خلال ضمان وتعزيز حدود آمنة ومفتوحة لمواجهة التهديدات المتعددة والعابرة للحدود والمتسمة بتزايدها. وتشمل هذه التهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة والاتّجار بالبشر والأسلحة والمخدرات والتحديات المتعلقة بالهجرة. ومنذ سنة 2009، أجرت كلية موظفي إدارة الحدود 80 دورة تدريبية متخصصة وتغطية الأحداث الرئيسية، إضافة إلى 11 دورة دراسية لموظفي الكلّية.

منذ أن فتحت الكلّية أبوابها لأول مرة، تمكّن الشركاء المتوسطيون من إيفاد عدد من إطاراتهم للتدريب. وحتى الآن، قامت الكلّية بتدريب 05 جزائريين و11 مصريا و04 إسرائيليين و06 أردنيين ومغربي و24 تونسيا. وقد اختتمت الدورة التدريبية الأخيرة في 24 أكتوبر 2014 تم فيها تدريب إطارات من الجزائر وتونس ومصر. وعلاوة على ذلك، يقع حاليا عرض فيديو عبر الأنترنت لمداخلة إطار تونسي يعرض فيها معلومات عن الكلّية.

المشاركون المتوسطيون في دورة تدريبية تابعة لكلّية موظفي إدارة الحدود بداسهاندي – طاجاكستان. (إيلونا كازارين)

V. قائمة النتائج الرئيسية التي تم طرحها في مؤتمرات وورشات العمل وندوات منظمة الأمن والتعاون بأوروبا المخصصة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط منذ فيلنيوس2011

عام:

- الإنتقال بالشراكة المتوسطية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا إلى المستوى التالي من خلال مراجعة وإصلاح بعض أدوات التعاون الحالية، إن اقتضت الضرورة لذلك.
- يجب أن تنبني المقاربات الجديدة للمنظمات الدولية على نماذج „مستوحاة" بدلا من „تصدير" نماذج خارجية.
- يجب أن يكون الجانب الرئيسي لأي مقاربة خارجية جديدة للمنطقة هو الاعتراف بأنّ الملكية المحلية ليست فقط عنصر ضروري، بل في غالب الأحيان الشرط المسبق لأية مبادرة للتعاون. ينبغي أن يبتدأ الحوار أولا بين الفاعلين المحليين وأن ينبني على التقدم الذي يمكن تحقيقه في البداية على المستوى الشبه إقليمي الأكثر محدودية. فأي إعادة إحياء للمخططات القائمة على أساس إندماجي أو إقليمي أوالاندماجيات الجهوية على مستوى البحر الأبيض المتوسط يجب أن ترتكز على الواقع المحلي لجنوب البحر الأبيض المتوسط.
- وفي حين أنّه لا يبدوقابلا للحياة ،في الوقت الحالي، أن يقع طرح أطر جديدة متعددة الأطراف ترتكز على نموذج منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، وقبلها مؤتمر الأمن والتعاون بأوروبا، من أجل المتوسط، فسيكون من المفيد كحد أدنى إعادة التأكيد على قيمة بناء الثقة وتعزيز المسارالذي نتجت عنه وثيقة هلسنكي الختامية خلال الحرب الباردة واستكشاف ما إذا كانت مبادرات مماثلة ستجرى في المستقبل على المستويين الشبه إقليمي أوالمحلي، تحت قيادة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، بالتوازي مع الدعم الخارجي الذي تلعبها الدول الأعضاء في المنظمة.
- ومن الواضح أنّ هناك ضرورة ملحّة لجعل الحوار أقل „إرتكازافي أوروبا" وأكثر توازنا من خلال ضمان ملكية الدول الشريكة لعملية التعاون، وعلى سبيل المثال، عن طريق إصلاح دور وطريقة عمل مجموعة اتصال منظمة الأمن والتعاون بأوروبا للبحر الأبيض المتوسط وإسناد رئاسة أو المشاركة في رئاسة بعض من جوانب هذا الحوارللشركاء المتوسطيين وربما تكليف بعضهم للقيام ببعض الأدوار المحدودة ليشتركوا في صنع القرارات خاصة إذا كانت مجموعة الاتصال وأعضاء المجلس الدائمون هم المعنيون بالأمر مباشرة.
- استكشاف دور القطاع الخاص لمنع الاستغلال في العمل كإنشاء مدونات قواعد السلوك والمبادرات التي تقودها الدولة خاصة في مجال الصفقات العمومية.
- يجب أن يكتسي الحوارصبغة أكثر عملياتية وأن يكون ذو صلة وذلك من خلال تبسيط القواعد الخاصة بأنشطة الدول الشريكة.
- يجب أن تكون هناك متابعة أفضل لإجتماعات مجموعة الاتصال ومؤتمرات البحر الأبيض المتوسط داخل المنظمة، مثل افي سياق اجتماعات المجلس الدائم حتى تكون هذه الأحداث منطلقا لمشاريع تعاون ملموسة والتي يمكن أن يتم تنفيذها فيما بعد من قبل الأمانة العامة للمنظمة ومؤسساتها.

أثيرت في:
الندوة الدولية للمسار الثاني: نحوهلسنكي + 40: منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والبحر الأبيض المتوسط ومستقبل الأمن التعاوني، روما في18 سبتمبر 2014.

قضايا ذات أبعاد متداخلة

الاتّجار بالبشر

- الحاجة لفهم أفضل للأسباب الجذرية للاتّجار بالبشر بالمنطقة لمنع الممارسات التي من شأنها ان تسهّل هذه الظاهرة.
- استمرار أشكال الاستغلال المعروفة ولا سيما تلك المتعلقة بالجنس، بالاشتراك مع الأشكال الأخرى الناشئة من الاستغلال في مختلف مجالات العمل بما في ذلك العمل المحلّي والتسول القسري، والزواج القسري والأنشطة الإجرامية القسرية التي تدعو إلى المزيد من التفكير والتحليل المعمّق.
- استكشاف دور القطاع الخاص لمنع الاستغلال في العمل كإنشاء مدونات قواعد السلوك والمبادرات التي تقودها الدولة خاصة في مجال الصفقات العمومية.

أثيرت في:
المؤتمر المتوسطي لسنة 2013 التابع لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا: موناكو: 28-29 أكتوبر 2013.

- تعزيز التعاون الإقليمي الثنائي للتعرف على ضحايا الاتّجار بالبشر، بما في ذلك الأطفال وتوفير الإدماج الاجتماعي المناسب وفرص الاندماج في العمل، سواء في بلدان الوجهة أوالمصدر.
- وينبغي تعزيز التعاون الإقليمي الثنائي بين الشرطة والقضاء للكشف عن الجناة وضمان محاكمتهم. وينبغي أن يشمل ذلك

تعزيز استخدام التحريات المالية في مرحلة مبكّرة من الإجراءات الجنائية وتبادل المعلومات حول الاتجار بالبشر وقضايا غسيل الأموال.

- يجب أن تأخذ بعين الاعتبار واجبات كل من بلدان المصدر وبلدان الوجهة كما يجب أخذ التدابير اللازمة لتمكين المهاجرين الذين تعرضوا للاتجار والإستغلال من المطالبة بحقوقهم عبر إجراءات سهلة وسريعة قبل وبعد العودة.

- ينبغي أن تكون هناك صيغة واضحة وتطبيق يقظ للأحكام التي تتعلق بالمحاسبة لأصحاب العمل، بما في ذلك آليات تقديم الشكاوي والإجراءات العلاجية للعمّال لمنع الإفلات من العقاب للمستفيدين النهائيين من الاستغلال والاتجار باليد العاملة.

- ستكون هناك حاجة إلى تعزيز التعاون لتسهيل تجميد ومصادرة الأرباح المتأتية من الاتجار بالبشر واستغلال العملة من المهاجرين فضلا عن نشرأفضل الممارسات المتعلقة بتجميد الأصول والمصادرة دون الاستناد إلى إدانة وتدابير مكافحة غسل الأموال واستخدام الممتلكات التي تمت مصادرتها لدفع تعويضات للضحايا.

أثيرت في:
الندوة حول التعاون للحد من الاتجار بالبشر بمنطقة البحر الأبيض المتوسط
روما في 8 فيفري 2013

التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى

- يمكن أن يكون منبر الأمن التعاوني أساسا لدعوة مؤتمر أو عدّة مؤتمرات مع المنظمات الشريكة أو يكون الهدف من ذلك استعراض حاجيات منطقة البحر الأبيض المتوسط والردود المختلفة عليها خاصة إذا ما أعربت المنظمات الشريكة عن اهتمامها بهذا التعاون.

- يمكن أن يمتد الحوار الذي توصلت إليه منظمة الأمن والتعاون بأوروبا في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال العمل على نحو وثيق مع المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية الأخرى وهو تطورينبغي أن يكون ذو أولية في المستقبل لا سيما وأنّه يهدف إلى تجنب ازدواجية الجهود وتحقيق أقصى قدر من التآزرالذي تشتدّ الحاجة إليه في وقت تشحّ فيه الموارد.

أثيرت في:
المسار ثاني للندوة الدولية: نحو هيلسنكي + 40:
منظمة الامن والتعاون بأوروبا ،البحر الأبيض المتوسط العالمي ومستقبل التعاون الامني.
روما في 18 سبتمبر/أيلول 2014

- الحاجة إلى توسيع وجهات نظر الاتحاد الأوروبي نحو البحر الأبيض المتوسط.

أثيرت في:
منظمة الامن والتعاون بأوروبا
روما في 30 و 31 أكتوبر/تشرين الأول 2012

- ينبغي على منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وجامعة الدول العربية أن يعززوا التعاون فيما بينهم لإتمام سلسلة من الأنشطة وورشات العمل سنويا إضافة إلى إمكانية مشاركة المنظمتين في أنشطة كل من الطرف الآخر.

- بناء قدرات موظفي جامعة الدول العربية بما في ذلك تجديد الزيارات التي تمّ تنظيمها لفائدة الدبلوماسيين الشبّان من جامعة الدول العربية إلى مقر منظمة الأمن والتعاون بأوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إضافة إلى العمليات الميدانية (آخر زيارة كانت سنة 2008). يمكن أن تبرمج زيارة من نفس النوع للدبلوماسيين الشبّان من منظمة الأمن والتعاون بأوروبا إلى مقرجامعة الدول العربية للتعرف على أنشطة الجامعة.

- إرساء التعاون بين منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وجامعة الدول العربية في مجال حقوق المرأة: أعرب الخبراءعن رغبتهم في التعاون من أجل الحفاظ على حقوق المرأة في العديد من القطاعات.

- التعاون بين منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وجامعة الدول العربية بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة: الترفيع من درجة الوعي وبناء القدرات في مجال تداول الأسلحة الصغيرة والخفيفة ومخزون الذخائر التقليدية مع التركيز بشكل خاص على جمع الأسلحة والتخلص منها. كما اعتبرت ترجمة الوثائق ذات الصلة أمرا محبذا: إضافة إلى أنّ ترجمة دليل أفضل الممارسات حول مخزون الذخائر التقليدية ولما لا وثيقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا التي تمت صياغتها في فيينا سنة 2011 يمكن أن تكون مفيدة لمزيد بناء القدرات.

- التعاون بين منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وجامعة الدول العربية في مجال هجرة اليد العاملة: تمت الإشارة إلى الحاجة لبناء القدرات في هذا المجال فضلا عن أهمية مواصلة النقاشات وتبادل التجارب بما في ذلك استشارة الخبراء حول البرامج الحكومية المتوفرة التي تشجع الاستثمارات المحلية من الحوالات المالية.

- التعاون بين منظمة الأمن والتعاون وجامعة الدول العربية في مجال الإنتخابات : اهتمام مستمر بالنقاشات مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان حول منهجية ملاحظة الإنتخابات وإمكانية تدريب الملاحظين.

أثيرت في:
ورشة عمل مشتركة بين منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وجامعة الدول العربية لعرض الكتيبات والنشريات الخاصة بمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا. متوفرة أيضا باللغة العربية. المقر الرئيسي لجامعة الدول العربية ،القاهرة، 4 فيفري 2014

- يمكن أن تتمثل القيمة المضافة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا في بناء علاقة أمتن مع الاتحاد من أجل المتوسط وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف العاملة في المنطقة على أساس تكملة للجهود وتقاسم المسؤوليات.

أثيرت في:
الندوة الدولية للمسار الثاني: نحو هلسنكي + 40: منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والبحر الأبيض المتوسط ومستقبل الأمن التعاوني. روما في، 18 سبتمبر 2014

المسار الثاني:

- يمكن للأكاديميين والباحثين وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني العمل على تحفيز وتكملة الحوار الدبلوماسي القائم حول كيفية تعزيزالتعاون الأورومتوسطي. وسيكون من الملائم إن تمت دعوتهم لمعالجة مواضيع سياسية حساسة أومعقدة وأن يسهموا في تعزيز "حوار حقيقي ومفتوح وذوإتجاهين" حول التعاون المتوسطي

أثيرت في:
الندوة الدولية للمسار الثاني: نحو هلسنكي+40: منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والبحر الأبيض المتوسط ومستقبل الأمن التعاوني. روما في، 18 سبتمبر 2014

البعد السياسي-العسكري

مدونة قواعد السلوك

- ينبغي أن يُنظر إلى مدونة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا المتعلقة بقواعد السلوك في الجوانب السياسية والعسكرية للأمن باعتبارها وثيقة مرجعية تحدد دور القوات المسلحة في المجتمعات الديمقراطية، كدليل في التحولات الديمقراطية ومنبر للحوار حول مبادئها والتزاماتها.

- يجب أن تكون المقاربة الخاصة بكل بلد حول مدونة قواعد سلوك منظمة الأمن والتعاون بأوروبا متلائمة مع حاجياتها ومتطلباتها.

- ينبغي تجنب ازدواجية الجهود تجاه الأطراف الفاعلة الأخرى مثل مركز المراقبة الديمقراطية على القوات المسلحة وحلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي

أثيرت في:
مؤتمر حول دور القوات المسلحة في المجتمعات الديمقراطية سانت جوليان، مالطا، في 11 سبتمبر 2013

البعد السياسي-العسكري

- يهدف المسار الثاني إلى إرساء حوار إقليمي جديد بشأن القضايا الرئيسية يرتكزعلى أهداف محدودة وأساسية في الآن ذاته كاحتواء انتشار العنف وإحباط عمل الجهات الإرهابية في منطقة البحر الأبيض المتوسط كالجماعات الإرهابية التي تعمل حاليا في العراق وسوريا وغيرها من البلدان..

أثيرت في:
الندوة الدولية للمسار الثاني: نحو هلسنكي + 40: منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والبحر الأبيض المتوسط ومستقبل الأمن التعاوني. روما في، 18 سبتمبر 2014

- كما يهدف المسار الثاني إلى تعزيزالنظم القانونية الوطنية لمجابهة الإرهاب، وفقا للقانون الدولي بما في ذلك الامتثال لحقوق الإنسان الدولية وحقوق اللاجئين والقانون الإنساني الدولي. ويمكن أن تشمل الأنشطة في هذ الصدد جملة من الأمور:

أ- استعراض التشريعات الوطنية الوقائية للجرائم الجنائية مثل تمجيد الإرهاب والتحريض عليه وتوظيفه والتدرب عليه فضلا عن غيرها من الجرائم الجنائية المتعلقة بالتخطيط لأعمال إرهابية

ب- إعادة النظر في التشريعات بهدف تحديد ومعالجة القضايا الناشئة والثغرات المحتملة.

ت- التاكد من أنّ مثل هذا التشريع سيمكّن من إجراء تحقيقات ومحاكمات وأحكام فعّالة ومتوافقة مع حقوق الإنسان في القضايا المتعلقة بالإرهاب بما في ذلك قضايا استخدام ضبّاط متسترين واستعمال التقنيات الحديثة في التحقيق في الإرهاب، إلى جانب التعاون الدولي وتبادل المعلومات.

- تكثيف التعاون العملياتي والتبادل الآني للمعلومات والاستخبارات والأدلة بما في ذلك في قضايا مثل التطرف العنيف والتطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب واستخدام الإنترنت لأغراض إرهابية ومنع التخطيط لهجمات إرهابية (مثل الحصول على الوثائق المزورة والأسلحة والمتفجرات). ويمكن أن تشمل هذه الأعمال من بين أمور أخرى ما يلي:

- تعزيز التنسيق المشترك بين المؤسسات والتعاون بين جميع الجهات المعنية بمكافحة الإرهاب على المستوى الوطني، بما في ذلك الاستخبارات ووكالات وهيئات تطبيق القانون وضمان تفاعل أفضل بين هذه الخدمات والملاحقة القضائية لتحقيق تكامل الجهود.

- المشاركة في مناقشات الخبراء لتبادل الممارسات الجيدة في تأسيس هيئات وطنية تنسيقية تشرف على مراقبة الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب وتطوير شامل للإستراتيجيات وخطط العمل.

- تعزيزالمهارات المتخصصة للعاملين في مجال العدالة الجنائية لضمان فعالية الأبحاث والملاحقة القضائية والأحكام الصادرة في القضايا المتعلقة بالإرهاب.

- عقداجتماعات دورية بين العاملين على تطبيق القانون والنيابة العمومية والقضاء من دول شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط التي ستمثل منتدى جيّد لمتابعة هذا التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

- العمل على المصادقة على الآليات العالمية لمكافحة الإرهاب وتعزيز تنفيذها.

- إقامة و /أو تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية والدولية لتسهيل طلب المساعدة القانونية وتسليم المتهمين إلى جانب إنشاء سلطات مركزية وشبكات غير رسمية لتسهيل التعاون الدولي في مجال فقه القضاء في الحالات المتعلقة بالإرهاب.

- تعزيزالتعاون بين المنظمة ومكتب مكافحة الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات وتعزيز التآزرمن خلال تنظيم ورشات العمل والجولات الدراسية والدورات التدريبية.

أثيرت في:

ورشة عمل إقليمية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات على مستوى الخبراء حول تنفيذ الآليات القانونية الدولية ضدّ الإرهاب كوسيلة لتعزيز التعاون على مكافحة الإرهاب في حوض البحر الأبيض المتوسط.
مالاقا، إسبانيا في، 17-18 سبتمبر 2013

الخطف من أجل الفدية

- يجب أن تركزالجهود على الوقاية وهو ما من شأنه أن يكون أمرا مركزيا في مخطط منظمة الأمن والتعاون بأوروبا للتعاون الإقليمي مع الشركاء المتوسطيين في سنة 2014.

- ضرورة إشراك المؤسسات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في المناطق الخطرة في حوار يهدف إلى زيادة فرص تخليص الرهائن دون دفع فدية.

- اعتماد أداة محددة لمنع دفع الفدية تحت إشراف الأمم المتحدة.

- إمكانية اعتماد منظمة الأمن والتعاون بأوروبا لإعلان سياسي تدعو فيه إلى تجريم دفع الفدية للإرهابيين بدعم من المنظمات الدولية الأخرى والجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز سياسة " اللا فدية"وإمكانية وضع أدوات دولية ضدّ الخطف من أجل الفدية.

- تحتوي مذكرة المنتدى العالمي بالجزائر العاصمة حول أفضل الممارسات لمكافحة الإرهاب على التوصيات العملية التي بإمكانها أن توجه عمل المنظمة.

- تضمنت مذكرة الجزائر العاصمة التوصيات العملية التي يمكن أن توجه عمل منظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

- ينبغي أن تركز منظمة الأمن والتعاون بأوروباعلى القيمة المضافة للعمل الذي تقوم به بخصوص هذه المسألة في علاقة بالجهود الدولية الأخرى.

- ينبغي إعطاء مزيدا من الاهتمام في المستقبل لمسألة الاتجار والاختطاف من أجل الفدية والتي تم التطرق لها خلال المؤتمر.

- وضع حدّ لمسألة توفير تقديم الأسلحة إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية لأنها لن تساعد على حلّ المشكلة.

أثيرت في:

مؤتمرمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا حول البحر الأبيض المتوسط.
موناكو، في 28 و 29 أكتوبر 2013

- النظر في السبل والوسائل التي يمكن اتباعها للحد من تدفق الأموال المتأتية من دفع الفدية ولا سيما من خلال إدراج العنصر المالي في التحقيقات الإرهابية ذات الصلة وتوخي الروابط المحتملة مع التحقيقات في أنواع أخرى من الجريمة والتي يمكن أن تكشف عن وجود نية لتمويل الإرهاب

- تعزيز التعاون المشترك بين المؤسسات وآليات التنسيق وتبادل المعلومات ذات الصبغة العملياتية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي المتعلقة بعمليات الإنقاذ أوالإفراج عن الرهائن.

- ضرورة تتبع التدفقات المالية ليس فقط في الأسواق الغير قانونية ولكن أيضا في الأسواق القانونية، بما في ذلك الأنظمة المصرفية غير الرسمية والرسمية مثل"حوالة"، والأخذ بعين الاعتبار الاستخدام السيئ للقطاع الغير الربحي أوالاستخدام المتزايد لحاملي الأموال النقدية.

- تبادل المبادرات والتجارب لمساعدة ضحايا الإرهاب وأسرهم.

- تبادل المبادرات بغاية المساهمة في الوقاية من الإختطاف بما في ذلك تدريب الموظفين الحكوميين والأفراد الذين يمكن أن يكونوا عرضة لهذه المخاطر وذلك لفهم هذا النوع من التهديد وتنظيم حملات التوعية العامة وتحذيرات السفر وإشراك المنظمات غير الحكومية ذات الصلة والقطاع الخاص بما في ذلك شركات التأمين ووسائل الإعلام.

- توفير التدريب والتمارين المتخصصة للمحققين والمفاوضين وموظفي الوحدات الخاصة.

أثيرت في:
ورشة عمل الخبراء لمكافحة الإرهاب حول"الاختطاف من أجل الفدية: تعزيز تنفيذ الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب"
فاليتا، مالطا 16-17 سبتمبر2014

البعد الاقتصادي والبيئي

عام:

- يعدّ تعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية أمرا ضروريا لتأمين التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ككل.

- يمكن دعوة الشركاء المتوسطيون للعمل كملاحظين لأشغال منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، لا سيما تلك المتعلقة باتفاقية ومراكز آرهوس ، للتعرف على الاتفاقية ومدى أهميتها لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.

أثيرت في:
عملية المتابعة بفالنسيا: ورشة عمل حول"ندرة المياه وتدهور الأراضي والتصحر في منطقة البحر الأبيض المتوسط - الجوانب البيئية والأمنية. فالنسيا، اسبانيا، 10-11 ديسمبر2007

ورشة عمل المتابعة حول التقييم التشاركي للقضايا البيئية والأمنية في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. عمّان – الأردن، 18 – 22 جوان 2012

برشلونة، اسبانيا، 25-27 مارس 2009
ورشة تشاركية حول القضايا البيئية والأمنية في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط
عمّان، الأردن، 18-22 جوان 2012

- دور المجتمع المدني وتعزيز الحوار مع أصحاب الشأن والإجراءات الملموسة يجب أن تؤدي إلى رؤية مشتركة بين المجتمعات المحلية والحكومات من أجل فهم أدوارهم وفهم المسؤوليات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية.

- ستستفيد المنظمات غير الحكومية كثيرا من التدريب المكثف وخاصة في ما يتعلق بجمع الأموال وإدارتها.

أثيرت في:
عملية المتابعة بفالنسيا

تغير المناخ

- في الآثار البيئية المترتبة عن تغيّر المناخ،هناك حاجة لتعزيز التعاون والاشتراك ليس فقط بين الشمال والجنوب ولكن أيضا فيما بين بلدان الجنوب وخاصة في تعزيزسياسات وبرامج التكيّف مع تغيرالمناخ.

أثيرت في:
عملية المتابعة بفالنسيا

التحديات الخاصة بالمياه وتدهور التربة

- و بالنسبة لندرة المياه وتدهور التربة ،فإن تجارب منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وأفضل الممارسات والدروس المستفادة بهدف تعزيزالتعاون العابر للحدود، يمكن أن تكون مثالا للمنطقة ويقع استخدامها كمثال في الاجتماعات التي يمكن أن تعقد مستقبلا.

- يمكن تبادل تجربة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا حول المياه العابرة للحدود مع الشركاء المتوسطيون من أجل التعاون لا سيما في مجالات الآليات القانونية والترتيبات المؤسساتية مثل لجان أحواض الأنهار.

- تعتبرالطرق التي من خلالها يقع توفيرالمياه إمكانات كبيرة تستفيد منهاكثير من البلدان في المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بتجميع المياه ومعالجتها وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة. لذلك يجب على تلك البلدان التي لديها خبرة طويلة في هذا الصدد أن تتبادل وجهات النظروالدروس التي تعلمتها من السياسات الوطنية والخبرات والحملات الإعلامية وحملات التوعية.

الطاقة المستدامة

- يجب تعزيز التعاون الإقليمي وبين الأقاليم حول موضوع الحواروتطويرالتعاون في مجال الطاقة المستدامة ولا سيما بين الدول في شرق وفي جنوب البحر الأبيض المتوسط.

أثيرت في:
المؤتمر المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا
روما في 30 – 31 أكتوبر 2012

- سيسهم تكثيف التعاون في مجال الطاقة في تعزيز الأمن الطاقي في المنطقة، ذلك أن جميع الشركاء المتوسطيون لديهم مصلحة قوية فيما يتّصل بهذا الموضوع.

- ستكون مواضيع نظم توزيع الطاقة وتخزينها ذات أهمية كبرى لأي تبادل مستقبلي لأفضل الممارسات والدروس التي تمت الاستفادة منها

- وتمثل المباني السكنية والتجارية والصناعية ما يقارب 70٪ من مجموع الطاقة الكهربائية المستخدمة كما ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي التخفيض في هذه الطاقة. حيث ان بناء القدرات أمرا ضروريا لنشرالمعرفة في هذا المجال.

- سيخطط مكتب منسق الأنشطة الإقتصادية والبيئية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا في أول نشاط متابعة زيارة دراسية لممثلين عن الدول المتوسطية الشريكة حول الطاقة المستدامة وذلك لرفع مستوى الوعي حول صناع السياسات ذات الأهمية وفوائد تشجيع الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة مع التركيز بشكل خاص على اندماجها في البيئة العمرانية.

أثيرت في:
ورشة عمل الخبراء المعنية بالطاقة المستدامة
في جنوب البحر الأبيض المتوسط
فيينا، 29 أفريل 2013

- تعتبر الحلول في مجال الطاقة الشمسية حلولا واعدة لتوليد الكهرباء في المستقبل في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- وهناك حاجة لإدماج قضية الطاقة والسياسات الأمنية في مفاهيم الأمن القومي فيما يتعلق بالآثار البيئية للطاقة.
- يفترض أن يتم تشجع تنظيم زيارة دراسية حول الأطر القانونية للطاقة المتجددة والأطر العملية والتكنولوجية للشركاء المتوسطيين من أجل التعاون

أثيرت في:
عملية المتابعة بفالانسيا

التحديات الاقتصادية والاجتماعية

- الحاجة إلى وضع إطار قوي للتعاون مع هيكل للدعم ووسائل وصيغ محددة.
- يجب أن تكون منظمة الأمن والتعاون بأوروبا صريحة بشأن طريقة المساعدة التي يمكن أن توفرها.
- تحسين إطار التنمية الاقتصادية في البلدان المتوسطية الشريكة، والتعلم من الانتقال الذي مرت به العديد من البلدان الأوروبية في نهاية الحرب الباردة.
- أهمية الانتقال الثلاثي، بما في ذلك السياسي والاقتصادي والطبقات الاجتماعية،

أثيرت في:
المؤتمر المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا
روما 30-31 أكتوبر 2012

البعد الإنساني

عام:

- ينبغي زيادة آليات المشاركة من قبل منظمة الأمن والتعاون بأوروبا مع الدول المشاركة والشركاء المتوسطيين للتعاون واضفاء الطابع الرسمي الخاص بها خلال برامج الدعم والخبرات والتدريب.

أثيرت في:
مؤتمر المجتمع المدني المنتظم بمكتب المؤسسات الديمقراطية ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا للبلدان المتوسطية الشريكة.
فيلينيوس 4-5 ديسمبر 2011

- إمكانية إطلاق برنامج عمل لتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات بالتعاون مع ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا التي تلعب دورا في تعزيز هذا البرنامج في هذ المجال.
- وبالنظر إلى خصوصيات السياقات المحلية، يجب أن تكون الاستجابات مصممة وفقا للميزات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على أساس القواسم المشتركة للمعايير الدولية والأخذ بعين الاعتبار الصعوبات ومقاومات معيّنة.

أثيرت في:
المؤتمر المتوسطي لمنظمة التعاون و الامن بأوروبا
موناكو في 28-29 أكتوبر 2013

- تعزيز الروابط بين التنمية الديمقراطية وأي دعم من المانحين الدوليين.
- تشجيع الشركاء المتوسطيون من أجل التعاون لمزيد الاستثمار في تعزيز الديمقراطية في بلدانهم.
- تعزيز الروابط بين التنمية الديمقراطية وأي دعم من المانحين الدوليين.

أثيرت في:
مؤتمر المجتمع المدني المنتظم بمكتب المؤسسات الديمقراطية ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا للبلدان المتوسطية الشريكة.فيلينيوس 4-5 ديسمبر 2011

الربط بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي

- للمجتمع المدني دوركبير في مواجهة التحديات المتعلقة بالتحولات الديمقراطية، بما في ذلك في مجال الانتخابات والمشاركة المتساوية في الحياة العامة والإصلاح القانوني وضمان حقوق المرأة وكذلك التسامح تجاه الأقليات
- دور الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والشركاء المتوسطيون من أجل التعاون في تعزيز بيئة آمنة لمنظمات المجتمع المدني حتى تتمكن من العمل بفعالية.
- إنشاء شبكات دولية وإقليمية ومحلية لفائدة منظمات المجتمع المدني التابعة للدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والشركاء المتوسطيون من أجل التعاون ليس فقط لإرساء التضامن المتبادل والدعم بل وأيضا لتشجيع تبادل الأفكار والتعلم من بعضهم البعض.
- مساعدة الدول المشاركة في المنظمة لمزيد تشريك مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والشركاء المتوسطيون من أجل التعاون. وينبغي أن تشمل هذه المشاركة مجموعة واسعة من برامج الدعم كتوفير الخبرات والاستشارات والتدريب وغيرها من الأنشطة التي تهدف إلى زيادة قدرة منظمات المجتمع المدني على مراقبة الانتخابات.

- إنشاء الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والشركاء المتوسطيون من أجل التعاون للظروف الملائمة والبيئة الآمنة للتفاعل السياسي لمنظمات المجتمع المدني حتى تكون قادرة على العمل بفعالية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

- دور مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في تسهيل تطويرالشبكات بين ممثلي المجتمع المدني ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا ومناطق البحرالأبيض المتوسط، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات.

- دعم الفاعلين في المجتمع المدني حتى يتمكنوا من تقلد أدوار فاعلة في توجيه أنشطة المجتمع المدني.

أثيرت في:
مؤتمر المجتمع المدني المنتظم بمكتب المؤسسات الديمقراطية ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا للبلدان المتوسزية الشريكة. فيلينيوس 4-5 ديسمبر 2011

- ينبغي أن يشمل الحوارالمتوسطي الجديد لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا لا فقط الجهات الحكومية والغير الحكومية الفاعلة ولكن أيضا الأكاديميين والصحفيين والبرلمانيين والشباب والمعلمين وممثلي المجتمع المدني وهو ما من شأنه أن يحث على المزيد من الملكية والظهور العلني وجعل المنظمة معروفة أفضل ومساهماتها الممكنة أكثر تقديرا.

- يمكن للمنظمة أيضا أن تلعب دورا هاما في تعزيز إقامة شراكات بين القطاعين الخاص والعام وتعزيزدورمنظمات المجتمع المدني في الحوارالمتوسطي.

أثيرت في:
المسار الثاني للندوة الدولية: نحو هلسنكي + 40: منظمة الأمن والتعاون، والبحر الأبيض المتوسط العالمي والأمن التعاوني مستقبلا روما في 18 سبتمبر 2014

الانتخابات

- يجب بذل المزيد من الجهود لتحقيق التوافق بين كل جوانب العملية الانتخابية مع الالتزامات والمعاييرالدولية لتحقيق انتخابات ديمقراطية..

أثيرت في:
مؤتمرالمجتمع المدني لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا للبلدان المتوسطية الشريكة. فيلنيوس، 4-5 ديسمبر 2011

العدالة وإصلاح القوانين

- سيواصل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان دعمه لمسار الإصلاح الدستوري والقانوني في البلدان الشريكة من أجل التعاون.

- دعوة الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والشركاء المتوسطيون من أجل التعاون أن تؤسس الإصلاحات القانونية على مقاربة تشاركية وشفافة وشاملة.

- دور مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لخلق قاعدة من أجل تعزيز سلطة قضائية مستقلة من خلال نشر الوثائق والتوصيات والتدريبات المتوفرة ذات الصلة، إضافة إلى تشجيع اندماج المجتمعات المهنية القانونية بما في ذلك جمعيات المحامين القائمة الذات.

- دور مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لدعم أنشطة بناء القدرات حول المعايير الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك ترجمة المنشورات الأساسية لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى اللغة العربية وعقد موائد مستديرة وندوات وغيرها من الفعاليات لتبادل الممارسات الجيدة.

- دور مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في تنظيم النقاشات والتدريب لتعزيزالمعاييرالدولية في مجال حقوق الإنسان داخل هيئات تطبيق القانون.

- دور مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في توفيرالتدريب حول المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك مراقبة المحاكمات

أثيرت في:
الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا للبلدان المتوسطية الشريكة. فيلنيوس، 4-5 ديسمبر 2011

الأقليات الوطنية

- دور الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والشركاء المتوسطيون من أجل التعاون في إرساء الأطر التشريعية لاحترام حقوق الأقليات بما في ذلك الحقوق الدينية والثقافية.

- وجوب حماية الأقليات العرقية والثقافية واللغوية والدينية وضمان الحقوق الأساسية من الحريات وحقوق الإنسان وحرية التعبير للأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية إضافة إلى تعزيز وتمتين الهوية دون أي تمييزوعلى قدم المساواة التامة أمام القانون.

- إنشاء آليات لتمكين المضطهدين والفئات المحرومة بما في ذلك الأقليات في البلدان المعنية بالأمر.

أثيرت في:
مؤتمرالمجتمع المدني لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا للبلدان المتوسطية الشريكة. فيلنيوس، 4-5 ديسمبر 2011

تمكين المرأة

- تعد المساواة في مشاركة المرأة في الحياة السياسية وكذلك الاحترام الكامل لحقوق المرأة أموراحاسمة فيما يتصل بالآداء السليم للمجتمع على جميع المستويات.
- تطوير أدوات مبتكرة لتعبئة النساء لتكن فاعلات في الحياة السياسية، وذلك باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لبناء الوعي بالحقوق والنساء البرلمانيات لدعم صياغة حاجيات المرأة واهتماماتها والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لتكون القاعدة للتمكين السياسي للمرأة.
- إنشاء قاعدة مستدامة للحوار لربط المنظمات النسائية الشعبية والسياسية مع الجهات الفاعلة مع التركيز على التربية المدنية المستمرة للنساء والرجال على حد السواء بصفتهم مواطنون وناخبون وفاعلون سياسيون.
- دور مؤسسات الفكر والرأي للعمل كوسطاء بين المجتمع المدني والفاعلون السياسيون وإشراك خبراء قانونيين وخبراء في رسم السياسة لإجراء تقييم كامل لتأثير الانتخابات والتشريعات السياسية على المرأة كفاعل سياسي.

أثيرت في:
مؤتمرالمجتمع المدني لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا للبلدان المتوسطية الشريكة. فيلنيوس، 4-5 ديسمبر 2011

- وعلى سبيل المثال، وضمن مهمة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، ينبغي أن يقع التركيز على دور المرأة في تجنب الصراعات والوساطة وفيما يخص تنفيذ قرار مجلس الأمن عدد 1325 حول المرأة والسلام والأمن.
- الحاجة إلى إعطاء تعبير ملموس للحقوق المعترف بها دوليا للمرأة في الإجراءات الوطنية.
- يجب أن تكون هناك تدابير لتمكين المرأة من الجمع بين الأسرة والحياة المهنية. وفي هذا الإطار، ينبغي توسيع خدمات رعاية الأطفال وإرساء التوازن بين أدوارالآباء والأمهات. فمثلا، يمكن إعطاء الآباء إجازة إلزامية "اقتداءا بتجربة بعض بلدان الشمال الاوروبي.
- الحاجة لتواصل أفضل بين النساء، لتسهيل الحصول على الموارد المالية والتعليم في المجال العام وحماية أكثر عدلا من قبل المنظومة القضائية.
- الحاجة لمنظومة انتخابات التي من شانها أن تفضي إلى المزيد من المشاركة النسائية كنظام التصويت التناسبي بدلا عن نظام الحصص.
- الحاجة إلى تدريب مهني أكثر انتظاما للنساء غيرالمؤهلات.

أثيرت في:
المؤتمرالمتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا. موناكو في، 28 و 29 أكتوبر 2013

- يجب ضمان المساواة في التمدرس بين الفتيان والفتيات.
- ينبغي أيضا تناول الدور الذي يلعبه الدين في تشكيل صورة ودور المرأة

أثيرت في:
المؤتمر المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا. روما في، 30 و 31 أكتوبر 2012

الشباب

- دور منظمة الأمن والتعاون بأوروبا في دعم برامج الشباب ومعالجة القضايا الاجتماعية والسياسية.
- دورالبلدان المشاركة في منظمة الامن والتعاون باوروبا لتشجيع الشركاء المتوسطيون لإنشاء حوار شفاف وفعال مع ممثلي الشباب مع أخذ حاجياتهم بعين الاعتبار

أثيرت في:
مؤتمرالمجتمع المدني لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا للبلدان المتوسطية الشريكة. فيلنيوس، 4-5 ديسمبر 2011

وسائل الإعلام عبر الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي

- دور الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا لتعزيز الولوج المفتوح والآمن إلى الإنترنت والبحث عن الحلول التكنولوجية لمكافحة الرقابة عليها.
- يجب توفير دورات تدريبية للصحفيين حول تغطية الانتخابات وتنظيم دورات تدريبية لمنظمات المجتمع المدني في رصد وسائل الإعلام لتعزيزحرية التعبيرمن أجل معالجة قضية انحياز وسائل الاعلام.

أثيرت في:
مؤتمرالمجتمع المدني لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا للبلدان المتوسطية الشريكة. فيلنيوس، 4-5 ديسمبر 2011

الهجرة

- ينبغي النظر إلى مسألة الهجرة على أنها فرصة لتعزيز التعاون في المنطقة على أنها تمثل أداة للتنمية الاقتصادية والنمو وليس كتهديدا أو تحديا فحسب.

أثيرت في:
المسار الثاني للندوة الدولية: نحو هلسنكي + 40:
منظمة الأمن والتعاون، والبحر الأبيض المتوسط العالمي
والأمن التعاوني مستقبلا روما في 18 سبتمبر 2014

- يمكن لجمع بيانات كمية ونوعية وموثوقة حول تدفق المهاجرين غير الشرعيين عبرالبحر الأبيض المتوسط أن يساعد على الفهم الصحيح لحجم المشكل في المتوسط وخصائصه المحددة إلى جانب استعراض الحلول المناسبة.

- تعزيزالتعاون، ليس فقط بين دول المصدر والعبور والوجهة أوبين القطاع الخاص والقطاعات العامة، ولكن أيضا لتكملة الجهود الجارية على المستوى الإقليمي مثل قمة الاتحاد الأوروبي ودعم مزيد من الآليات الإقليمية كالاتحاد من أجل المتوسط وجامعة الدول العربية والجمعية البرلمانية لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا.

- الحاجة إلى متابعة الحوار مع دول المقصد حول سبل تعزيز القنوات القانونية لهجرة اليد العاملة.

- الحاجةإلى متابعة الحوار مع دول الوجهة حول سبل تعزيزالقنوات القانونية لهجرة اليد العاملة.

- تعدّ اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أداة هامة لتفعيل استراتيجيات منع الاتجار بالبشر، غير أنّ هذه الآداة الدولية لم يصادق عليها إلا عدد محدود من الدول وخاصة في الغرب.

- تعزيز التعاون بين بلدان المصدر والوجهة من أجل تسهيل إلتجاء المهاجرين غير الشرعيين إلى العدالة وخاصة المطالبة بالتعويض بما في ذلك عدم دفع الرواتب.

- تعزيز مشاركة المجتمع المدني في مساعدة العمال المهاجرين القانونيين والغير قانونيين على حد السواء واستكشاف دور أكبر للنقابات العمالية وجمعيات أصحاب العمل والشتات.

- تعزيز تنظيم وترخيص التوظيف ووكالات التوظيف وخاصة اليد العاملة المهاجرة وتعزيز تحليل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت للتعيين والتوظيف الكاذب وخاصة توظيف الأجانب.

أثيرت في:
المؤتمرالمتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا. موناكو في،
28 و 29 أكتوبر 2013

الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، سعادة السفيرلامبرتو زانيير والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، سعادة السفير إياد أمين مدني. لقاءعلى هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة 69 لسنة 2014.

VI. الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا والشركاء المتوسطيون للتعاون

تدعمُ الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون باوروبا البعد المتوسطي للمنظمة من المنظور البرلماني ذلك أنها تعمل على تعزيز العلاقات بين كل من الدول الأعضاء والشركاء المتوسطيون من أجل التعاون وبين الشركاء أنفسهم. وقد تم الاعتراف رسميا بالبرلمانيين من الدول الشريكة كملاحظين لأنشطة الجمعية.

تتضمن مبادرات الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا المتعلقة بالشركاء المتوسطيون النقاط التالية:

- منصب الممثل الخاص بشؤون البحر الأبيض المتوسط الذي يتم تعيينه من قبل أحد الأعضاء البارزين للجمعية الذي يضطلع بدورالمبعوث الخاص للرئيس والشخص الذي يمكن الاتصال به فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بالشركاء المتوسطيين.
- تقع دعوة الشركاء للمشاركة في جميع مؤتمرات الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا التي تتيح لهم فرصة التواصل وتبادل الأفكار مع الزملاء من كامل منطقة المنظمة.
- ويتم تنظيم المنتدى السنوي المتوسطي في إطار اجتماع الجمعية البرلمانية في فصل الخريف خاصة للبرلمانيين من بلدان البحر الأبيض المتوسط لمناقشة القضايا ذات الإهتمام المباشر لهم. كما أشادت الدول الأعضاء بالمنظمة في عديد من الوثائق المعتمدة على المستوى الوزاري بالمنتدى الذي ترأسه رئيس فريق الاتصال.
- إشراك أعضاءالبرلمان من الدول المتوسطية الشريكة في بعثات مراقبة الانتخابات تقدم لهم الفرص لدراسة أفضل الممارسات والعمليات الديمقراطية في دول المنظمة. إذ تم تشجيع هذا النشاط م نخلال القرارات العديدة للمجلس الدائم والمجلس الوزاري.
- بالتزامن مع اجتماع الجمعية البرلمانية الذي يتم تنظيمه في فصل الشتاء والذي يعقد سنويا في شهر فيفري بفيينا، يقع أيضا تنظيم الاجتماعات بين رئاسة مجموعة الاتصال لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا والشركاء المتوسطيون من أجل التعاون. كما يتم تنظيم اجتماعات جانبية بشأن البحر الأبيض المتوسط يجتمع فيها البرلمانيون والخبراء من البلدان الشريكة على هامش جلسة الجمعية العامة السنوية.

اتاح"الربيع العربي" فرصة لإعادة النظر في عمل الجمعية البرلمانية مع الشركاء المتوسطيون وعلى منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومنذ اعتماد قرار الانتقال السياسي المتوسطي من قبل

الجمعية البرلمانية في دورتها السنوية في سنة 2011 ببلغراد، تم دمج الدول الشريكة في المزيد من أشغال الجمعية البرلمانية. هم الآن يجلسون حسب الترتيب الأبجدي بين وفود الدول الأعضاء ويمكن أن يشاركوا في اجتماعات مع القليل من القيود (في المقام الأول، لايمكن لهم أن يشاركوا في التصويت). وقد لاحظت الجمعية البرلمانية زيادة في الطلبات المقدمة من الدول الشريكة من أجل التعاون للتفاعل مع الدول الأعضاء. الأمرالذي يستجيب للجهود المبذولة لتعزيز التعاون مع هذه البلدان. وقد أعربت الجمعية

منتدى البحر الأبيض المتوسط لسنة 2014 المنعقد في يوم افتتاح اجتماع الخريف للجمعية البرلمانية للمنظمة بجنيف في 03 أكتوبر

حشد من الناخبين بمركز اقتراع بتونس العاصمة، شهر أكتوبر 2011.

البرلمانية دعمها لشراكة شاملة وموسعة. وشاركت ليبيا والسلطة الفلسطينية في اجتماعات الجمعية البرلمانية للمنظمة كملاحظين.

في ظروف استثنائية، وعند توفر الموارد، شاركت أيضا الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا في ملاحظة الانتخابات في البلدان الشريكة. في سنة 2004 أرسلت الجمعية وفدا خاصا يتكون من ثلاثة من كبار الأعضاء لمراقبة الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 في الجزائر وقد زار الوفد العديد من مراكز الاقتراع في الجزائر العاصمة والمدن المحيطة بها. في سنة 2011، أرسلت الجمعية البرلمانية أكثر من 70 مراقبا من ضمن21 بلد مشارك في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا إضافة إلى الجزائر ولاحظوا أول انتخابات ديمقراطية للمجلس الوطني التأسيسي بتونس. بعد رصد التصويت في جربة وقفصة والحمامات والقيروان و نابل وسيدي بوزيد وسوسة و توزر وتونس، خلص الملاحظون إلى أن الانتخابات أعطت للناخبين فرصة الانتخاب الحقيقي واختيار واحدة من القوائم الحزبية التي بلغت أكثر من 11000 مترشح.

وفي الآونة الأخيرة ،في 3 أكتوبر2014، اعتبرالمنتدى المتوسطي للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا موضوع" مواجهة التحديات الحالية التي تواجه الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط: نموذج منظمة الأمن والتعاون بأوروبا „وبرزت نقاشات حول المواضيع بما في ذلك تهديد الدولة الإسلامية بالعراق والشام في المنطقة والأزمات في العراق وليبيا وسوريا، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني والهجرة غير الشرعية.

VII. المسار الثاني لشبكة نيو ماد

بدء فعاليات شبكة نيو ماد خلال ندوة روما الدولية: نحوهلسنكي + 40: منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والبحر الأبيض المتوسط ومستقبل الأمن التعاوني"

في 18 سبتمبر 2014، وبمناسبة الندوة الدولية"نحوهلسنكي+40:منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والبحر الأبيض المتوسط ومستقبل الأمن التعاوني" (روما، بمقر وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية) تم إطلاق شبكة المسار الثاني الجديدة المتعلقة بمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا للباحثين والخبراء المتوسطيين تحت اسم نيو ماد والتي تعني "البحر الأبيض المتوسط الجديد".

يرجع مفهوم نيو ماد للمبادرة الإيطالية المضافة إلى ميزانية منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والمتوسط إذ كانت لها القدرة على إرساء التعاون مع مؤسسة دي سان باولو بتورينو، وهي مؤسسة مستقلة، ومعهد الشؤون الدولية في روما، وهو مؤسسة فكرية. تهدف نيو ماد إلى تعزيز حوار ذو اتجاهين مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وهي أول شبكة للمسار الثاني على الإطلاق مُكرّسة لشؤون البحر الأبيض المتوسط وقد وقع ربطها بمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا التي تمثل مجموعة واسعة النطاق من الدول التي مارست وشجعت نمطا شاملا من تعددية الأطراف ووفرت من خلال ذلك فرصة فريدة لتطوير نمط شامل من الحوار المتوسطي مع مجموعة واسعة من الدول والجهات الفاعلة بما في ذلك الدول التي لا تتمتع بالعضوية داخل الاتحاد الأوروبي و / أو حلف شمال الأطلسي. ونظرا لكونها أوسع منظمة إقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فإن منظمة الأمن والتعاون بأوروبا هي الأجدر للعمل كقاعدة للتعاون بين بعض المناطق الإقليمية الأخرى والمناطق الشبه إقليمية والمنظمات متعددة الأطراف في الفضاء الأورومتوسطي.

تعمل نيو ماد على تشجيع تبادل أفضل الممارسات و التجارب وفقا للأولويات التي حددتها الدول المشاركة ومنظمة الأمن والتعاون لشركاء البحر الأبيض المتوسط. تسلط الشبكة الضوء بوجه خاص على الحاجة إلى إبراز وجهات النظر من الجنوب، بهدف ضمان الامتلاك المشترك لمبادرات التعاون المستقبلية.

ستعمل الشبكة على تعزيز فهم قضايا الأمن الشامل على

الجلسة الافتتاحية للندوة في روما: "نحوهلسنكي 40+: منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والبحرالأبيض المتوسط العالمي ومستقبل الأمن التعاوني 2014،الدكتور اميليانو ألساندري عن منظمةالأمن والتعاون بأوروبا والأمين العام للمنظمة لامبرتو زانيير ومساعد وزيرالخارجية الإيطالي الدكتور ماريو جيرو.

السفيرفريدتانر، كبير مستشاري الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا ونقطة الاتصال للرئاسة السويسرية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا سنة 2014، في ندوة روما 2014.

أساس الاعتراف بأن البحر المتوسط هو "منطقة عالمية" تتميز بالترابط الاقتصادي ووهي آهلة بأصناف مختلفة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من حوض البحر الأبيض المتوسط والمناطق المجاورة لها.

ستتولى الشبكة مناقشة كيفية تأثير واقع "البحر الأبيض المتوسط العالمي"على محتوى ووجهة ووسائل التعاون المتوسطي في مجالات سياسية معينة.

على الرغم من أن طبيعة المسار الثاني لهذه المبادرة الجديدة تعني أن نيوماد سوف تتجاوز القنوات الدبلوماسية وتعمل خارج إطارها، فإنها ستتلقى أيضا مساهمات قوية من الحكومات وذلك للتأكد من أن المسار الثاني والمسارالأول للحوار الدبلوماسي سيكملان ويعززانبعضهما البعض.ستلعب نقاط الاتصال الوطنية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا والشركاء المتوسطيون دورا هاما في هذا الصدد.أما في المستقبل، فستتمكن البلدان و/ أو المؤسسات من تفعيل الشبكة من أجل لفت الانتباه إلى مواضيع وأولويات محددة.كما ستسعى نيو ماد أيضا إلى تحديد المجالات التي سيتم فيها تطوير مشاريع التعاون العملي بين منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وشركائها المتوسطيون.وقد اكتسى الحوار الدائر حول الهجرة وبين الأديان وبين المعتقدات أهمية بالنسبة لهذه الأخيرة. كما أن مسألة الأراضي التي لا تسيطر عليها الحكومات والدول التي تمر بأزمات في المنطقة المتوسطية هي أيضا هدف محتمل لأنشطة البحث في المستقبل.

وثمة عنصر رئيسي من الأصالة في نيوماد وهو مثال واعد "للشراكة بين القطاعين العام والخاص" وهو يهدف من خلال عرض مشاركة الحكومات الوطنية والمنظمة الدولية ومعاهد البحوث والمؤسسات وجميع القوى الأخرى إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تعزيز الحوار والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وباعتباره الحوار الأحدث ضمن سلسلة طويلة من المبادرات المماثلة، تهدف نيو ماد إلى التفاعل وإقامة علاقات مع الشبكات الأخرى مثل شبكة مؤسسات البحث والمؤسسات الأكاديمية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا واللجنة الأورومتوسطية للدراسات. ومن ناحية العضوية، تهدف نيو ماد إلى خلق مجموعة من العلماء وأصحاب المهن المتميزين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا الذين يشتركون في الاهتمام بالحوار الأمني والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ويتم ضمان شمولية الشبكة ليس فقط من خلال عدد البلدان الممثلة ولكن أيضا من خلال تعدد الخلفيات. نيو ماد هي شبكة من الأشخاص بالأساس وليست مجموعة من المؤسسات.

كما تكمن خصوصية هذه الشبكة في هيكلها المؤسساتي والمناقشات غير الرسمية للخبراء التي يمكن أن تحدث في هذا الشكل.[6]

6 لمزيد من المعلومات الرجاء الرجوع إلى صفحة نيو ماد الموجودة بموقع منظمة الأمن والتعاون بأوروبا: http://www.osce.org/node/124279

الدورة الثالثة لندوة روما 2014: الدكتورة نادية أرباتوفا، سعادة السفيرة آسيا بن صلاح علوي،الدكتور ادوارد سولير طليشا، الدكتور إيان ليسر،سعادة السفير غابرييل بوسكيتس.

VIII. مختارات من منشورات منظمة الأمن والتعاون بأوروبا المتعلقة بالشراكة المتوسطية

الوثائق المتعلقة مباشرة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط

كتيب حول إنشاء سياسات هجرة اليد العاملة الفعالة، طبعة البحر الأبيض المتوسط، 6 ديسمبر 2007، وهي متاحة أيضا باللغة العربية والفرنسية :
http://www.osce.org/eea/29630

تعزيز التعاون لمنع الاتجار بالبشر في منطقة البحر الأبيض المتوسط 18نوفمبر 2013:،
http://www.osce.org/secretariat/108481

ورقة معلومات: مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ،تعزيز التعاون مع الشركاء المتوسطيين لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا في البعد الإنساني 20 ماي 2014:
http://www.osce.org/odihr/118755

مؤتمر المجتمع المدني للدول المتوسطية الشريكة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا
قبل انعقاد المجلس الوزاري فيلنيوس عام 2011:التقرير النهائي،5 ديسمبر 2011، وهي متاحة أيضا باللغة العربية:
http://www.osce.org/ar/odihr/87928

البعد السياسي العسكري

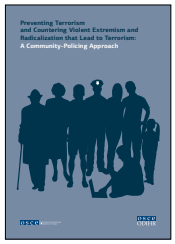

قسم التهديدات العابرة للحدود التابع لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا منع الإرهاب والتصدي للتطرف العنيف والتعصب المؤدي إلى الإرهاب: مقاربة الشرطة المجتمعية، 17 مارس 2014،
متوفر أيضا باللغة العربية:
http://www.osce.org/atu/111438

دليل الشرطة الديمقراطية، 24 جانفي 2007،
متوفر أيضا باللغة الفرنسية:
http://www.osce.org/spmu/23804

موارد تدريب الشرطة، منظمة الأمن والتعاون بأوروبا دليل: الاتجار بالبشر سلسلة النشر قسم التهديدات العابرة للحدود، وحدة مسائل الشرطة الإستراتيجية 10 جويلية 2013:
http://www.osce.org/secretariat/109935

إصلاح الشرطة في إطار إصلاح منظومة العدالة الجنائية 1 جويلية 2013:
http://www.osce.org/secretariat/109917

الاتجار بالبشر: تحديد الضحايا المحتملين والمفترضين. مقاربة الشرطة المجتمعية، 21 جوان 2011:
http://www.osce.org/node/78849

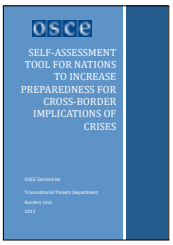

أداة التقييم الذاتي للدول للترفيع من الجهوزية فيما يتعلق بالإنعكاسات العابرة للحدود للأزمات 25 نوفمبر 2013:
http://www.osce.org/borders/104490

مركز الوقاية من النزاعات لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا

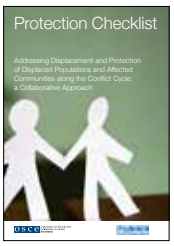

قائمة الحماية 18 فيفري 2014:
http://www.osce.org/secretariat/111464

دليل منظمة الأمن والتعاون بأوروبا حول الإجراءات الغير العسكرية لبناء الثقة، 30 أفريل 2013:
http://www.osce.org/secretariat/91082

توجيهات عملياتية أثناء العمل في بيئة ذات خطر محتمل 7 جويلية 2010:
http://www.osce.org/secretariat/74739

مدونة قواعد السلوك حول الجوانب العسكرية السياسية المتعلقة بالأمن 3 ديسمبر 1994
متوفر أيضا باللغة لعربية:
http://www.osce.org/ar/fsc/99216

البعد الاقتصادي والبيئي

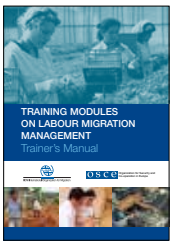

كتيب تدريبي حول إدارة هجرة اليد العاملة دليل المدرب 2 أوت 2012:
http://www.osce.org/eea/92572

تعزيز حوكمة الهجرة، 1 نوفمبر 2009:
http://www.osce.org/eea/72021

مبادرة البيئة والأمن، 10 سنوات من النشر2013:
/http://www.envsec.org/publications
.ENVSECTransformingRisks.FINAL.web
pdf

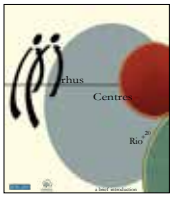

مراكز آرهوس للنشر، 2012:
http://www.osce.org
secretariat/89067?download=true

مكافحة غسل الأموال
أنظمة مكافحة الاتجار بالبشر،11 جويلية 2014:
http://www.osce.org/secretariat/121125

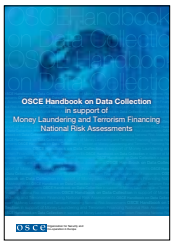

دليل منظمة الأمن والتعاون بأوروبا حول جمع البيانات دعم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تقييم المخاطر الوطنية
16 أكتوبر 2012:
http://www.osce.org/secretariat/96398

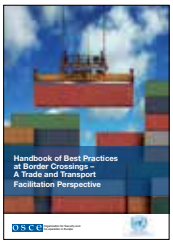

دليل أفضل الممارسات في معابرالحدود آفاق تسهيل التجارة والنقل
22 فبراير 2012:
http://www.osce.org/secretariat/88238

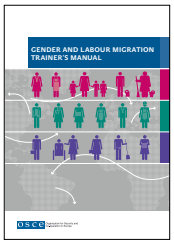

دليل المدرب حول هجرة اليد العاملة والنوع الإجتماعي أوت 2012:
http://www.osce.org/eea/67967

دليل سياسات هجرة اليد العاملة مع مراعاة النوع الإجتماعي 18 ماي 2009،
متوفر أيضا باللغة الإسبانية:
http://www.osce.org/secretariat/37228

البعد الإنساني

مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان

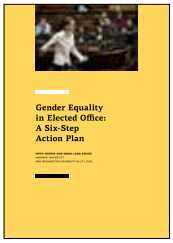

المساواة بين الجنسين في المناصب المنتخبة:
خطة عمل من ستة خطوات
9 سبتمبر 2011
متوفر أيضا باللغة العربية:
http://www.osce.org/odihr/78432

مبادئ توجيهية حول قوانين الأحزاب السياسية
19 ماي 2011،
متوفر أيضا باللغتين العربية والفرنسية:
http://www.osce.org/odihr/77812

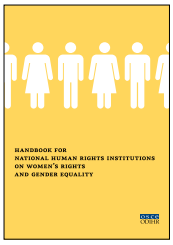

دليل مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية المعنية بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين
4 ديسمبر 2012،
متوفر أيضا باللغة العربية:
http://www.osce.org/odihr/97756

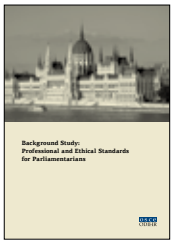

دراسة الخلفيات: المعايير المهنية والأخلاقية للبرلمانيين،25 جانفي 2013،
متوفر أيضا باللغة العربية:
http://www.osce.org/odihr/98924

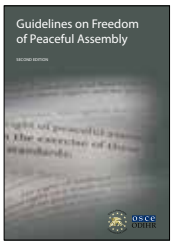

إرشادات أساسية عن حرية التجمع السلمي
25 أكتوبر 2010
متوفر أيضا باللغتين العربية والفرنسية:
http://www.osce.org/odihr/73405

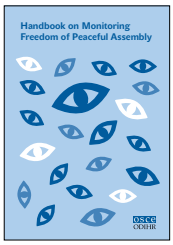

كتيب عن مراقبة الحريات
حول التجمع السلمي
27 سبتمبر 2011
متوفر أيضا باللغة العربية:
http://www.osce.org/odihr/82979

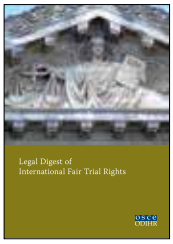

ملخص قانوني حول
حقوق المحاكمة العادلة 26 سبتمبر 2012
متوفر أيضا باللغتين العربية والفرنسية:
http://www.osce.org/odihr/94214

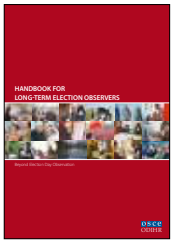

كتيب للملاحظين على المدى البعيد،
أفريل 200720
متوفر أيضا باللغة العربية:
http://www.osce.org/odihr
الإنتخابات/24678

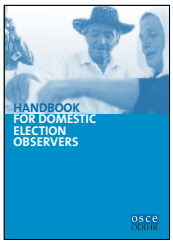

كتيب المراقبين المحليين للإنتخابات
1 أكتوبر 2003
متوفر أيضا باللغة العربية:
http://www.osce.org/odihr
الإنتخابات /70289

كتيب عن رصد مشاركة المرأة
في الانتخابات
13 جويلية 2004
متوفرأيضاباللغة العربية
http://www.osce.org/odihr
الإنتخابات /13938

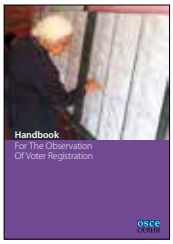

كتيب لملاحظة تسجيل الناخبين
13 جويلية 2012
متوفرأيضا باللغة العربية:
http://www.osce.org/odihr/92058

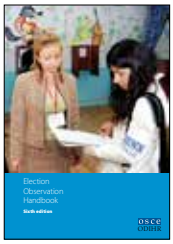

دليل مراقبة الانتخابات:
الطبعة السادسة، 11 جوان 2010
متوفر أيضا باللغة العربية:
http://www.osce.org/odihr
الإنتخابات /68439

كتيب لرصد وسائل الإعلام
حول ملاحظة الانتخابات،13 جويلية 2012
متوفر أيضا باللغة العربية
http://www.osce.org/odihr
الإنتخابات /92057

مبادئ توجيهية لمراجعة التشريعات
المتعلقة بالدين أو المعتقد
28 سبتمبر 2004
متوفر أيضا باللغتين العربية والفرنسية:
http://www.osce.org/odihr/13993

مراقبة المحاكمة: دليل مرجعي
للممارسين26 سبتمبر 2012
متوفر أيضا باللغة الفرنسية:
http://www.osce.org/odihr/94216

كتيب حول دعم مشاركة المرأة
في الأحزاب السياسية
7 جويلية 2014:
http://www.osce.org/odihr/120877

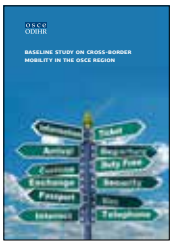

دراسة خط الأساس للتنقل عبرالحدود
في منطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا
15 ماي 2014:
http://www.osce.org/odihr/118506

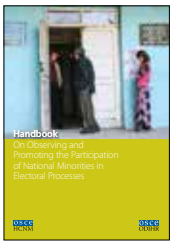

كتيب عن رصد وتعزيز مشاركة الأقليات
الوطنية
في العملية الانتخابات
22 سبتمبر 2014
http://www.osce.org/odihr
الإنتخابات /124067

مبادئ توجيهية حول حماية
المدافعين عن حقوق الإنسان
10 جوان 2014:
http://www.osce.org/odihr/119633

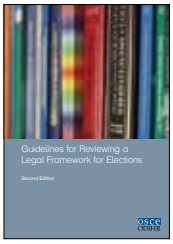

مبادئ توجيهية لمراجعة الإطار القانوني
للانتخابات الطبعة الثانية1 أكتوبر 2013
http://www.osce.org/odihr
الإنتخابات /104573

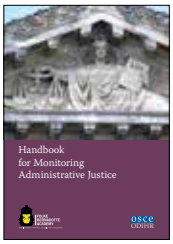

كتيب عن رصد القضاء الإداري
20 سبتمبر 2013:
http://www.osce.org/odihr/105271

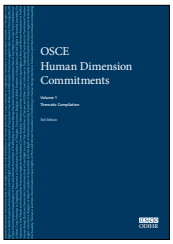

منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، التزامات البعد
الإنساني:
المجلد 1تصنيف موضوعاتي الطبعة الثالثة
12 نوفمبر 2012:
http://www.osce.org/odihr/76894

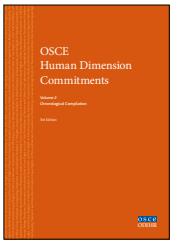

منظمة الأمن والتعاون بأوروبا التزامات البعد
الإنساني: المجلد 2 تجميع زمني
الطبعة الثالثة ، 12 نوفمبر 2012:
http://www.osce.org/odihr/76895

التقرير السنوي لسنة 2013 لمكتب المؤسسات
الديمقراطية ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا،
17 2013 جوان 2014:
http://www.osce.org/odihr/119809

المفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا المعني بشؤون الأقليات القومية

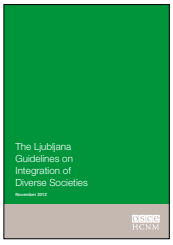

المبادئ التوجيهية ليوبليانا حول إندماج
مجتمع متنوع،7 نوفمبر 2012:
http://www.osce.org/hcnm/96883

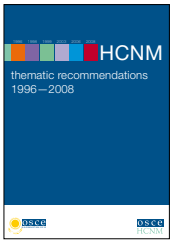

التوصيات المواضيعية للمفوض السامي
لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا المعني بشؤون
الاقليات القومية
1996-2008،1 ديسمبر 2010:
http://www.osce.org/hcnm/74509

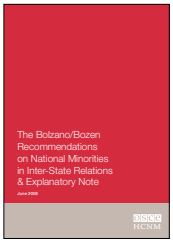

توصيات بولزانو/بوزن
بشأن الأقليات الوطنية
في العلاقات بين الدول
2 أكتوبر 2008:
http://www.osce.org/hcnm/33633

مكتب الممثل الخاص والمنسق لمكافحة الاتجار بالبشر

الاتجار بالبشربلغ حد التعذيب وغيرها من أشكال المعاملة السيئة،25 جوان 2013:
http://www.osce.org/secretariat/103085

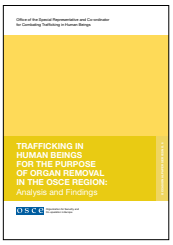

الاتجار بالبشر بهدف نزع الأعضاء في منطقة منظمة الامن والتعاون بأوروبا التحليل والنتائج، 9 جويلية 2013:
http://www.osce.org/secretariat/103393

باب النوع الإجتماعي في منطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا

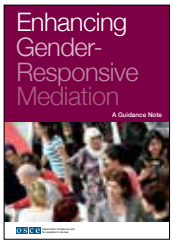

تعزيزالوساطة المراعية للنوع الإجتماعي
28 أكتوبر 2013:
http://www.osce.org/secretariat/107533

مكتب الممثل عن منظمة الأمن والتعاون بأوروبا حول حرية الإعلام

الالتزامات: حرية الإعلام، حرية التعبير وحرية تدفق المعلومة 1975-2012 الطبعة 2
13 فيفري 2013:
http://www.osce.org/fom/99565

بيانات مشتركة لممثلي الهيئات البين حكومية لحماية حرية التعبير وحرية الإعلام
13 فيفري 2013:
http://www.osce.org/fom/99558

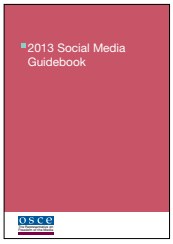

دليل وسائل التواصل الاجتماعي لسنة 2013
13 فيفري 2013:
http://www.osce.org/fom/99563

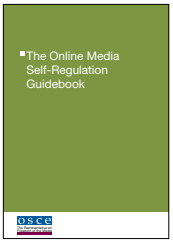

دليل التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام عبر الإنترنت لسنة
13 فيفري 2013:
http://www.osce.org/fom/99560

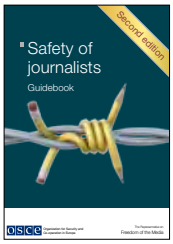

دليل سلامة الصحفيين
الطبعة 2، 2 ماي 2014:
http://www.osce.org/fom/118052

سلامة الصحفيين–لم هي ذات أهمية
5 ديسمبر 2011:
http://www.osce.org/fom/101983

حرية الإنترنت- لم هي ذات أهمية
11 جانفي 2012:
http://www.osce.org/fom/86003

شبكة نيو ماد

نحو "هلسنكي + 40: منظمة الأمن والتعاون بأوروبا البحر الأبيض المتوسط العالمي ومستقبل الأمن التعاوني
4 نوفمبر 2014:
http://www.osce.org/secretariat/126351

مستقبل الحوارحول الأمن المتعدد الأطراف في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الدروس المستفادة والفرص والخيارات
3 سبتمبر 2014
http://www.iai.it
content.asp?langid=2&contentid=1164

تعدد الأقطاب المتنافسة في الشرق الأوسط
12 سبتمبر 2014
http://www.iai.it/content
asp?langid=2&contentid=1166

آراء مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنظمة الامن والتعاون بأوروبا

يوفر مكتب المنظمة الديمقراطية وحقوق الإنسان المساعدة التشريعية للدول الأعضاء في المنظمة والشركاء المتوسطيون للتعاون بناء على طلب مسودة أو تشريع قائم الذات يتعلق بالبعد الإنساني، وفي أغلب الأحيان، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون التابعة لمجلس أوروبا (لجنة البندقية). ومنذ سنة 2012، جمع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان سبع أراء لتونس على النحو المبين أدناه، وهو يعمل على تشجيع الدول الشريكة المتوسطية الأخرى لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا من أجل التعاون للحصول على خبرة مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى الإنساني.

- تونس، رأي اللجنة المشتركة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا-مركز البندقية - حول القانون المتعلق باللجنة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، 17 جوان 2013، وهي متوفرة أيضا باللغة العربية: http://www.osce.org/ar/odihr/103286

- تونس، رأي حول قانون تنظيم الاجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات والمظاهرات والجمعيات، 21 ديسمبر 2012، متوفرة أيضا باللغة العربية: http://www.osce.org/ar/odihr/99831

- تونس، رأي حول مرسوم يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية،21 ديسمبر 2012، متوفرأيضا باللغة العربية: .http://www.osce org/ar/odihr/99834

- تونس، رأي حول مشروع قانون بشأن إحداث هيئة مستقلة لتنظيم لانتخابات بالجمهورية التونسية،4 ديسمبر 2012، وهو متوفر أيضا باللغة العربية: http://www.osce.org/ar/odihr/elections/97777

- تونس، رأي حول مشروع قانون يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال، 9 ديسمبر 2013، متوفرأيضا باللغة العربية: http:// www.osce.org/ar/odihr/109541

- تونس، رأي حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالحق في التجمع السلمي،14 ماي 2013 متوفرأيضا باللغة العربية: http://www.osce.org/odihr/103649

- تونس، رأي حول القانون عدد 29/1967يتعلق بالمنظومة القضائية والمجلس الأعلى للقضاء والنظام الأساسي للقضاة،21 ديسمبر 2012، متوفر أيضا باللغة العربيةhttp://www.osce.org/ar/odihr/99828

IX. منظمة الأمن والتعاون للشراكة المتوسطية ومسار هلسنكي + 40

مداخلة سعادة السفير قوناجاف باتجرغال، الممثل الدائم لمنغوليا لدى منظمة الأمن والتعاون بأوروبا ومنسق الشركاء من أجل التعاون في ندوة"نحو هلسنكي40 +"، روما، 18 سبتمبر 2014(ليوناردوبوتشيني)

مع الذكرى الأربعين القادمة لوثيقة هلسنكي الختامية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا في سنة 2015 فقد أصبح مستقبل الشراكة المتوسطية موضوعا حيا ونقاشا بناءا في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا في العام الماضي.

وبما أنني المنسق للمجموعة الثامنة لمسار هلسنكي + 40 فقد تعهدت بزيادة التفاعل بين منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والشركاء المتوسطيون من أجل التعاون وأيضا مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجالات مماثلة.

تم إرساء مشاورات وثيقة بين الدول الأعضاء والشركاء المتوسطيون للتعاون في جميع نقاط التحول الكبرى في تاريخ منظمة الأمن والتعاون بأوروبا مع مساهمة الشركاء المتوسطيون في جميع الخطوات الهامة التي رسمتها المنظمة والتي مكنتها من المضي قدما على مر السنين.

فقد تم على سبيل المثال، دعوة الشركاء إلى تقديم مساهماتهم في الجنة التحضيرية لقمة الأمن والتعاون بأوروبا سنة1990 التي انعقدت بباريس. وبما أن سويسرا ترأست مجموعة الاتصال مع الشركاء المتوسطيون، فإنها قدمت مساهمات إلى ما يسمى بـ "نموذج الأمن" في قمة لشبونة سنة 1996.وفي سنة 1999، تمت دعوتهم للمشاركة في إحدى جلسات الإطار الأساسي للمفاوضات، وهي نموذج لجنة الأمن.

في سنة 2005، تابع الشركاء المتوسطيون الستة من أجل التعاون عن كثب عمل فريق الشخصيات البارزة بهدف الإسهام في توجيه المنظمة في المستقبل. وبعد ذلك، وفي شهر سبتمبر من العام نفسه، قدم الشركاء مجموعة مشتركة من المقترحات في الجلسة الختامية للمشاورات رفيعة المستوى بشأن إصلاح المنظمة والتي تم تقديمها من قبل الجزائر نيابة عن المجموعة. وعلاوة على ذلك، وفي جميع أنحاء اليونان سنة 2009، قدّم رئيس المنظمةآنذاك كل ما في وسعه ليطلع الشركاء من أجل التعاون على تطورات عملية كورفومن خلال سلسلة من اللقاءات غيرالرسمية.

ولذلك لم يكن مفاجئا بالمرة توقع الشركاء بأن يساهموا فعليا في مسار هلسنكي + 40، وبالتالي القيام بدور فعال في المناقشة التفاعلية التي تهدف إلى إعادة تأسيس وتعزيز منظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

لقد مثلت الذكرى الأربعين لوثيقة هلسنكي الختامية فرصة للانضمام الى القوى المعنية بمراجعة الأهمية المتواصلة لمفهوم الباب الثالث للأقسام الثلاثة الرئيسية للقانون أي " المسائل المتصلة بالأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط "

في سياق نقاش مفتوح ومزدوج، فأنا أؤيد بقوة شبكة نيو مادا لتي انطلقت كمبادرة للمسار الثاني للشركاء المتوسطيين في 18 سبتمبر 2014 بروما خلال ندوة "نحو هلسنكي + 40 و منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والبحر الأبيض المتوسط العالمي ومستقبل الأمن التعاوني"

و قد طُلب من المشاركين في الندوة من الدول المشاركة والدول المتوسطية الشريكة تحديد مجالات جديدة وواعدة لأساليب مبتكرة لحوار التعاون، وتسرني الإشارة إلى أن الاقتراحات التي تم طرحها خلال ندوة روما قد جلبت الاهتمام والانتباه في فيينا. إذ يمكن الآن إيجاد ملخّص حول موقع منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وفي الفصل الخاص بالتوصيات في هذا الكتيب. [8]

8 يمكن العثورعلى هذه التوصيات على الصفحة الجديدة لموقع منظمة الأمن والتعاون بأوروبا في تقرير مؤتمر روما نحو"هلسنكي + 40: منظمة الأمن والتعاون بأوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط العالمي ومستقبل الأمن التعاوني "تحت الرابط التالي
http://www.osce.org/secretariat/126351?download=true

الصربية في خطة عملهما المشتركة حيث تم من خلالها تسليط

الضوء على الحاجة إلى الانخراط في التعاون"بمشاريع أكثر واقعية وموجّهة" إضافة إلى" تعميق الحوار"
مع الشركاء. أنا واثق من أن الرئاسة الصربية ستستمر في تنفيذ خطة العمل المشترك من خلال التركيز على المقترحات ونتائج الاجتماعات والمؤتمرات مع الشركاء و"تعزيز مبادرات المسار الثاني".

ولا بد لي أيضا أن أذكّر بالتقدم الإيجابي المحرز وكان آخرها في المجلس الوزاري ببازل من 4-5
ديسمبر 2014 من خلال اعتماد بيان يتطلع للتعاون مع شركاء منطقة البحر الأبيض المتوسط.

يمكن أن تساعدنا هذه الوثيقة في رسم طريقنا نحو اعتماد قرارات جديدة وإنشاء مشاريع جديدة مع الشركاء المتوسطيين من اجل التعاون في سنة 2015 وما بعدها.

وفي الختام، وأنا واثق من أن سنة 2015 ستكون سنة هامة للشراكة المتوسطية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا. وبصفتي منسق المجموعة الثامنة لمسار هلسنكي + 40، سأستمر في دعم الجهود لتعزيز هذه العلاقات.

سعادة السفير قوناجف باتجرغال، الممثل الدائم لمنغوليا لدى المنظمات الدولية في فيينا

تعمل منظمة الأمن والتعاون بأوروبا على إرساء الإستقرار والرخاء والديمقراطية في أكثر من 57 دولة من خلال الحوار السياسي حول القيم المتبادلة والعمل التطبيقي الذي يحدث تغييرا دائما.

مكتب الأمين العام، قسم التعاون الخارجي

فالنرشتراس 6-6أ – 1010 فينا
الهاتف: 360 514 1 43+

facebook.com/osce.org

@osce

youtube.com/osce

منظمة الأمن
والتعاون بأوروبا